النقود الإسلامية الأولى

(الكتاب الثاني)

دكتور / طاهر راغب حسين
كلية دار العلوم



النقـود الإسلامية
الأولـى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد ..

فهذه مقالات ثلاثة ، واحدة منها مترجمة عن الإنجليزية ، يجمعها جميعاً خيط واحد ، إذ موضوعها النقود ، أو دور السكة .

والمقالة الأولى ، عنوانها : (دارا السكة الأيوبية والمرينية ، نموذجان لدار السكة المصرية والمغربية) وقد تعرضت لدار السكة الإسلامية تعريفاً ، وتقديماً لموظفيها ، وتعريفاً بسير العمل فيها إدارياً وفنياً ، وكان جل اعتمادى على مصدرين أساسيين ربما كانا الوحيدين اللذين تعرضا (لدار السكة) موضوعاً خاصاً قائماً بذاته .هذان المصدران هما : كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، ومؤلفه عاش فى مصر الأيوبية وكتبه فى عصر الملك الكامل وبه لُقّب فسمى (الكاملى) وقد نشره محققاً ومعلقاً عليه مع تقديم طيب الأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى .

والمصدر الثانى : « الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة » ومؤلفه مغربى مرينى اسمه على بن يوسف الحكيم .

وإلى جانب هذين المصدرين الأساسيين ، اعتمدت المقالة الأولى على عدة مصادر ومراجع مهمة ذكرت فى هوامش المقالة وفى ثبت المراجع والمصادر آخرها .

ويمكن اعتبار هذه المقالة وصفاً لدور السكة الإسلامية الأولى ثم امتداداً للقرن العاشر الهجرى حيث كان التطور الفنى ، وربما الإدارى ، يسير فى بطء شديد لا يكاد يلمح تغير فيه على مدى بضع قرون متتالية .

أما المقالة الثانية وهى بعنوان : « الأمويون بالأندلس من قبيل الخلافة إلى نهاية عصر الناصر » فهى قسمان :

أولهما : عن الأحوال السياسية للدولة الأموية فى الأندلس فى نهايات القرن الثالث الهجرى إلى جزء من القرن الرابع الهجرى . فهذا قسم تاريخى بحت .

وثانيهما : عن نقود عبد الرحمن الناصر ، مع مقدمة عن نقود الأمويين قبله بالإشارة إلى ظروف سكتهم واستمرارها أو توقفها ووجود الذهب من عدمه ، وأسباب ذلك ، ثم عرض لعملات عبد الرحمن الناصر ، وصف لها ، وذكر للمشرفين على ضربها ، ووزنها ، وما أشبه . وهذا القسم إذن حديث عن المسكوكات وإن لم يخل أيضاً من بعض النقاط التاريخية .

وقد أتبعت هذه المقالة بمصادرها ومراجعها (مثل المقالة السابقة) عربية وأجنبية .

أما المقالة الثالثة فهى : « دنانير عربية من ضرب الصليبيين » وهى مترجمة عن الانجليزية ، وأصلها عنوانه :

« Arabic Dinàrs Struck By The Crusaders : A Case Of Ignorance Or Of Economic Subversion »

ومؤلفها أحد أعضاء جامعة ميتشجان وهو : Andrew S . Ehrenkreutz وهو أحد المهتمين بالنقود الإسلامية ، وله فيها عدة مقالات نشرت فى عدد من المجلات الأمريكية والأوربية ، نذكر منها مقاله الذى نشره فى مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية B.O.A.S. عن مخطوطة منصور ابن بعرة : كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ومقاله المنشور فى J.A.O.S. سنة ١٩٥٤ عن :

The Standard Of Fineness Of Gold Coins Circulating in Egypt at the Time of the Crusades .

وغير ذلك كثير .

وهذه المقالة التى ترجمناها كانت قد قرئت فى المؤتمر الدولى السادس والعشرين للمستشرقين ، الذى عقد فى نيودلهى بالهند خلال يناير سنة ١٩٦٤ ، ونشرها بعد ذلك فى :

Journal of Economic and Social History of the Orient

(JESHO) التى تصدر فى ليدن ، العدد السابع ، وقد استغرقت الصفحات من ١٦٧ - ١٨٢ .

وتحاول هذه المقالة المهمة أن تثبت بالدليل النصى التاريخى والدليل النمى النقدى أن الصليبيين قلدوا العملة الذهبية الفاطمية (الدينار) الذى يصفه بأنه « دولار العصور الوسطى » إشارة إلى نقائه وقوته ، وضربوا على نمطه قطعاً ضعيفة ، منحطة العيار والوزن واعتماداً على قانون جريشام الذى يشير إلى أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق فإن الدينار الفاطمى تأثر بشدة من هذا العمل ، مما فتح الباب لظهور عملة جديدة إيطالية أصبحت بدورها « دولارات أواخر العصور الوسطى » ، ذاعت وانتشرت حتى استوردتها دول الشرق الأوسط واستعملتها مصر فظهر فيها الذهب البندقى نسبة إلى مدينة البندقية الإيطالية .

وأحب أن أشير هنا إلى مصطلحين استعملهما المؤلف وهما (سوريا) ويريد بها سوريا الكبيرة أو الشام ، والثانى مصطلح الشرق الأدنى ويقصد به أدنى المشارق إلى الصليبيين أو الحوض الجنوبى للبحر المتوسط أو الشرق الأوسط عموماً .

وبعـد

فإنى أرجو أن أكون قد وفقت فى اختيار موضوع المقالين المؤلفين ، وموضع المقال المترجم ، لإعطاء صورة ومعلومات أساسية عن دور السكة ، والنقود ، وأثر الأحداث السياسية فيها .

والحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

طاهر راغب حسين

القاهرة فى ٢٠ / ٨ / ١٩٨٤

دارا السكة : الأيوبية والمرينية
نموذجان لدور السكة
المصرية والمغربية

يلاحظ أن الدراسات العربية حول النقود دراسات قليلة إذا قيست بما يظهر من أعمال كثيرة تدور حول الحضارة الإسلامية ومنجزاتها ، وأقل من تلك الدراسات ، ما يتناول دور السكة الإسلامية ، من حيث طرائقها الفنية ونظمها الإدارية . وربما يرجع هذا فى المقام الأول إلى ندرة المصادر التى تتحدث عن دور السكة ، وإلى ندرة المادة العلمية التى تحويها .

بيد أن الحظ حالف الدارسين فى العقد السادس من هذا القرن الميلادى فتم العثور على مصدرين مهمين نادرين تناولا تناولا مباشرا وأساسيا موضوع دور السكة بأمورها الفنية والإدارية ، وزاد أحد المصدرين فطعم الدراسة ببعض الأمور النظرية والفقهية .

فقد أشار Ehren Kreutz سنة ١٩٥٣[١] إلى مخطوط مصرى كتبه أحد القائمين بالعمل فى دار السكة المصرية الأيوبية ، اسمه منصور بن بعرة الذهبى الكاملى ، وكتابه اسمه : كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية يرجع تاريخ تأليفه إلى الثلث الأول من القرن السابع الهجرى ، أو إلى مدة الملك الكامل الأيوبى (٦١٥ - ٦٣٥ هـ) على وجه العموم[٢] . وقد تعهد هذا المخطوط صغير الحجم كبير الأهمية الأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى رائد الدراسات النمية فى مصر ، فنشره نشرة علمية طيبة للغاية ، بمقدمة وملاحق مفيدة ، وأخرجه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى سلسلة إحياء التراث الإسلامى سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .

---

(١)انظر : B.S.O.A. VOL XV بعنوان :

Exrracts from the technical manual on the Ayyubad mint in Caire .

(٢) معلومات قليلة نعرفها عن هذا المؤلف ، تظهر من اسمه ومن محتويات كتابه ، فهو (الذهبى) أى الذى يعمل فى مجال الذهب والصياغة والسبك ، وهو مقدم فى حرفته يظهر ذلك من عرضه للخطوات العملية لسك النقود . ثم هو (الكاملى) نسبة إلى الملك الكامل الأيوبى ، وإليه يشير فى محتويات كتابه كذلك . فهذا الرجل إذن يمكن وصفه بأنه معلم تقدم فى حرفته عاش فى ظل الدولة الأيوبية وبخاصة أيام الملك الكامل ، وأسلوب كتابه ينبىء بأنه كان صانعا أكثر منه عالما على عكس ما سنراه عند مؤلف المصدر الآخر على بن يوسف .

أما المصدر الثانى فهو لمؤلف مغربى مرينى اسمه أبو الحسن على بن يوسف الحكيم[٣] ، وكتابه : الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة ، ألفه خلال النصف الثانى من القرن الثامن الهجرى أيام السلطان أبى عنان فارس المتوكل بن أبى الحسن على المرينى (٧٤٩ - ٧٥٩ هـ) - وقد قام بعبء نشر هذا المخطوط النادر الصعب الأستاذ الدكتور حسين مؤنس فى صحيفة معهد الدراسات الإسلامية فى مدريد ، المجلد السادس ، سنة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م ، ومما زاد من صعوبة الناشر أنه اعتمد على مخطوطة وحيدة (ظهر فيما بعد أكثر من نسخة أخرى أشار إليها الدكتور مؤنس ، وأوضح أنها لم تقدم شيئا كثيرا . (انظر المجلد الرابع عشر ص ٢٢١ - ٢٤١) .

وقد اعتمدت دراساتنا هذه على هذين المصدرين النادرين بالإضافة إلى عدة مصادر أخرى تناولت جزئيا موضوع دور السكة مثل مقدمة ابن خلدون ، وقوانين الدواوين لابن مماتى وصبح الأعشى للقلقشندى ، ومؤلفات عدة للمقريزى فى النقود والخطط والتاريخ بالإضافة إلى عدد آخر من المراجع الحديثة وكتالوجات النقود بالعربية والانجليزية والفرنسية والأسبانية .

وأول ما ينبغى توضيحه فى دراستنا هو البعد الزمانى بين مصدرى الدراسة الأساسيين ، فالمصرى فى الثلث الأول من القرن السابع الهجرى ، والمغربى فى النصف الثانى من القرن الثامن الهجرى ، يفرق بينهما حوالى قرن

---

(٣) لعله على بن يوسف بن على بن محمد الكومى المديونى ، ذلك أن المخطوط الذى نشره الدكتور حسين مؤنس كان مخطوطا فريدا كما مر ، وإنما استدل مالك المخطوط (الأستاذ محمد عبد الحى الكتانى) على اسم المؤلف من عبارة وردت فى المعيار للونشريسى ، ذكر أنه الإمام أبو الحسن على بن يوسف الحكيم ، وأما بقية اسمه فمن إشارة وردت بالمخطوط ورد فيها اسم على بن محمد الكومى المديونى ، ووصفه مؤلف الكتاب بأنه جده - وغالب الظن أنه جده الأقرب لأنه كان يعمل ناظرا لدار السكة المرينية سنة ٦٧٤ هـ واستمر فيها إلى سنة ٧٢٤ هـ وتركها لضعفه ، فيمكن أن يكون هو الجد المباشر للمؤلف ، الذى عاصر عهد السلطان المرينى أبى عنان فارس المتوكل (٧٤٩ - ٧٥٩ هـ) . هذا وقد آل هذا المخطوط المنشور إلى ملكية المعهد المصرى للدراسات الإسلامية فى مدريد شراء من تركة الأستاذ بروفنسال الذى كان اشتراه من الأستاذ الكتانى مالكه قبل ذلك . وقد مزج المؤلف المعلومات النظرية والفقهية بالمعلومات العملية الفنية ، مما يوحى بسعة ثقافته فى الناحيتين معا ولعل فى اسمه ما ينبىء عن هذا ، فهو يوصف بأنه الحكيم .

وربع القرن . فهل يقف هذا الفرق الزمنى عائقا أمام المقارنة ؟

الإجابة على هذا السؤال تعتمد على حقيقة فنية ، وهى أن العمل فى دور السكة فى تلك القرون كان قليل التطور ، أو منعدمه بشكل واضح للغاية . وهناك إشارة إلى أن منهج دار السكة المصرية المتبع فى القرن السابع الهجرى ، والظاهر فى كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ظل متبعا مدة طويلة ولعدة قرون أخرى إلى القرن العاشر الهجرى(٤) .

وعلى هذا فإن المعلومات الواردة فى المصدرين معا ، لا تمثل عصرى المصدرين فحسب ، بل تمثل تراثا سابقا وامتدادا فى المستقبل كذلك . ومن هنا فالمقارنة بينهما جائزة لا غبار عليها ، والمعلومات فى المصدرين متعاصرة من الوجه الذى وضحناه .

وستتناول دراستنا النقاط التالية :

- تعريف دار السكة والفرق بينها وبين دار العيار .
- العمل الفنى بدار السكة .
- العاملون بدار السكة .
- أدوات دار السكة وموادها .
- العملات المضروبة فى كل من الدارين المصرية والمرينية .
- تعدد دور السكة المصرية والمرينية .
- تكاليف الضرب .
- غش العملة .

ما هى دار السكة ؟

منشأة صناعية ، تتبع السلطة (غالبا) تقوم بإصدار عملات نقدية ذهبية أو فضية أو نحاسية وبرونزية ، أو بعضها ليتداولها الأهلون ، وتكون

(4) Ibid P31

أساس تعاملهم المالى ، ويمكن أن تسك هذه الدار (الرسمية) نقدا تكلفه الدولة أو تقوم أحيانا بضرب عملات للتجار (أو لدولة أخرى أحيانا) لتزيد من سيولة النقد بعد أن تحصل على تكاليف الضرب .

وكان النقد أوائل الدولة الإسلامية ، وبخاصة الدنانير ، يضرب فى غير بلاد الإسلام ، ثم بدىء فى ضرب بعض أنواع النقد ، وعلى الخصوص النحاسى فالفضى ، فى دار الإسلام إلى أن عمم عبد الملك بن مروان ضرب العملة الإسلامية بأنواعها المختلفة بدار الإسلام تاركا ما كان يرد إليها من دنانير الروم(٥) .

ومن بعد الإصلاح الذى قام به عبد الملك بن مروان ، انتظمت السكة فى دار خاصة بها ، يمكن أن ينطبق عليها التعريف الذى قدمناه عاليه .

دار السكة ودار العيار :

هناك مصطلحان قد يظن أنهما لفظان لمسمى واحد ، غير أن الحقيقة غير ذلك . هذان المصطلحان هما : دار السكة ودار العيار .

فأما دار السكة أو دار الضرب ، فهى الدار التى يسك فيها النقد باختلاف أنواعه من دنانير وأجزائها ، ودراهم وأجزائها ، وفلوس بأنواعها ، هذا عدا بعض أنواع من القطع الذهبية أو الفضية كانت تصدرها بعض دور السكة فى المناسبات كعملات تذكارية أو تشريفية ، على ما سنرى فدار السكة إذن مرتبطة بالنقود ، ثم هى تحت إشراف ناظر أو مشرف خاص يعينه السلطان ، أو تكون وظيفة الإشراف هذه إحدى الوظائف الملحقة بوظيفة القضاء ، على ما سنرى عند الحديث عن مشرفى دار الضرب ، فهى تابعة إذن للسلطان أو للقاضى ، أو للمشرف ، وليست تابعة للمحتسب أو لصاحب الشرطة الكبرى منها أو الصغرى .

(٥) تفصيل ذلك فى الفصل الرابع من دراستنا : « النقود الإسلامية الأولى » (تحت الطبع) والفصل بعنوان : « التعريب ونقوده » .

ودار العيار[٦] دار أخرى تختلف عن دار السكة فى وظيفتها الأساسية وفى الجهة التى تتبعها أيضا ، فوظيفة هذه الدار صنع الصنج التى توزن بها الأشياء ، وصنع الموازين أيضاً ، ومراقبة الصنج والموازين التى يستعملها الباعة للتأكد من سلامتها ودقتها . ولا ترتبط هذه الدار بدار السكة إنما ترتبط بوظيفة الحسبة[٧] . وقد قرنهما المقريزى فى المواعظ والاعتبار تحت عنوان واحد : (ذكر الحسبة ودار العيار) . وقد حدث أن أشرف على دار العيار المصرية فى القرنين الأول والثانى الهجريين الوالى أو صاحب الشرطة أحيانا ، كما أشار الدكتور عبد الرحمن فهمى[٨] ، وفى أحيان قليلة كانت تجمع للقاضى فى الدولة الفاطمية ، إلى جانب دار السكة ، الإشراف على دار العيار عندما تضم إليه وظيفة الحسبة .

وللمقريزى فى المواعظ والاعتبار نص طريف عن دار العيار يقول :

« وكان للعيار مكان يعرف بدار العيار ، فيه الموازين بأسرها وجميع الصنج ، وكان ينفق على هذه الدار من الديوان السلطانى فيما تحتاج إليه من الأصناف ، كالنحاس والحديد والخشب والزجاج وغير ذلك من الآلات ، وأجر الصناع والمشارفين ونحوهم » .

« ويحضر المحتسب أو نائبه إلى هذه الدار ليعيِّر المعمول فيها بحضوره ، فإنْ صحَّ ذلك أمضاه ، وإلا أمر بإعادة عمله حتى يصح » .

---

(٦) ورد ذكر دار العيار موضع دار السكة فى كتاب النقود القديمة الإسلامية للمقريزى ، الذى نشره الأب الكرملى فى كتابه : « النقود العربية وعلم النميات » فى عبارة يغلب عليها اللجوء إلى السجع وقد يكون هذا هو سبب استعمالها أو أن يكون من خطأ النساخ . وعبارته : « ولنلمع بذلك من طرف ، مما ذكرته فى كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، عند ذكر دار العيار » وإلا فإن المقريزى فى كتابه المشار إليه لم يستعمل هذا المصطلح إلا بدار بعينها غير دار السكة ، ولم يحقق الأب هذه القضية الفنية ، على الرغم من تحقيقاته اللغوية الجيدة التى أشبع بها هوامش كتابه ، فنراه يصدر المصطلحين على اعتبار أنها لفظان مترادفان ، يقول : (ولهذا رادف الحرف الواحد الحرف الآخر) .

(٧) نقل المقريزى عن ابن الطوير واجبات المحتسب فى الدولة الفاطمية ومعاونيه ومنها أنهم « ينظرون المكاييل والموازين وللمحتسب النظر فى دار العيار » ص ٣٤٦ .

(٨) الصنج الإسلامية ص ٤ ، ١١ .

« وكان بهذه الدار أمثلة ، يصحح بها العيار ، فلا تباع الصنج والموازين والأكيال إلا بهذه الدار ، ويحضر جميع الباعة إلى هذه الدار باستدعاء المحتسب لهم ومعهم موازينهم وصنجهم ومكاييلهم ..... »[٩] .

العمل بدار السكة :

ينقسم العمل بدار السكة إلى نوع فنى وآخر إدارى روتينى ، وفيما يلى حديث عن نوعى العمل هذين ، والخطوات المتبعة ، وفى خلال ذلك نورد نقاط المقارنة بين دارى السكة المغربية والمصرية كلما أمكن ذلك .

خطوات العمل الفنية بدار السكة[١٠] :

تتعامل دار السكة مع المعادن ، وعلى رأسها الذهب والفضة . وأولى الخطوات الفنية للتعامل مع هذين المعدنين هى : التنقية والإعداد ، ثم اختيار العيار ، قبل أن تدفع إلى السكاك ليقوم بعملية السك ضاربا إياها على وزن بعينه بواسطة الأداة المعدة لذلك من قبل .

---

(٩) المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٤٦ .

(١٠) تلخص دائرة المعارف البريطانية العمليات الأساسية فى صناعة سك النقود فيما يلى :

١ – استقبال المعدن ، ووزنه وتحليله .

٢ – وزن المواد اللازمة وتجهيز السبيكة المراد استعمالها .

٣ – صهر المعادن وصبها فى قوالب ، لتخرج قضبان أسطوانية أو شرائح .

٤ – إمرار الأسطوانات فى أوعية خاصة للتأكد من سمكها ، وأخرى للتأكد من طولها .

٥ – تقطيع القضبان إلى قطع .

٦ – تنعيم القطع .

٧ – تعديل حواف القطعة بآلة خاصة .

٨ – ضرب القطعة بين زوج النقش .

٩ – وزن القطعة ، وفحصها ، وعدها ، وحزمها (دائرة المعارف البريطانية ج ٤ ص ٨٢٣ مادة Coin and Coinage .

وقد تعجلت بهذا التلخيص لأنه يمثل العمليات الأساسية لصناعة السكة فى العصور الوسطى فى معظم أنحاء العالم وقتذاك ، بل امتدت عدة قرون حتى اقتربت من القرن الحالى . وهناك إشارة إلى أن هذه الخطوات اليدوية اتبعت فى بلد مثل الصين حتى وقت قريب فى هذا القرن العشرين . ولا تختلف هذه الخطوات إلا فى القليل عما دار فى دارى السكة المرينية والمصرية موضوع هذه الدراسة .

أولا : التنقية :

عملية التنقية عملية معقدة كثيرة الخطوات ، تبدأ بالتأكد من خلو المعدنين من كثير الشوائب ، ذلك أنهما يختلطان أحيانا بالنحاس والرصاص ، ويختلط الذهب بالفضة بالإضافة إلى المعدنين السابقين .

وهى عملية صعبة ، وتحتاج إلى دربة ومهارة فائقتين ، لأن الغلط فيها غالبا لا يقال ، فتكون الخسارة غير ممكنة الاسترداد أو التعويض فى غالب الأحيان(١١) .

(أ) فإذا كانت الفضة نقية لكن يشوبها الوسخ (بالمجاورة لا بالامتزاج) كاحتراقها ، أو كانت مجاورة لمادة الكبريت ، فإن علاجها يكون بغسلها بالأملاح مثل الشب ، « لأنه يزيل لون الإحراق والسواد من الفضة والذهب ويرى لونهما نوريا »(١٢) لا وسخ فيه كما يشير على بن يوسف .

ويشير منصور الذهبى إلى طريقة أخرى تعتمد على الإحماء ثم الإطفاء فى ماء الليمون والملح ، والعرك به ، مع التجلية بالرمل الناعم المغربل والتجفيف فى النخالة(١٣) .

---

(١١) يقول على بن يوسف فى اللوحة المشتبكة ص ٩٦ – ٩٧ ناقلا عن أبى الحسن بن رجاء فى كتاب الصناعة العملية « وليكن المشتغل بهذه الوجوه صاحب حذاق ومهارة بها ومعرفة وتجربة ، وليباشر ذلك بالمعاينة لما يعمل فيه ، فإن غيرها من الأشغال قد يسترد الغلط فيه إلا هذا فإن غلط فى تشحير الذهب ، وأنزل له من فرن الطبخ وهو ناقص العيار ، جاء عليه فى إعادته خسارة ونقص ، فإن غفل عنه وتناهى فى التشحير فوق حده ، كان فيه النقص الكثير ، وكذلك تلخيص الفضة إذا أسيلت إن لم يكن متولى النظر فيها عارفا بأحوالها ، ومميزا بين صفاتها ، وهو غفل ، ما يعلم أنها قد أخذت حقها من السبك ، فينزلها على الفور ، وإلا كان فيها من النقص كثير » .

(التشحير = صهر المعدن فى فرن خاص بطريقة معينة لفصل الشوائب عن المعدن . وسيأتى الحديث عنه بالتفصيل) .

(١٢) يتحد الكبريت مع الفضة بالمجاورة مكونا كبريتات الفضة على سطح المعدن . وهذه المادة الأخيرة سوداء اللون ، يتم إزالتها بغسلها بالشبة أو بماء الليمون مع الملح كما هو مبين عاليه .

(١٣) المصدر السابق ص ٩٤ .

(ب) أما إذا كانت الفضة مخلوطة بالرصاص ، فعلاجها يكون بعمل كوجل(١٤) ، يوضع فيه المعدن ويوقد عليه ، « فإن الكوجل يشرب الرصاص ويقله ، والنار تطير لطيفه وتقلعه وتبقى الفضة » كما يشير على بن يوسف لا شىء فيها(١٥) .

(ج) وإذا كانت الفضة مخلوطة بالنحاس ، فإن دار السكة المرينية تنقيها بطريقة تشبه الطريقة السابقة ، ولكن مع إضافة مادة الرصاص قليلا قليلا لمصهور الفضة المراد تنقيتها ، فيتم بذلك اتحاد بين الرصاص والنحاس ، وناتج هذا الاتحاد يشربه الإناء وتطيره النيران ، وتصفو الفضة(١٦) .

وكانت دار السكة المصرية تلجأ إلى طريقة قريبة من هذا ، حيث يوضع معدن الفضة المشوب بالنحاس ، فى بوتقة مقعرة ، تتكون من جير مطفأ ورماد مغربل ، بكميات متساوية منهما ، مع تنديتهما بقليل ماء ، ويضاف إلى كل ثلثمائة درهم فضة رطل من الرصاص ، ويوقد عليها مع النفخ المستمر . إلى أن يحترق الرصاص والنحاس وتصفو الفضة(١٧) .

هذا بالنسبة للفضة ، أما الذهب ، فلا يخلو من أن يكون مخلوطا بالرصاص أو بالنحاس أو بالفضة أو بخليط منهما .

(أ) وإذا كان مخلوطا بالنحاس ، فعلاجه يشبه علاج الفضة المخلوطة بالنحاس المذكور فى (ج) عاليه ، أو يكون بإضافة مادة الكبريت ليتحد مع النحاس وينفصلا عن الذهب ليبقى خالصا ..

---

(١٤) كشف الأسرار العلمية ص ٧٦ .

(١٥) المصدر السابق ص ٩٤ ويلاحظ أن الكوجل إناء يصنع من مادة تتناسب مع المادة المراد إزالتها عن المعدن المراد تنقيته وفى حالتنا هذه يتكون من عظم وجص بنسبة ١ : ٢ .

(١٦) نفسه ولعل كلمة (ويقله) يمكن أن تكون يقبله أو ثقيله لتطابق كلمة خفيفة فيكون ثقيل الرصاص يشربه الكوجل وخفيفه تطيره النار وتقلعه ..

(١٧) كشف الأسرار العلمية ص ٧٤ . ويزيد منصور الذهبى على ذلك أيضا طريقة للاختبار فيقول عن سبيكة الفضة بعد ذلك : « فتخرج وتطرق على السندان بالمطرقة ، ثم تحمى ، وتدور وهى حامية ، فإن لم تتفزز فقد طهرت وإن لم تقبل الدوران وتفززت ففيها من الرصاص » .

ويلاحظ أن صاحب كتاب الدوحة المشتبكة المغربي قد اهتم بهاتين الطريقتين السابقتين ، فى حين لم يتضح هذا فى مؤلف كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، الذى ركز على الطريقة التالية أعنى تنقية الذهب من الفضة .

(ب) يشير على بن يوسف المغربى إلى أن تنقية الذهب إذا كان مخلوطا بالفضة لها طريقتان أولاهما أجود من الثانية (بالنسبة للصناع لا بالنسبة لناتج الذهب) لأن الصناع فى الطريقة الأولى يتمكنون من الحصول بالإضافة إلى الذهب – على معدن الفضة خالصا تقريبا ، فى حين تتحد الفضة مع مواد أخرى فى الطريقة الثانية مكونة مادة كبريتات الفضة لا فضة نقية . وفيما يلى وصف سريع للنظريتين :

١ – يطرق المعدن ليتحول إلى رقائق وتجهز له فرشة خاصة عبارة عن دقائق الآجر وحجر الجير ، ثم يضاف هذا الخليط إلى نفس مقداره من الملح ، ويوضع فى بوتقة من الجلد[١٨] ، ثم يوقد على هذا كله فى فرن يسمى أتون الشجيرة ، ويكون ناتج هذه العملية ترسب الفضة فى جوف التراب[١٩] ، وبقاء الذهب فى رقائق خالصا .

---

(١٨) الجلد (كما يستنتج الدكتور حسين مؤنس محقق كتاب الدوحة المشتبكة) : « حجر أو آجر صلد ، لا يؤثر فيه النار » .

(١٩) يمكن تخليص الفضة التى نتجت ، وصارت فى تلك الأتربة بأن يرمى على ذلك التراب ، الزئبق ، فإن الزئبق يخشن ويغلظ حتى يأتى كالعجين ، وهى علامته ، فإذا صار كالعجين جعل عليه ، وأوقدت النار فوقه ، فإنه يصعد من الفضة وترسب هى (المرجع السابق ص ٩٦) .

وهذه الطريقة تسمى طريقة الملغمة ، وقد أشار إليها أيضا منصور الذهبى وكانت دار السكة المصرية تستعملها فى التقاط بقايا الفضة ... وقد خصص بابا خاصا لذلك هو الباب السادس عشر عنوانه : « فى استخراج ما تخلف فى الأكوار والبواتق والتراب من الفضة الورق ، وما يحتاج ذلك من الزئبق » . يهمنا منه أنه يشير إلى إضافة ستة أرطال زئبق إلى كل ويتبين من التراب ، وتذوبان بالماء ، وبعملية غسل بالماء ينفصل الماء والتراب ويبقى الزئبق والفضة فيتم بعد ذلك عملية عصر فى رق ، فيخرج الزئبق ويبقى الفضة ، ليتعرض لعملية إيقاد لإزالة ما قد يكون عالقا بالفضة من آثار الزئبق (ص ٨٩) .

وانظر ذلك أيضا فى الباب الأول فصل « فى استخراج الفضة الذهبية من تراب التعليق كل ليلة بمفردها » ص ٥٧ ، فهى قريبة من ذلك .

٢ – الطريقة الثانية لتنقية الذهب من الفضة تكون بإضافة مادة النحاس شيئا فشيئا مع إضافة الكبريت الأصفر ، فيكون ناتج هذه العملية كبريتات نحاس وكبريتات فضة ، ويخلص الذهب نقيا .

ويتسلم الفنيون متحصل هذه المواد ليمر بعمليات أخرى لتنقية ، وإحكام العيار ، فإذا تسلمت دار السكة ذهبا تبراً أو حليا ، أو سبائك ، بدأت عملية أخرى :

(أ) فإذا كان الذهب المتسلم سبائك أو حليا ، أو رقائق كالناتجة من العملية السابقة اختبرت عن طريق اللون ، والليونة ، والإحماء ، فإنها إذا كان لونها صافيا لا زرقة فيه دل على جودته وإذا كان لينا غير قابل للكسر السريع كان ذلك من محاسنه . ويلجأ إلى طريقة الإحماء أخيرا للتأكد من نقاء المعدن ، وذلك ببرد موضع من السبيكة أو الحلية ، ويحمى موضع البرد بنار الفحم حميا بالغا وتترك لتبرد تدريجيا دون تدخل بتبريدها بالماء ويكون علامة جودتها أن موضع البرد لونه أبيض لا زرقة فيه .

(ب) إذا كان الذهب المتسلم تبرا ، مر بعدة مراحل ، ليستخلص منه الذهب غير المشوب بشوائب أخرى كثيرة . وهذه المراحل كالتالى :

١ – يدق التبر دقا شديدا محكما فى مهراس ، ثم ينقل إلى غربال دقيق ، فينزل منه بعض مدقوق التبر ، ويبقى فى الغربال بعضه الآخر ، فأما الباقى فى الغربال فيسمى الفشيون[٢٠] ويترك كما هو ، وأما النازل من الغربال فيؤخذ ليحك بالزئبق حكا خفيفا ، فما اختلط منه بالزئبق فهو الذهب ،

---

(٢٠) ورد فى اللفظ فى نشرة الدكتور حسين مؤنس لكتاب (الدوحة المشتبكة) ، أكثر من مرة ، مرة فى كلام المؤلف ومرة فى نقله عن أبى الحسن بن رجاء فى كتابه (الصناعة العلمية) ، وقد قرأها المحقق عشورا (ص ١٢٩) ، وقرأها (العنتون) ص ٩٧ ثم همش عليها بأنها قد تكون الفتتون اعتمادا على ابن سيده الذى ذكر : (فتنت الذهب والفضة وغيرهما من الجواهر : أحرقتها بالنار . ودينار فتين ومفتون) وعلى هذا توصل المحقق إلى أنه من الممكن أن يكون صحة اللفظ المفتون أى المحروق بالنار .

وإنى أرى أن هذا بعيد ، فكلام ابن سيده ، يمكن أن يفهم على معنى الاختبار ، فدينار مفتون أى مختبر بالنار . والمتحدث عنه هنا إنما هو الجزء الباقى فى الغربال الذى لم يدخل النار بعد .

فإذا كان وجه السبيكة صافيا ، وإذا كان لونها أحمر واضحا لا سواد فيه ، وإذا كان صوتها أصم لا رنين فيه ، دل ذلك على نقائها[٢٣] .

بعد هذا تتم معايرة الذهب النقى الناتج بالذهب النقى الموجود فى دار السكة والمتخذ إماما (أى معيارا) للعيار المطلوب ، فإن وافق المعاير العيار ، أو زاد عيار المعاير ، على العيار[٢٤] أجيز ، ودفع إلى السكاك ، وإن قل العيار ، أعيد إلى الحدادين مرة أخرى لضبط عيارة (مع ما فى هذه العملية بالطبع من خسارة أشرنا إليها من قبل) .

وتتم المعايرة بحك قطعة من الذهب الناتج على المِلق لفترة محددة وبقوة معينة يكون ناتجها ظهور لون معين على حجر الميلق هذا ، ثم يؤتى بالذهب الإمام (أو المعيار) ، ليدلك فى مكان قريب ، ويقارن اللونان فإن تقاربا فالعيار واحد ، وإن صفا لون الذهب المعاير دل ذلك على أن عياره أعلى فسيقبل فى الحالتين ، وإلا عومل بما سبق أن ذكرناه آنفا .

وإذا التفتنا إلى دار السكة المصرية وخطواتها فى تنقية الذهب كما تظهر فى مؤلف منصور بن بعرة الذهبى الكاملى ، لم نجد التفصيل الذى وجدناه فى المؤلف المغربى إذ توجد الطريقة المستخدمة فى تنقية الذهب من الفضة وحدها (ولعلها أيضا هى نفسها طريقة تنقية الذهب من المعادن الأخرى) تعتمد على الخاصية الطبيعية فقط ، وهى أن لكل معدن من هذه المعادن درجة انصهار تختلف عن درجة انصهار الذهب ، فلجأت دار السكة المصرية إلى (التعليق) أو صهر الذهب لتخليصه من الشوائب ، ليلة بعد أخرى ، أى عدة تعليقات ، ينفصل فى كل تعليقة ، أو قل كل ليلة جزء من الفضة عن الذهب لأنها تنصهر

---

(٢٣) وإلى ذلك يشير على بن يوسف بقوله : « فإن كان على وجه السبيكة تمويج لا تكريش فيه ، وعروسهما أحمر ناصحا لا دهومة فيه ، فلينتقر بها على زبرة حديد تكون بين يديه (أى الناظر) فإن كانت صماء ، فذلك من حدتها ، والصوت دليل تنحيـــها » . ص ١٣١ من الدوحة المشتبكة .

(٢٤) تعرض مؤلف الدوحة المشتبكة إلى مسألة فقهية ، وهى عدم جواز رد الذهب إذا كان أعلى من العيار قليلا ، لتقليل عياره ، لأن ذلك « لا يجوز فى الفقه فإن الردى لا يخلط بالطيب ، وذلك جرحة فى شهادة من فعله » ص ١٣١ .

قبله كما هو معروف ، وبتكرار هذه العملية عدة ليال يتم تنقية الذهب من فضته . وواضح من كلام المؤلف أن هذه العملية تستغرق ثلاث ليال إن لم يكن أكثر ، فهو يشير إلى أنهم يضيفون فى الليلة الثالثة جزءا من الفضة لتنصهر وتساعد على إهباط بقايا الفضة والشوائب الأخرى من الذهب[٢٥] .

ويبدو أن فاقد هذه الطريقة من معدن الذهب يكون أكبر من فاقد الطريقة المغربية عند اخراج سبيكة متساوية العيار . ثم إن الطريقة التى استعملتها دار السكة المصرية أقل تقدما من طريقة دار السكة المرينية فالأخيرة لم تكتف بالخواص الطبيعية ، بل زادت عليها المعالجة الكيميائية أيضا ، لتنقية الذهب والحصول على العيار المطلوب بفاقد قليل . ولعل الفارق الزمنى يكون له دخل هنا ، فيعتبر إضافة الدار المرينية للأملاح لونا من التطور الفنى ، أو ربما كانت ثقافة المؤلف المصرى القليلة سببا فى عدم إيضاح كل الخطوات الفنية ،

والمؤلفان المصرى والمغربى إذا قارنا بينهما وجدنا أن الصفات العملية واضحة الغلبة على المؤلف المصرى ، وربما أدى به هذا إلى ذكر طريقة واحدة ، أو ربما ألجأه إلى الاختصار صغر حجم كتابه صغرا واضحا (حوالى عشرين صفحة) ، أما المؤلف المغربى فقد وصفه الونشريسى فى المعيار المغرب (بالإمام) وقد رجع إلى كتابه العلماء كما وصف المؤلف أيضا (بالحكيم) ولعلها تدل على الفلسفة عامة ، والفكر العلمى العملى أيضا . وكتابه يدل بالفعل على أنه كان حجة فى هذا الباب ، لا من الناحية العملية فقط — كابن بعرة — ولكن من الناحية الفلسفية النظرية ، واللغوية ، والفقهية كذلك ، ثم إنه من عائلة عمل بعض أفرادها فى هذا المجال ، فقد ظل جده أمينا وناظرا على دار سكة فاس لمدة خمسين عاما من سنة ٦٧٤ — ٧٢٤ هـ لم يتركها إلا لكبر سنه وعجزه عن القيام بأعباء هذه الوظيفة الشاقة ، كما قرر على ابن يوسف فى كتابه[٢٦] .

---

(٢٥) انظر : منصور بن بعرة الذهبى فى كتابه كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢٦) ص ١٥٠ .

هذا بالنسبة للصهر والتنقية ، أما بالنسبة لضبط العيار فقد أشار منصور الذهبى فى الباب الرابع إلى طريقة قريبة من طريقة التشحير المغربية ووصف الأتون المستعمل وصفا دقيقا وطريقة بنائه كذلك(٢٧) .

فأما التشحيرة المغربية فيقابلها فى دار السكة المصرية خليط مشابه يقول منصور الذهبى ، يؤخذ من الطوب الأحمر الهش الجديد جزء ويدق ناعما ويغربل ويخلط الجميع كيل واحد ملح وكيلان طوب ، ويندى بماء قليل(٢٨) ، ولكن يلاحظ أن الخليط فى دار السكة المغربية (مناصفة) بين الملح والطوب (الآجر) فى حين هو الكيل والكيلان فى دار السكة المصرية ، فهل يعود هذا إلى اختيار دار الضرب المصرية لملح مخالف ؟ ربما .

ويلاحظ أن طريقة ترتيب رقائق الذهب فى (الشحيرة) المغربية متفق مع طريقة ترتيبها فى أقداح الفخار الأحمر فى دار السكة المصرية على وجه العموم .

كما يلاحظ أن باب الأتون فى الدارين يجب أن يغلق . وزاد المصدر المصرى بعض التفصيلات العملية ، وتحديدا لوقت البقاء فى الفرن(٢٩) .

أما بالنسبة لقياس العيار فى دار السكة المصرية فقد أشار منصور الذهبى إلى أنه يلجأ إلى طريقة الحك إلى جانب عيارات أخرى معروفة القيمة ، وهى طريقة مشابهة للطريقة التى كانت دار السكة المرينية تتبعها ولكن الطريقة المصرية يمكن بها معرفة عيار سبيكة الذهب الجاهزة مقارنة بثمانية عشر عيارا تبدأ من عيار ٢٣ (أى السبيكة التى تحوى ٢٣ جزءا ذهبا وجزءا واحدا فضة وهبوطاً إلى العيار ٦ . وتزيد دار السكة المصرية شرطا آخر عند المعايرة عن طريق الحك على الحجر الخاص ، هو ضرورة إحماء المعدن حتى يتأكد من عدم وجود معدن النحاس مختلطا لأنه يؤدى إلى الخلط فى النتائج ، فإذا حمى المعدن

---

(٢٧) انظر ص ٦٤ ، وسنعود إلى هذه النقطة بالتفصيل عند الحديث عن أدوات دار السكة .

(٢٨) نفسه .

(٢٩) انظر : منصور الذهبى فى الباب الرابع (ص ٦٤ - ٦٧) .

ولم يظهر سواد أو لم يتغير لونه دل ذلك على نقاء السبيكة وإلا حكم باختلاطها بالنحاس(٣٠) .

والملاحظ أن منصور الذهبى لم يوضح طبيعة الحجر المستعمل للحك ، ولم يسمه إلا بالمحك دون أية تفصيلات فى حين رأينا ، وسنرى فيما يأتى ، أن على بن يوسف قد اعتنى بهذه الأداة ووصفها ، ووصف طريقة تخزينها كذلك .

وهناك نص مصرى لمؤلف آخر اسمه الأسعد بن مماتى صاحب قوانين الدواوين فى النصف الثانى من القرن السابع الهجرى ، يبين فيه طريقة أخرى للتأكد من مطابقة عيار السبيكة للعيار المطلوب تعتمد على طريقة التعليق (والإبقاء) يقول :

« وطريقة العمل فيها ، أن يسبك ما يجتمع من أصناف الذهب المختلفة حتى يصير ماء واحدا ، ثم يقلب إلى قضبان ويقطع من أطرافها قطع بمباشرة النائب فى الحكم ويحرر بالوزن ، ويسبك سبيكة واحدة ، ثم يؤخذ من بعضها أربعة مثاقيل ، ويضاف إليها من الذهب الحائف المسبوك بدار الضرب أربعة مثاقيل وتجمع الثمان ورقات فى قدح فخار بعد تحرير وزنها ، ويوقد عليها فى الأتون ليلة ، ثم تخرج الورقات وتمسح ، ويعبر القدح على الأصل فإن تساوى الوزن وأجازه النائب فى الحكم ضرب دنانير وإن نقص أعيد إلى أن يتساوى ويصح التعليق ، فيضرب حينئذ دنانير »(٣١) .

وقد أشار منصور الذهبى إلى هذه الطريقة ، وهو السابق تاريخيا ، فى باب خاص من كتابه ، هو الباب الخامس ، وعنوانه (فى عيار الهرجة) يعنى

---

(٣٠) يشير منصور الذهبى إلى طريقة اعداد العيارات عن طريق آخر سبيكة خالصة من الذهب وإضافة ١/٢٤ من وزنها فضة مرة ، وأخذ سبيكة أخرى وإضافة١/١٢ من وزنها من الفضة مرة أخرى وهكذا هبوطا إلى العيار الأدنى وعن طريقة المعايرة يقول :

« فإذا وقع لك ذهب مجهول ، تحكه على جانب العيارات المقدم ذكرها ، فيظهر لك من لونه ولون شبيهه من العيارات مبلغ قيمته على الوضع الصحيح المحرر بعد الحمى ، فإنه ربما كان فى جسمه نحاس فيكون لونه قدر صافيه نحاس من الكثرة والقلة .. » [كشف الأسرار العلمية ص ٦٢ - ٦٣] .

(٣١) انظر : ص ٢٥ ، وقد نقل هذا النص عن القلقشندى صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٠ .

فى عيار السبيكة شغل الصفحة ٦٨ كلها وبعضها من ص ٦٩ من نشرة الدكتور عبد الرحمن فهمى ، لكن منصوراً الذهبى يشير إلى عيار بعينه هنا هو عيار الذهب الآمرى نسبة إلى الآمر الفاطمى (٤٩٥ — ٥٢٤ هـ) وإن كان يسميه فى كتابه جميعا الأميرى .

ومن هنا نرى أن طريقة المعايرة المصرية يمكن أن توصف بأنها أكثر دقة من مثيلتها المرينية فهى تعتمد على الميزان الذى لا يخطىء ، كما تعتمد على طريقة الحك على المحك (أو على الميلق بالمصطلح المغربى) مقارنة بثمانية عشر عياراً ، كما مر .

هذا وتشير المصادر إلى أن القائمين على دار السك المصرية ، كانوا حريصين على ضبط العيار بصرف النظر عن درجة هذا العيار ، وتشددوا فيه جدا ، وأن صاحب هذه الدار المتولى لأعمالها كانت وظيفته على درجة عالية من الأهمية ، على مر تاريخ دار السكة المصرية ، إذ تولاها فى بعض أيام الدولة الطولونية أحمد بن طولون نفسه ، وكان يتشدد فى نقاء ذهبه وارتفاع درجة عياره تشددا واضحا(٣٢) .

ويذكر القلقشندى أن دار الضرب الفاطمية فى مصر كان لا يتولاها إلا قاضى القضاة ، وذلك تعظيما لشأنها ، ثم يختار هو بعد ذلك من يختاره من نواب الحكم ليقوم بمهمة المباشرة للعمل اليومى ، كما يشير القلقشندى إلى استمرار هذا الاهتمام على أيام الدولة الأيوبية إذ لم يكن يتولى دار السكة إلا كبير الشأن تعظيما لشأنها وتحريا للدقة والنقاء فى عيار ذهبها وفضتها(٣٣) .

ثالثا : عملية السك :

تأتى عملية السك وملحقاتها ، مرحلة أخيرة بعد عمليتى التنقية ، والمعايرة والاختبار وكنا قد رأينا فى الخطوات الأخيرة السابقة أن الذهب قد

---

(٣٢) انظر : رسالة المقريزى التى نشرها الأب الكرملى فى كتابه النقود العربية المشار إليهما من قبل (ص ٥٤ ، ٥٧) وأيضا القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٢ .

(٣٣) انظر : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٢ .

صيغ على هيئة قضبان اسطوانية واختبر عياره ، وبعد التأكد من درجة هذا العيار ، تدفع هذه القضبان إلى السكاك محددة الوزن ، ويتسلمها السكاك ليجرى عليها عدة عمليات قبل أن يسكها فى النهاية نقدا للتداول .

(أ) فبعد أن يتأكد من وزنها (يبطلها) أى يجعلها فى هيئة أكثر استدارة .

(ب) (ويحميها) بالنار ، ثم يسويها بعد ذلك بالمطرقة ثم يحميها ويهجها إلى أن تصل إلى حد القطع .

(ج) هنا يقطعها السكاك قطعا مقاربة لحجم العملة المراد سكها .

(د) ثم يزن القطعة ، وطبيعى فى هذه المرحلة أن يحاول إنقاص وزن القطعة إذا زاد على وزن العملة زيادة واضحة أما إذا نقص الوزن فالأمر يتوقف على درجة النقص فإن كان بسيطا تركت القطعة على حالها ، وإلا اطرحت ربما لتسك مقطعات أى أجزاء العملة نصف أو أقل من ذلك أحيانا .

(هـ) ثم يختبر مساحة السطح بأن يمررها فى آلة خاصة بذلك .

(و) ثم يحاول السكاك زيادة تدوير القطعة قدر الطاقة .

(ز) ويعود السكاك فيمسك كل قطعة على حدة ليضربها بالمطرقة عدة ضربات ليعمل على زيادة تسوية الوجهين . ويجب عليه فى هذه الحالة أن يطرق كل قطعة على حدة ويحذر المؤلف المغربى من أن يتناول السكاك أكثر من قطعة يضعها الواحدة فوق الأخرى ليطرقها مجتمعة ، لما فى ذلك من بعد عن الدقة وعدم الحصول على نتائج طيبة فى التسوية .

(ح) بعد التسوية يحمى السكاك القطع فى النار ، ثم يضعها مجموعات كل مجموعة أربعين أو خمسين قطعة فى آلة خاصة تسمى (الزبرة) ليزيد فى تمام استدارتها .

(ط) تغسل القطع بالشبة قبل أن يدفعها للناظر لاختبار وزنها والتأكد من خلوها من عيوب (سنذكرها فيما بعد) .

(ى) فإذا سلمت القطع من العيوب وأجيزت ، أعيدت للسكاك مرة أخرى ليقوم بعملية الطبع ، وذلك بوضع القطعة بين جزئى زوج السك أو آلة السك . وعلى السكاك فى هذه الحالة أن يحكم وضع القطعة داخل آلة الضرب (من غير أن يشط على دائرة شعرة) على حد تعبير على بن يوسف ، ويجتهد السكاك أن يكون وضع جزئى الآلة معتدلا حتى لا يخرج نقش أحد الوجهين مقلوبا بالنسبة لنقش الوجه الآخر .

(ك) وبعد التأكد من صحة الطبع من حيث مطابقة دائرة العملة[٣٤] ، ومن حيث ظهور النقش ، ومن حيث استواء الوجهين ، تحمى القطعة مرة أخيرة ، ثم تغسل فى محلول الشب وتجفف ، وبعدها تصبح صالحة للتداول .

ونأتى الآن إلى ذكر العيوب[٣٥] التى يمكن أن يلحظها الناظر أو متولى دار الضرب فى القطع التى يدفعها إليه السكاك قبل آخر عمليات السك ليتأكد من سلامتها قبل الطبع عليها . وعيوب القطع كثيرة متنوعة ، كأن يوجد فيها كلف[٣٦] ، أو يوجد فيها مسمار[٣٧] ، أو تشريخ[٣٨] ، أو كسر أو عدم اعتدال التفليس[٣٩] . هذا بالإضافة إلى عدم دقة الوزن .

---

(٣٤) تطابق النقش مع دائرة العملة أمر مهم من حيث جمال العملة ، وسلامتها ، ومن حيث النواحى الفقهية كذلك ذلك أنه إذا لم يجتهد السكاك فى تمام التطابق بأن ترك جزءا من دائرة العملة خاليا من النقش أو بعد النقش عن الدائرة فى إحدى جهاته اعتبر الجزء المتروك كأنه خارج العملة ، وأمكن قطعه ، أو قرضه دون أن يتعرض فاعله للعقوبة الكافية ، لأن « دائر الدينار هى حرزه فإن شط منه شىء فإنه لا يقام الحد إلا على من أخذ من الحرز » (على بن يوسف : الدوحة المشتبكة ص ١٣٥ - ١٣٦) .

(٣٥) ونص على بن يوسف فى الدوحة المشتبكة ص ١٣٥ :

« فإن وجد الناظر فيها كلفا ، أو مسمارا ، أو تشريخا أو كسرا ، إذا كانت غير معتلقة التقليس : جهة رقيقة وجهة غليظة ... قطعها الناظر من أحد جانبى الدينار ، وردها عليه ، فإنه قد يسك من الدينار المردود أرباعا وأثمانا » .

(٣٦) يقصد بالكلف البقع التى تؤثر فى صفاء العملة ورونقها .

(٣٧) اختار الدكتور مؤنس هذه القراءة ، وأشار فى الهامش إلى إمكان أن تقرأ (سمار) أى فيها سمرة فى اللون وهذا المعنى قريب من الكلف ، ولعل المراد بالمسمار أن يصاب أحد وجهى العملة بما يضره ويسبب انتفاخا ما فى بعض الأجزاء .

(٣٨) قرأها المحقق (تسريح) والمعنى واحد .

(٣٩) أى عدم اكتمال الاستدارة فى القطعة المنتجة .

ما مضى كان مسار العمل فى دار السكة المرينية ، ويلاحظ تركيز على بن يوسف على صناعة السكة الذهبية ، وهى العملة الأساسية فى ذلك الوقت ، وإذا التفتنا إلى دار السكة المصرية أيام منصور الذهبى وجدنا تركيزا على صناعة السكة الفضية ، لأن الدراهم كانت أكثر شيوعا فى الاستعمال فى ذلك الوقت .

بيد أننا سنعتمد على القلقشندى[٤٠] أولا لتوضيح طريقة ضرب الذهب فى دار السكة المصرية ، وهى كما تظهر من صبح الأعشى كالتالى :

(أ) يصهر التبر وما تجمع من ذهب لدى دار السكة المصرية ، ويصب فى قوالب أسطوانية .

(ب) تؤخذ من هذه الأسطوانات عينات ، بقطع أطراف هذه القضبان ، وإعادة صهرها من جديد ، ليؤخذ منها ما زنته أربعة مثاقيل ويصنع منها أربع رقائق زنة كل رقيقة مثقال كأنها ممثلة لدينار واحد .

(ج) يؤخذ من الذهب العيار الموجود فى دار السكة ما زنته أربعة مثاقيل ، يصنع بها مثلما صنع بالعينة السابقة .

(د) توضع العينتان فى بوتقة واحدة ، كل فى جزء بعينه بحيث لا تختلطان وتدخل فى أتون لمدة ليلة .

(هـ) يعاد وزن العينتين ، فإن تساويتا فى الوزن دل ذلك على أن العيار متشابه وأن الذهب ، المختبر صالح ليسك دنانير ، وإلا فإن الذهب المأخوذ منه العينة يتعرض لإعادة صهره ليصل عياره إلى الدرجة المطلوبة ، وتتكرر هنا عملية الاختبار ليطمأن على سلامة العيار .

(و) يوزن الذهب الصالح ويختم ويدفع به إلى السكاك .

ويستفاد من منصور الذهبى[٤١] خطوة أخرى هى الختم (أو الطبع) .

---

(٤٠) انظر : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦١ - ٤٦٣ .

(٤١) كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ص ٧٠ .

(ز) جلاء الذهب أو قطع الدنانير بإحمائها فى ملح مرتوق مندى بقليل من الماء العذب . ويؤخذ عليه بنار الحطب القوية إلى أن يذوب الملح ، فتخرج الدنانير منه وتغسل بالماء البارد والرمل الناعم .

وواضح مدى قلة المعلومات التى تزودنا بها المصادر المصرية عن طريقة سك العملات الذهبية ، بالمقارنة بالمعلومات الدقيقة الوافية التى أفدناها من المؤلف المرينى المغربى على بن يوسف فى كتابه الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة . وربما رجع هذا فى المقام الأول إلى قلة الذهب المضروب فى مصر بالمقارنة بالذهب المضروب بالمغرب إبان فترتى التأليف ، وإلى صغر حجم كتاب منصور الذهبى الذى قد يدعو إلى الإيجاز وعدم البسط ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

لكن الإجمال فى صناعة العملات الذهبية ، يقابل ببعض التفاصيل فى صناعة العملات الفضية إذ أشار إليها منصور الذهبى والأسعد بن مماتى ، (وسبب هذا التفصيل اهتمام دار السكة المصرية وقتذاك بالفضة لشيوعها فى النظام النقدى المصرى) .

فأما منصور الذهبى فقد أشار إلى الخطوات التالية :

(أ) تسبك الفضة فى سبائك .

(ب) تقطع هذه السبائك قطعا ممثلة للدرهم ، مع مراعاة إعطائها نسبة زيادة كأن تأخذ من كل عشرين درهما وزنا عدداً من القطع لا يزيد على خمس عشرة قطعة .

(ج) يعدل وزن القطعة بعد ذلك ويضبط ، فإن نقص الوزن عمل من القطعة نصف درهم[٤٢] .

(د) يحكم تدوير القطعة .

(٤٢) انظر : كتاب كشف الأسرار العلمية فى الباب العاشر (فى صفة عمل الدراهم الفقرة) ص ٧٥ ، وهو فصل صغير للغاية لا يزيد على ثمانية أسطر .

(هـ) تجلى القطع بإحمائها ثم إطفائها فى ماء الليمون والملح والعرك به حتى يظهر بياض الفضة ثم يجلى بالرمل الناعم المغربل وتجفف بالنخالة .

(ز) تدفع القطع بعد ذلك ليختم عليها[٤٣] .

أما الفلوس فلم يلتفت إليها كثير من المصادر ومصدرنا هنا فى الدارين معا ، ما نفيده من مصدر مصرى هو القلقشندى . وقبل أن نشير إلى طريقة صناعتها نود أن نشير إلى أن الفلوس هى ثالث أنواع النقد الذى تنتجه دار السكة وكانت الفلوس فى دار السكة المصرية تزيد حتى تصير معظم ما تنتجه دار السكة ، وكانت أحيانا تتضاءل بعدم ضربها عودة إلى النظام الذهبى والفضى فى التعامل ، ولا شك أن غلبة العملات النحاسية على غيرها كان يعطى مؤشرا قويا إلى سوء الأحوال الاقتصادية[٤٤] ، لكن من جانب آخر لا يخفى أن إلغاء الفلوس كان يسبب للأهلين مضايقات عند تعرضهم لشراء الأشياء الصغيرة اليومية التى تكون أثمانها أقل من أجزاء الدراهم .

هذا ويقسم القلقشندى الفلوس المصرية قسمين : مطبوعة بالسكة وأخرى غير مطبوعة ، وطريقة سك الفلوس كما تظهر فى صبح الأعشى كالتالى :

(أ) يسبك النحاس الأحمر ، ويصب فى قوالب اسطوانية .

(ب) تحول هذه الاسطوانات إلى قضبان معروفة الحجم ، ثم تقطع قطعا صغيرة .

(٤٣) انظر : الباب الحادى عشر من المصدر نفسه ص ٧٦ وعنوانه : (فى صفة جلاء الدراهم النقرة) وهو أقل من سابقه بسطرين يقول فيه :

« إذا أحكم تدويرها ، وتحريرها ، أحميت ، وأطفئت فى ماء الليمون والملح ، وعركت به فإذا ظهر بياضها جليت بالرمل الناعم المغربى ، ويختم عليها بعد أن تنشف فى النخالة » .

(٤٤) انظر : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٣٩ .

(ج) ما يراد طبعة بالسكة بعد ذلك يدفع للسكاك لكى (ترصع وتسك بالسكة السلطانية)(٤٥) .

وغنى عن الذكر هنا أن الاحتياطات المتبعة فى وزن الذهب والفضة لم تكن تتبع فى النحاس نظرا لقلة ثمن النحاس وللجوء الناس غالبا إلى وزنه عند التصارف .

صناعة النقود بين الأزواج الأصلية والقوالب :

ما قدمه المصدران الأساسيان فى هذا البحث عن دار السكة المرينية ودار السكة الأيوبية ، هو أسلوب فنى واحد فى صناعة النقود ، أعنى أسلوب انتاج قالب أصلى يضرب به مباشرة على القطعة المعدنية لتحويلها إلى عملة تأخذ طريقها للتداول . ولم أجد أية تلميحات فى المصدرين هذين ، ولا فى غيرهما من المصادر الإسلامية القريبة من هذين المصدرين إلى طريقة أخرى فى الصناعة .

على أن هذا لا يمنع من وجود أسلوب آخر فى صناعة النقود أعنى طريقة الصب ، بصنع قالب أم أصلى ، وتنقش فيه الكتابة معكوسة ويؤخذ بصمة هذا القالب بطبقة رقيقة من الطين ، وبعد حرق هذه البصمة يصب عليها قوالب متعددة من معدن صلب كالحديد مثلا .

وقد أشار الدكتور عبد الرحمن فهمى إلى عثور المتحف الإسلامى على قالب أم كهذا مصنوع من الرصاص لأنه مادة لينة وسهل الحفر عليها ، لدينار ضرب سنة ٢٨١ بماء البصرة (نهاوند) باسم عمر بن عبد العزيز أحد الدلفيين أمراء كردستان(٤٦) .

وكان ميلز قد أورد فى R.I.C. تحت رقم ٣٨٤ – ٣٨٥ قطعتين نحاسيتين يضمهما متحف A.N.S. وأورد ، لأحدهما صورة على الرغم من

(٤٥) يلاحظ أن سكة الدنانير والدراهم متشابهين يختلفان عن سكة الفلوس إذ يكتفى فى الغالب فى نقش الفلوس بكتابة اسم السلطان ولقبه ونسبه على وجه ، وعلى الآخر اسم بلد ضربه ، وتاريخ الضربة .

(٤٦) مقدمة كتاب كشف الأسرار العلمية ص ١٥ .

أنهما نشرا من قبل بواسطة عدد من المهتمين بدراسة النقد الإسلامى بيد أن ميلز يقول :

« إننى اعتقد أن هذه العملات ليست مضروبة بأزواج الضرب وإنما مصبوبة ، فإن الحواف المستقيمة حيث خلصت هذه القطع من القوالب واضحة جدا ، ويبدو أن صب العملات فى سوريا وفى فلسطين أيضا كانت شائعة الاستعمال ، فقد وجد عدد كبير من العملات النحاسية المصبوبة فى انطاكية » .

على أن ميلز نفسه أورد عملات أخرى أقدم من السابقتين ترجع إلى سنة ١٥١ ﻫ مضروبة باسم المهدى العباسى ، وهى فلوس نحاسية أيضا(٤٧) .

وقد عثر الأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى على دينار أيوبى انتج عن طريق الصب .

وليس هناك اختلاف حول وجود هذه الطريقة ، بين أن الظاهر أن معظم القطع النقدية المصرية إن لم يكن الكم الأعظم منها ، ومن النقد الإسلامى عامة ، أنتج عن طريق الضرب وليس عن طريق الصب ، ودليلى على ذلك عدم وجود أية إشارة ولا إشارة عابرة فى المصدرين المغربى والمصرى على استخدام هذه الطريقة فى صناعة النقود فى فترة الدراسة بدار الضرب المرينية ولا الأيوبية .

ربما مال الصناع إلى صب النقود قليلة القيمة أخص النحاسية منها بدليل تكرار وجود أمثلة لها من نقد إسلامى ولعدم وجود خطر كبير حول انتاجها بهذه الطريقة أو تلك ، بل إن بعض النقد النحاسى كما أفدناه من القلقشندى كان يخرج دون طبع فلا يزيد عن أن يكون قطعا من نحاس أو برونز مستديرة .

أما القطع الذهبية فإن خطرا يكمن فى انتاجها عن طريق الصب أعنى أن تستخدم قطعة نقدية كبصمة لقالب ، وبواسطته يتم إنتاج نقد خارج دار السكة مغشوش العيار ، أو ناقص الوزن .

(47) R.I.C. PP. 118-119.

ولعل ما ظهر من نقد ذهبى أنتج عن طريق الصب كان مصدره خارجيا . أما أحد دنانير عبد الملك بن مروان المبكرة التى أشار الأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى إلى وجودها . فلعل القائمين على دار السكة الإسلامية مالوا إلى هذه الطريقة وهم بصدد تجريب انتاج نقد ذهبى إسلامى بحت(٤٨) .

ويتصل بهذه النقطة الفنية كذلك نقطة فنية أخرى هى الضرب على البارد وعلى الساخن أعنى طرق القطع المنتجة وهى ساخنة لينة أو تركها حتى تبرد ثم تضرب . والواضح أن دارى السكة المرينية والمصرية مالتا إلى الطريقة الثانية على الرغم من أن هذا يقصر من أعمار الأزواج المستعملة ، وقد يؤدى إلى إحداث تشققات فى القطع المنتجة .

---

(٤٨) وذلك قبل سنة ٧٧ هـ ، وهى السنة التى ظهر فيها الدينار الإسلامى البحت فى عهد عبد الملك بن مروان . وقد ناقشت هذه القضية أعنى ظهور الدينار الإسلامى البحت ، فى دراستى : النقود الإسلامية الأولى (تحت الطبع) .

(٤٩) انظر : من الباب الخامس الفصول : الثالث والرابع والخامس والسادس من ص ١١٢ إلى ص ١٢٠ .

العاملون بدار السكة

يعمل فى دار السكة عدد من العاملين تتزاوح طبيعة عملهم بين الناحية الإدارية والناحية الفنية . كما يوجد عدد من الصبية والحراس . وفيما يلى أسماء هذه الوظائف وكلمة عن الشروط الواجب توافرها فيمن يقوم بها والواجبات الملقاة على عاتقه .

١ - الناظر :

هو رأس دار السكة ، ويطلق هذا اللقب على صاحب أشغال دار السكة أو القائم عليها ، وهى مرادفة لكلمة مدير فى الاستعمال الحديث . ويقع على صاحب هذه الوظيفة عبء إدارة العملية كلها ، والإشراف على خطواتها الفنية والإدارية ، ومتابعة كل عملية متابعة فاحصة ، ومراجعة كل على حدة .

ولما كانت وظيفة الناظر مرتبطة بأنفس معدنين ، وهما الذهب والفضة ، ولما كانت العملية معقدة وفنية ، فإن شروطا معينة يجب أن تتوافر فيه ، ومن أهمها : الدراية التامة بدقائق هذا الفن ، والعلم التام بأموره جميعا فيعرف دقائق هذه الصناعة والمعلومات النظرية عنها ، مثل أوصاف المعادن ، وماهية الأشياء التى تصلحها والأشياء التى تسبب فسادها ، وطرائق غش هذه المعادن ووسائل كشف هذا الغش ومحاولة علاجه ، بالإضافة إلى تمكن القائم بهذه الوظيفة من تمييز أنواع النقود المختلفة ، وأنواع الخطوط والتصميمات المختلفة للعملات ، وأشكال أدوات الطبع واستعمالاتها .

ومن الشروط الواجب توافرها فيمن يقوم بوظيفة الناظر : الأمانة والنزاهة والدين ، ليأمن أولو الأمر سلامة سير العمل فى دار السكة ، ويضمنوا عملات لا تشوبها شوائب الغش أو النقص .

أما واجبات القائم بهذه الوظيفة فمتعددة ، منها :

- وزن المعادن الداخلة إلى دار السكة ، ودفعها إلى العمال المختصين ،

وتكرار عملية الوزن ، بتكرار العمليات التى يمر فيها المعدن منذ دخوله إلى دار السكة إلى المرحلة النهائية فى عملية سكه ، مع الحرص على أن يضع خاتمه (أو بالأسلوب القديم يطبع بطابعه) على القطع الذهبية فى المراحل النهائية لسكها ليتأكد من أنها هى ذاتها التى ستسك دون أن تتعرض للتغيير .

— معاينة المعدن فى كل خطوات تنقيته وضبط عياره مستخدما فى ذلك الميلق (وسيأتى شرحه) ويقارنه بإمام الذهب أو الذهب المعاير .

— الإشراف على عملية إيجاد إمام ذهبى (وسنرجع إلى تفاصيل هذه العملية عند الحديث عن أدوات دار السكة) .

— وهناك واجب آخر مهم ، وصفه على بن يوسف بأنه : « من أكد فروض الناظر » وهو أن يتفقد النسبة المئوية (الرسمية) المضافة من معدن رخيص كالنحاس إلى المعدن النفيس كالذهب ، وتسمى هذه النسبة : الفرض .

— مراجعة العملات التى تم سكها ، لمعرفة الشايط منها أى الذى لم يحرر السكاك سكه فى وسط الدائرة ، فانحرف بالطبع وترك جزءا منه على الهامش دون سك . ويسمى هذا الجزء الشايط عند أهل هذه الصناعة (كروبه) ، وقد أرجع الدكتور مؤنس هذا اللفظ إلى أصل لاتينى ، وجده فى اللغة الأسبانية القديمة فى لفظ Corve أى انحناء بارز ، ويلاحظ أنه قريب من اللفظ الانجليزى Curve أى منحنى (لاحظ أن حرف ال V فى الكلمة الأسبانية ينطق مثل الباء العربية) .

— التفتيش على العملات المتداولة ، وفحص خطها ، ومقارنته بنوع الخط الذى اختاره لدار السك ، للتأكد من أنها مضروبة داخل دار السكة أو اكتشاف ضربها خارجها .

— التفتيش على الصاغة الذى يتفق عملهم مع صناعة السك فى كثير من مراحلها : « لأن صناعة الدينار والدرهم والصياغة صناعة واحدة ، فتجمعهما المطرقة والنار » ، وكان عليه أن يشتد فى هذا التفتيش لأن الصاغة غالبا ما كانوا يسكنون فى أماكن خاصة بهم لا يدخلها أحد غيرهم ، مما

يساعدهم على ضرب عملات بها مخالفة لأوزان وعيارات دار السكة وعليه أن يحذرهم من العمل فى دورهم ، لأن الصناعتين : الصياغة والطباعة ، يجمعهما معا الدق بالمطرقة ، فإذا سمع طرق فى دورهم دل ذلك على أنهم يرتكبون أعمالا مخالفة .

٢ — الشاهدان :

لما كانت عملية سك النقود من العمليات المهمة ، فإنه يتحتم وضع نظام دقيق للمراقبة ، لا يعتمد على أمانة الناظر فقط ، فلا يكفى أن يختار ناظر أمين ، بل الأفضل — بالإضافة إلى ذلك — التحرز باختيار مراقبين يقومان بمراقبة الناظر وسائر العمال ، ويطلق على هذين المراقبين لقب شاهدين .

وطبيعى أن يعين هذا الشاهدان ، لا من قبل الناظر بل من قبل الحاكم الذى عين الناظر نفسه ، وأن يعين لهما مرتبهما المجزى ، ومن الأفضل أن يغيرا كل شهر ، ليكون ذلك أدعى إلى الضبط ، وأقرب إلى الحرص ، وأبعد عن شبهة الاتفاق على الغش .

ويشترط فى هذين الشاهدين أن يكونا عدلين ، وعلى دراية تامة بالعملية الفنية التى تدور فى دار السكة .

ومن أهم واجباتهما أن يتحفظ على مفاتيح صندوق أدوات السك ، وأدوات العيار ، لا يغيب عن ناظريهما . وعليهما أن يراقبا الخطوات العملية والإدارية المختلفة كما عليهما أن يرقبا السكاك فى كل عملة يسكها ، وأن يكون ذلك منهما ، وأن يحاسباه يوميا ، وأسبوعيا أو شهريا ، على وزن كمية الذهب الداخلة إليه ، ووزن العملات الخارجة من يده ، ويأخذا منه الباق إن وجد .

٣ — الفتاح :

من أهم الوظائف الفنية فى دار السكة ، فصاحبها يقوم بتصميم شكل العملة ، واختيار نوع الخط الذى سيستعمله فى نقشها واستشارة الحاكم فى شعاره الذى سينقش على عملته . يقوم الفتاح بكتابة ذلك ، ويدفعه إلى الحدادين لصناعة (السكة) ذاتها التى ستستعمل فى الطبع أو (الأزواج) على ما سيأتى .

ومن الشروط الواجب توافرها فيه حسن الخط وتميزه عن الخطوط المستعملة[٥٠]، فيه يمكن تمييز العملات المضروبة فى دار السكة عن غيرها مما ضرب خارج دار السكة فى بيوت الصاغة وغيرهم .

ويجب ألا يحتفظ الفاتح بآلاته ، وأقلامه ، وإنما تكون محفوظة فى الصندوق فى دار السكة ، يطلبها الفتاح فيحضرها إليه الشاهدان العدلان ، ويلازمانه إلى أن ينتهى من عمله فيردانها إلى الصندوق مرة أخرى .

ولا يسمح للفتاح بمصادقة بعض الأشخاص ممن يعملون أعمالا قريبة من هذه الصناعة ، مثل الصاغة والكيماويين كما لا يسمح له بمصادقة أو الإتصال بالمهتمين بغش العملات .

٤ - العمــال :

قسمهم على بن يوسف الحكيم إلى ثلاثة مراتب : معلمين (رؤساء) ، وعمال ، ومتعلمون (صبية)[٥١] ، وقد ورد فى كتاب المؤلف السابق ذكر للحدادين والمدادين . وواضح أن عملهم يرتبط بصهر المعادن ، وتنقيتها ، وتجهيزها لمرحلة السك ، وصناعة أدوات السك ذاتها .

فالحدادون يتسلمون كمية الذهب التى وزنها لهم ناظر دار السكة ، ويعيدون هم بأنفسهم وزن الكمية أمام الناظر بصنجهم ، للتأكد من صحة الوزن ، ويقومون بعدها بعملياتهم الفنية من صهر وتنقية وضب فى القوالب .

---

(٥٠) استعمل الحفصيون - المعاصرون للمرينيين أصحاب دار السكة الموصوفة - خطاً غير شائع فى الغرب للكتابة على سكتهم ، إذ اختاروا الحروف المدورة الأندلسية ، أحيانا واختاروا الخط الكوفى أحيانا أخرى . وقد يرجع سبب اختيارهم للخط الأندلسى المدور ، إلى وجود جالية أندلسية فى الدولة الحفصية شغل بعض أفرادها مراكز مرموقة فى إفريقية ، أما الخط الكوفى فقد يرجع السبب فى اختياره إلى الغسانى (كاتب الحاكمين الأولين أبى زكريا يحيى مؤسس الدولة ، وابنه الأمير ، ثم الخليفة ، المستنصر) وكان مشهورا بجودة الخط المشرق .

(٥١) يشير على بن يوسف إلى أن هؤلاء العمال (ومنهم السكاكون أيضا على ما سنرى) كانوا فى زمانه لا يوافقون على أن يدخل أحد من غيرهم بينهم ، وإذا حدث فإنهم يتعمدون الخسارة ويظهرون اختلال العمل رغم انضباطه يقول : « وهم فى زماننا لا يدخلون معهم فى صناعتهم أجنبيا ، وإذا دخل معهم يدعون الاختلال وإضافة الأموال » (ص ١١٧ من المصدر السابق) .

كما يقوم الحدادون أيضا ، بصناعة (أزواج الطباعة) التى صممها وكتبها الفتاح ليستخدمها السكاكون بعد ذلك فى آخر عملية فنية فى دار السكة .

وورد من صنف العمال أيضا ذكر للمدادين ، ولعلهم نوع من الحدادين أيضا ، لكن واجبهم يتركز فى مساعدة السكاك على تمديد القضبان المعدنية (من ذهب للدينار ، أو فضة للدرهم ، أو نحاس للفلس) ليحولها السكاك إلى عملات تتداول .

٥ - السكاكون :

هم صنف من العمال ، ولكنا أفردناهم هنا لأهمية عملهم ، وفنيته ولأنه الخطوة الأخيرة من خطوات العمل المرتبطة بظهور العملة (من دينار أو درهم أو فلس) للتداول .

ويقوم السكاك بتسلم الذهب أو الفضة فى آخر تشكيل وضبط لخامهما ، ليقوم بعملية الطباعة على جانبى القطعة[٥٢] .

ويشترط فيه الأمانة ، والدربة ، والمهارة ، حتى تخرج العملة مضبوطة الدائرة أو الأركان ، متماسكة البنية غير قابلة للانكسار ، واضحة النقش غير مطموسة ، أو غير مطموسة جزء من أجزائه . وبعد الطبع عليه أن يحقق وزن المطبوع منها بدقة .

وعليه ألا يتسلم المعدن إلا بحضور الشاهدين (سبق توضيح وظيفتهما) وبحضور الناظر ، ويكتب محضر بذلك يدون فيه الكمية ، والأجر ، ونوع العملات المطوبة ، ووقت التسليم .

---

(٥٢) نص على بن يوسف بن الحكيم فى (الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة) على كيفية طباعة السكاك على ما يأتى :

« وإذا طبع فليركب الطابع على أخيه تركيبا محكما ، ويتحفظ من تحويل الكتبة فيه . ولا يكون الدينار والدرهم منشرحا انشراحا فاحشا خارجا عن القياس المعهود فى الطابع ، وليكن مردوع القنوت ، ولا يشط على دائرة الدينار ولا أزياق الدرهم من جهاته الأربعة قدرة شعرة ... فيجب أن يطالب الطباع بذلك كله » ص ١٢٠ .

ثم عليه ألا يخلط الأموال بعضها على بعض ، مهما تساوت أوزانها ، حتى لا يخلط مال أحد بمال غيره ولا يدفع مال هذا لذاك .

٦ — الحراس :

هناك حرس نهارى يقف خارج باب دار السكة لا يفارقه ، ولا يسمح لأحد من غير العاملين بالدار بالدخول إليها ، وبعد غلق دار السكة بعد انتهاء وقت العمل ، يقف حارس على ظهر المبنى لحراسته ، ولا يسمح له بالدخول إليها ، كما لا يسمح لغيره أن يدخلها تحرزا ، وحرصا على ما بداخلها من أموال وأدوات .

أوردنا فيما سبق أقسام الإداريين والمراقبين والفنيين والعمال والحراس فى دار السكة المرينية المغربية ، **أما العاملون فى دار السكة المصرية** فلا ينتظمهم مصدر واحد بعينه ، بل ورد بعضهم فى كتاب كشف الأسرار العلمية ، ووردت بعض الشذرات هنا وهناك فى مصادر أخرى يلمح فيها وظيفة من وظائف العاملين فى دار السكة المصرية .

فالباب السابع عشر (والأخير) من هذا الكتاب خاص ببعض وظائف دار السكة أورد فيه منصور الذهبى الوظائف التالية : المشارف ، الشاهد ، النقاش ، المقدم ، الضرّاب ، السبّاك ، وضح فيه بعض واجبات كل وظيفة من هذه الوظائف .

(أ) فأما المشارف ، فهو الذى يقابل وظيفة الناظر فى دار السكة المرينية ، ومن واجباته : « حفظ جميع الحواصل من فضة وذهب ، وسكك ، وعدد ، وغيرها ، وآلات وصنج العيار ، وختم الأقداح ، وختم الأتون ، وتحرير وزن عيارى الذهب والفضة والمقابلة بالحساب ، وخطه بذلك » وهى واجبات قريبة من الواجبات التى ذكرها على بن يوسف بالتفصيل وعرضناها من قبل .

(ب) وأما وظيفة الشاهد فهى مطابقة لوظيفة الشاهد فى دار السكة المرينية وعنه يقول منصور الذهبى : « والذى يلزم الشاهد أن يشهد على جميع

من حوت الدار مما عاينه من أعمالهم ومباشرته إياهم ، ومقابلته على الحساب ، وخطه بذلك عليه » فهى وظيفة إشرافية للمراقبة والمراجعة .

(ج) النقاش ، وهى وظيفة تقابل فى دار السكة المرينية وظيفة الفتاح وعنه يقول منصور بن بعرة الذهبى : « والذى يلزم النقاش إن لم يكن أمينا أن يختم على يده كجارى العادة ، ومن لوازمه أن لا يشتغل بشىء سوى نقش السكة ، ليتمهر فيها بكثرة إدمانه » .

(هـ) الضراب ، وهى تقابل وظيفة السكاك فى دار السكة المرينية .

ويشير منصور الذهبى إلى ما يلزم الضراب فى العملية الفنية ، كما لا ينسى أن ينص على أنه « مهما نقص من وزن الفضة وقت العمل ، لزمه أن يقوم به من أجرته » .

(و) السباك ، أحد العمال الذين يعملون فى دار السكة المصرية ، ولعل الوظيفة المقابلة له بدار السكة المرينية هى الحداد ، ومهمته الأساسية بدار السلك المصرية تحضير وزن النحاس وتحضير وزن الفضة قبل الطرح فى البوتقة « ومتى اختل العيار كان هو المأخوذ به » .

(ز) تبقى وظيفة أخرى ذكرها منصور الذهبى لم يرد لها مقابل بعينه فى دار السكة المرينية **وهى وظيفة المقدم** ، ويختص فى المقام الأول بحفظ عيارى الذهب والفضة ، ومراجعة أوزان السبائك عند التعليق ، ومراجعة الأختام حتى يضمن عدم تبديل السبائك وإحلال أخرى أقل نقاء محلها ، ومن واجباته أيضا المحافظة على الأتون ومراقبته[٥٣] . ويبدو من هذه الواجبات أن صاحب هذه الوظيفة يكاد يكون نائبا للمشرف ، أو أحد كبار الفنيين فى الدار .

وبالعودة إلى المصادر التاريخية ، نجد بعض الشذرات فأما وظيفة المشارف (التى تقابلها وظيفة الناظر بدار السكة المرينية) فهى وظيفة أساسية ، أشار المقريزى والقلقشندى إليها ، مبرزين أن بعض الأمراء كان

---

(٥٣) منصور الذهبى كتاب كشف الأسرار العلمية الباب السابع عشر ص ٩١ — ٩٢ .

يتولاها بنفسه ، أو يتولى أهم وظائفها ، أعنى ضبط الوزن وختم الذهب ومراقبة ضبط العيار كذلك ، وقد مرت الإشارة إلى ذلك .

وربما كان الأصل فى الإشراف على دار الضرب أن يليها القاضى ، لأن ابن حجر يشير فى ترجمة القاضى الحسين بن أبى زرعة بن عثمان الدمشقى الشافعى المذهب ، المتولى قضاء مصر فى شوال سنة ٣٢٤ ، أنه أضيف إلى أعماله النظر فى دار الضرب(٥٤) . ومن هنا يكون قيام القضاة أيام الدولة الفاطمية بالإشراف على دار السكة المصرية امتدادا لما كان يحدث قبلها أحيانا .

وقد أشار القلقشندى إلى تولى قاضى القضاة فى الدولة الفاطمية لهذا المنصب ، قال : « وكانت دار الضرب فى الدولة الفاطمية لا يتولاها إلا قاضى القضاة ، تعظيما لشأنها ، وتكتب فى عهده فى جملة ما يضاف إلى وظيفة القضاء ، ويقيم لمباشرة ذلك من يختاره من نواب الحكم » .

ويصف القلقشندى أيضا ، فى موضع آخر وظيفة قاضى القضاة ، بأنها من أجلّ الوظائف وأعلاها شأنا ، وينقل عن القائم بها قوله : « وله النظر فى الأحكام الشرعية ودور الضرب وضبط عيارها »(٥٥) وإلى هذا المعنى نفسه يشير المقريزى واصفا وظيفة قاضى القضاة بأنها « أجل رتب أرباب العمائم وأرباب الأقلام » وأن لصاحبها « النظر فى ديوان الضرب »(٥٦) .

هذا وقد كان من الشائع ، أن ينيب قاضى القضاة رجلا من رجاله ليقوم هو بالإشراف على دار السكة ، دأبه فى إنابة رجاله للقيام بجزء من الأعباء المتعددة لوظيفته التى تتسع لتشمل أحيانا قضاء مصر والشام والحجاز والخطابة ، والإشراف على المساجد ، والإشراف على دار السكة ، والإشراف

---

(٥٤) رفع الإصر ج ١ ص ٢١٤ .

(٥٥) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٢ ، ٣٨٢ .

(٥٦) الخطط ج ٢ ص ٢٤٥ .

على دار العيار ، والإشراف على الأحباس (الأوقاف) وغيرها . أو بعضها فى بعض الأحيان(٥٧) .

على أنه كان يحدث أحيانا أن يسحب الخليفة جزءا من أعمال القاضى ليوليها غيره ، على سبيل التعيين لا على سبيل الإنابة ، وذلك مثلما حدث فى عهد العزيز ، عندما : « رد أمر دار الضرب والجامعين بالقاهرة ومصر إلى على ابن النعمان فى عهد القاضى أبى الطاهر الذهلى الذى ظل يقوم ببقية واجبات القاضى وعلى رأسها الأحكام »(٥٨) .

وكان يحدث أحيانا أن يقوم القاضى بزيارة دار السكة بنفسه زيارات تفتيشية ، أو يذهب للجلوس بالدار وكان أحيانا باستقبال بعض ضيفه أو صحبه هناك(٥٩) .

وهناك إشارة خاصة بالإشراف على دور الضرب فى الدولة الأيوبية بمصر ، مفادها أن القاضى فى بعض الفترات كان يقوم بالإشراف على دار السكة . وفى هذا المقام يمكن أن نقترح أن يكون القاضى الشافعى – وهو مذهب الأيوبيين – هو القاضى المتولى لهذه الوظيفة بنفسه ، أو بإنابة المشارف مثلا(٦٠) .

وربما ظل الأمر على هذا النمط كذلك فى أوائل دولة المماليك حيث تمسك المماليك أوائل أمرهم بأنظمة الأيوبيين قبلهم . لكن أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون ومن جاء بعد تولى دار السكة ناظر الخاص ، يقول

---

(٥٧) من أمثلة هذه الإنابة ، إنابة الحسين بن أبى زرعة ، لأبى بكر بن الحداد فقيه الديار المصرية إنابة عامة ، وكذا إنابة سالك بن سعيد الفارقى القاضى أيام الحاكم بأمر الله ، لحمزة بن على بن يعقوب القليوبى « لكثرة اشتغال مالك بملازمة الحاكم وفوض إليه جميع الأمور » انظر : رفع الإصر لابن حجر ج ١ ص ٢١٤ ، ٢١٩ .

(٥٨) انظر : الذيل الذى وضعه محقق كتاب الولاة والقضاء ص ٥٨٥ معتمداً على رفع الإصر لابن حجر ، والنجوم الزاهرة بتلخيص أخبار قضاة مصر والقاهرة لابن شاهين .

(٥٩) انظر : الخبر الذى أورده ابن حجر فى رفع الإصر عن محمد بن أسعد بن على الجوانى من كتابه النقط لعجم ما أشكل من الخطط (رفع الإصر ج ١ ص ١٢٢) .

(٦٠) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٢ .

القلقشندى : « أما فى زماننا ، فنظرها موكول لناظر الخاص ، الذى استحدثه الملك الناصر محمد بن قلاوون عند تعطيله الوزارة »(٦١) .

(٦١) نفسه .

أدوات دار السكة وموادها

نعرض فيما يلى الأدوات المستعملة فى دار السكة ، ثم المواد اللازمة لصناعة النقود ، وسنبدأ أولا بإيراد الأدوات متوازية مع خطوات الصناعة ، أعنى أن نذكر أولا أدوات تنقية الخام ، فأدوات تجهيز المعدن ، وأدوات الطبع ، وأدوات التخزين .

١ — أدوات تنقية الخام :

(أ) المهراس : ويقابله فى دار السكة المصرية الصلاية والفهر ، ويستعملان فى الدق ، ثم دق التبر فى أول خطوات تنقيته (بدار السكة المرينية) .

(ب) الغربال : ويستعمل فى فصل الناعم من المدقوق عن خشنه .

(ج) القصرية : مصطلح نراه فى كتاب كشف الأسرار العلمية لدار السكة المصرية لم أصادفه فى دار السكة المرينية بلفظه ، وإن كان يمكن أن يقابله لفظ الوعاء أو ما يرادفه من لفظ آخر .

وهناك إلى جانب المجموعة السابقة التى اختصت بالدق والغربة مجموعة أخرى عنيت بالصهر .

(د) الأتون : فرن للإيقاد على المعادن . وقد قدم منصور الذهبى نصاً طريفا يوضح به كيفية بناء هذا الأتون قال : « تبنى قبة داخلها مدور ، وخارجها مربع ، عرض أرضها أربعة أشبار فى أربعة أشبار ، خارجا من عرض جدرانها ، بالطين الحر والملح ، كلما بنى مدماكان ليّس داخلها بالطين والملح ، إلى حد قطب القبة ، فتختم ببربخ فخار لطيف مفتوح لتنفس النار منه ، ويكون لها باب كباب الفرن ، وله طابق فخار بإفريز مفروض فى البناء ، وتكون أرض القبة مرتفعة عن الأرض مقدار مدماكين طوب »(٦٢) . ويقترن

(٦٢) منصور الذهبى ص ٦٤ .

اسم هذا الأتون فى دار السكة المرينية باسم أتون الشحيرة غالبا . وسيأتى توضيح هذا المصطلح الأخير .

(هـ) البوطة : نراها فى استعمال الدارين معا ، ويستعملها أهل الحرفة بالتاء بوته وهى الآن ما يقابل بلفظ بوتقة . وللبوط أشكال متعددة من حيث الحجم ومن حيث نوع المادة فهى كبيرة أو صغيرة ، وهى من جص أو حجر أو فخار أو معدن أو خليط من العظم والجص ومثال الأخيرة ما قدمناه فى حديثنا عن الكوجل فى دار السكة المرينية وهو إناء يتكون من دقاق العظام معجونا بالجص ، ويستعمل فى صهر الذهب والفضة حتى يتشرب الإناء الشوائب ويبقى المعدن النفيس شبه نقى ، بعيدا عن تأثره بشوائب أخرى من البوتقة إذا كان صهره فى بوتقة معدنية مثل النحاس أو الحديد .

(و) الدست والدن : أوعية مختلفة الأحجام تستعمل لصهر المعادن ، وقد ورد هذان اللفظان فى استعمال دار السكة المصرية ، وليس بعيدا أن يكونا مستعملين بدار السكة المرينية كذلك .

ويلحق بآلات الصهر أيضا آلات النفخ وأدوات الالتقاط .

(ز) الروباص أو الروباش : وهو مصطلح يستعمل فى دار السكة المصرية ويقصد به الكور أو منفاخ الهواء يدس فمه داخل النار المراد النفخ فيها ثم يدفع الهواء بجزئه الخلفى ليزيد فى اشتعال النار .

(ح) أدوات التقاط وتكسير .

٢ – أدوات تجهيز المعدن :

وتستعمل لتجهيز المعدن لمرحلة أخرى بعد التنقية ، بتحويل السبيكة إلى رقائق توطئة لضبط عيارها ، كما تستعمل فى مرحلة بتجهيز المعدن للسك عن طريق تمديده وقطعه ولطمه (طرقه) وتدويره أو تربيعه حسب شكل العملة المراد إنتاجها .

(أ) فأدوات الطرق يستعملها العمال لتحويل جزء من السبيكة إلى صفائح رقيقة توطئة لإدخالها إلى مرحلة ضبط العيار ، كما تستعمل فى تمديد

المعدن المسبوك على شكل قضبان بسمك معين ، توطئة لقطعه ، كما تستعمل فى طرق وجه القطعة طرقات متعددة قطعة قطعة حين يسوّى وجها القطعة .

(ب) وتستعمل أيضا أدوات القطع لتكوين القطع قبل سكها وذلك بإحماء القضيب إلى أن يصل إلى درجة القطع (أو التكريم حسب مصطلح دار السكة المرينية) .

(ج) كما تستعمل أدوات التدوير ، ويسميها على بن يوسف (كاره)(٦٣) توضع فيها قطع المعدن ويضرب بها على قطعة من الحديد تسمى (الزبرة) ويناوب تحريك الكارة بين أصبعيه ليضمن حسن تدوير القطعة(٦٤) .

(د) ويضاف إلى هذه الأدوات أدوات البرد وهى تستعمل إذا أريد التأكد من برد سبيكة أو حلية واردة إلى دار السكة لاختبار درجة نقاء المعدن بإحماء موضع الضرب وفحصه كما مرت الإشارة إليه ، وغير ذلك من الاستعمالات المختلفة .

٣ – أدوات المعايرة :

وهى الميزان ، والصنج ، والميلق ، والإمام ، والأولان يستخدمان فى أكثر من مرحلة . فبالميزان والصنج يوزن المعدن خاماً أو سبيكة أو حلية عند التسلم ، ويتكرر وزنه مرحلة بعد مرحلة لمعرفة نسبة الفاقد أثناء التنقية ، ولتسليم العمال والتسلم منهم ، يقوم بذلك ناظر الدار (مشرفها) كما يقوم به العمال أيضا لمضاهاة الوزنين والمقارنة ، كل يستخدم الصنج الخاصة به .

---

(٦٣) الكاره هى – كما يظهر من نص على بن يوسف ، وكما فسرها الدكتور حسين مؤنس – صندوق مستطيل الشكل صغير (ربما لم يزد على خمسة عشر سنتيمترا) لأن السكاك يمسكه بين السبابة والإبهام ، ولأنه يحوى من النقد مجموعة من ٤٠ إلى ٥٠ قطعة .

(٦٤) ونص على بن يوسف ص ١٣٥ فى اللوحة المشتبكة :

« ويضرب (أى السكاك) بالكارة ، وهى بين أصبعيه السبابة والإبهام ثلاث مرات ، ويبدلها فى أثناء ذلك برد الطرفين وسطا والوسط طرفين إلى أن تعتدل إدارتها اعتدالا محكما ، ولا يقتصر فى ذلك على مرة واحدة ولا على اثنتين » .

وأما الأداتان الآخريان (الميلق والإمام) فلا يستعملان إلا فى مرحلة ضبط العيار .

وفيما يلى كلمة عن كل أداة من هذه الأدوات .

(أ) الميزان :

أحد أهم الأدوات التى تحويها دار السكة ، فهو الحكم بين الدافع والقابض ، وبه ينضبط الوارد والصادر ، وتحفظ الأموال وتخرج العملة مساوية أو قريبة من الوزن المثالى (الشرعى أو المعتمد فى الدولة) . فتنتظم المعاملات المالية بمختلف أنواعها .

وقد وصف على بن يوسف ميزان دار النكة المرينية « وما ينبغى أن يكون عليه شكل الميزان ، وتطلب أوصافا بعينها ، تعين على إظهار الرجحان والنقصان سريعا من غير توان » . على ما يأتى :

– أن يكون مسمار القبة ، أسفل اللسان لا فى القصبة نفسها .

– أن يكون مسمار القبة طويلا متسعا من وجهى اللسان ثم يثقب بين ذلك ثقبا ضيقا ، يجرى فى حرفه مسمار القبة ، ويدقق فى تحديد وسط اللسان .

– أن يكون للقبة علاقة قوية تعلق بها عند الوزن فى عمود خشب أبرز منه جزء لتعليق الميزان .

– أن تكون كفتا الميزان نصفى كرة غير مبسوطتين ، ويشترط أن تكونا متساويتين فى الوزن(٦٥) .

---

(٦٥) تشير كتب الحسبة فى بعض موضوعاتها إلى الميزان ، فأما أبو عبد الله محمد ابن أبى محمد السعطى ، فيرى أن « أحق الموازين ما كان ثقبه فى قصبته ... وأخسرها للحق ما كان ثقبه فى اللسان » ، كما يرى ابن عبدون أن تكون الموازين معلقة حتى يميل الوازن إحدى الكفتين يقول : « وتكون موازين الباعة كلها معلقة فإنه لا بد لهم من حركات فى السرقة » كما اشترط أن تكون الكفتان خفافا ، ثم اشترط على موازين الباعة أن تكون مكورة أو مرفوعة الأجناب مقدمة ضمانا فيما يبدو لعدم وقوع السلعة الموزونة .

– تكون خيوط الكفتين من حرير خز ما أمكن ذلك .

ويورد المقريزى(٦٦) الموازين ، ويسميها الشواهين ، ولعلها من استعمال الجزء ويراد به الكل ، وذلك أن الشاهين إنما هو عمود الميزان ، لا الميزان نفسه .

ويتضح من نص آخر للمقريزى أن الشواهين نوع خاص من الموازين كان يستعمل أول الإسلام لم يكن فيه لسان ضابط وموضح للاتزان(٦٧) .

(ب) الصنج :

الصنجة بالصاد أو بالسين ، كلمة ذات أصل فارسى ، مأخوذة من كلمة سنكة التى تعنى الحجر أو الوزن أو العيار . وللصنجة أنواع متعددة ، فقد تكون من معدن (مثل النحاس أو البرونز أو الحديد) أو قد تكون من زجاج . وتستعمل الصنجة فى معايرة شىء بالوزن ، وتنقسم إلى صنجة ميزان ، وصنجة سكة .

أما صنجة الميزان ، فمتعددة الأجزاء والأقسام ، لعل أشهرها فيما يختص بالعملة : الرطل ، والأوقية ، والمثقال ، والدرهم ، والدانق ، والقيراط . وكان أساس وضع صنجة الميزان الاعتماد على حب الخردل البرى اختير لكونه لا يختلف اختلافا ذا بال من مكان إلى مكان ، ولا يتغير بطول الزمن ، ثم اتخذت حبة الشعير المتوسطة المخلصة من امتداد طرفيها أساسا للميزان مع استمرار معايرتها بالخردل أحيانا(٦٨) .

وقد أورد المقريزى نصا طريفا محاولا تصور طريقة اختراع الصنج ، قال : « ويقال إن الذى اخترع الوزن فى الزمن القديم بدأ بوضع المثقال ،

---

(٦٦) إغاثة الأمة ص ٥١ .

(٦٧) نفسه ص ٦١ ونصه :

« وكان الناس فى أول الإسلام إنما يزنون بالشواهين فلما ولى عبد الله بن عامر البصرة سنة تسع وعشرين للهجرة ، وضع فى الميزان لسانا ، وهو أول من صنع لسانا للميزان » .

(٦٨) يختلف وزن الصنجة منها من مكان إلى مكان ، فالأوقية المغربية مثلا تختلف عن الأوقية المصرية ، وسنعود إلى هذه المقارنة فى بحث خاص .

فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حب الخردل البرى المعقول ، وإنه ضرب صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل يوزنها والمائة حبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة حتى بلغ مجموع الصنج خمس صنجات ، فكانت صنجه نصف سدس مثقال . وأضعف وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركب منها نصف مثقال ، ثم مثقال »(٦٩) .

وبهذه الصنج كان القائمون على دار السكة يزنون ما يرد إلى دارهم من الخام ، والسبائك والحلى ، كما كانوا يتابعون وزنها بعد العمليات الفنية المتعددة ليعرفوا نسبة الفاقد ، وليضبطوا نظام الدار وحساباتها .

أما صنج السكة فتتفق مع الصنج السابقة فى شىء وتختلف عنها فى شىء آخر ، فأما وجه الاتفاق فكامن فى أنهما معا يستعملان للوزن والمعايرة ، وأما جهة الاختلاف فتنبع من أن الأولى تزن الغلات وغيرها مما يعاير بالوزن ، فى حين أن الثانية جعلت لمعايرة وزن العملات ، أو قل وزن عملة بذاتها ، فهناك صنجة للدينار وصنجة لأجزائه ، وأخرى للدرهم وأجزائه ، وثالثة للفلس ، وطبيعى أن تختلف وزن هذه الصنج من دار سكة إلى أخرى تبعا لاختلاف الزمان والمكان واختلاف الاقتصاد من وقت إلى آخر ، فى حين أن الأولى أكثر ثباتا فى الاقليم الواحد غالبا ، وإن وجد فيها بعض الاختلاف عن بعض الأقاليم الأخرى .

وقد وجدت هذه الصنج قبل الإسلام ، وكان المسلمون – كما يشير الأستاذ عبد الرحمن فهمى فى كتابه عن صنج السكة فى فجر الإسلام – يستعملون صنجاً بيزنطية لوزن السكة ، وتطور الأمر إلى أن صنع المسلمون صنجا خاصة بهم أرجعها ، إلى زمن عبد الملك بن مروان(٧٠) .

وكان المستعمل من الصنج فى دار السكة المصرية فى فترة مبكرة من تاريخ الإسلام ، هى الصنج الزجاجية ، المنقوش عليها وزنها ، ومقابل عملتها ،

---

(٦٩) إغاثة الأمة ص ٥٠ .
(٧٠) ص ٢ – ٣ .

والآمر بنقشها ، والقائم على سكها . وهناك إشارة للأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمى – فى المصدر نفسه – إلى أن مصر اشتهرت بصنجها الزجاجية هذه ، لم توجد فى غيرها أو لم يكتب لها الانتشار فى غيرها .

وإذا طبقنا هذا على ما كان يدور فى دار السكة المرينية ، وجدنا أن الصنج المستعملة لم تكن فى الغالب إلا معدنية ، يوزن بها الخام ، والمعدن النقى ، وكذلك المضروب من العملات ، وصنج دار السكة المرينية كما يشير على بن يوسف نحاسية خالية من العيوب يقول : « والصنج أيضا تكون من النحاس المفروغ ، محكمة الخرط ، من غير تخبيط منه ، ويتقى أن تكون عند العمل ناقصة فيزاد عليها جسم من جنسها أو من غير جنسها »(٧١) .

ووضح على بن يوسف ضرورة المحافظة على هذه الصنج ، ووجود نسختين منها ، الأولى تسمى إماما ، وتحفظ للمعايرة والمقارنة ، والثانية تستخدم فى الوزن ، لكنه يعود فيذكر فى موضع آخر ، وجود صنج أخرى خاصة بالسكاك يتسلم بها ويدقق فى وزنه ، واشترط أن تقارن هى وصنج دار السكة كل شهر بالإمام(٧٢) .

(ج) الميلق :

هو حجر مثل حجر المسن ، وأشار دوزى (كما أشار الدكتور حسين مؤنس فى تحقيقه بالدوحة) فى ملحق القواميس إلى وجود هذا اللفظ فى اللغة البربرية فى عدة صور : أميلاك ، اميلق ، ملق ، مليق . ويستعمل فى اختبار درجة عيار الذهب عن طريق حك الذهب المعاير فى حجر الميلق هذا إحدى وعشرين حكه أو خمساً وعشرين بحسب قوة العصب ، بحيث تأخذ كل حكة مدة معينة من الزمن محفوظة ، ثم نفس الشىء مع الذهب الإمام فى موضع آخر

---

(٧١) الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة ص ١٢٤ .
(٧٢) نفس المصدر ونفس الصفحة ، وانظر كذلك ص ١١٩ .

من الحجر ، ويقارن اللونان المتكونان من أثر الحك ، ليعرف مدى التقارب أو التباعد فى العيار[٧٣] .

ويشترط فى حجر الميلق أن يكون حجرا مستويا متسعا داكن اللون ، صافيا ليس في شوائب فى اللون ، ويحفظه القائمون بدار السكة فى دهن العنز ، ويدهن بين الحين والحين بدهن الجوز العفن ، ويحسن أن يوضع فى غلاف خاص وعلاقة ، ويحفظ بعيدا عن الأماكن الباردة فإن برد الجو سخنه مستعمله بوضعه فى يده . فإذا ما لحق الحجر بعض الوسخ وأريد تنظيفه لجىء إلى خبث الحديد (الأشكورية) لإزالة هذا الوسخ[٧٤] .

ويوجد فى دار السكة المصرية أكثر من طريقة للمعايرة منها الطريقة التى ذكرناها عند حديثنا عن ضبط العيار ، وهى مقارنة الفاقد فى وزن بعينة من الذهب المختبر ووزن الفاقد فى نفس الوزن من ذهب العيار بعد الايقاد عليهما فى نار واحدة مدة واحدة من الزمن .

ويشير منصور بن بعرة فى كتابه كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، إلى طريقة مشابهة فى الباب الثالث من كتابه الصغير القيم ، وعنوان هذا الباب (فى عمل عبارات يعرف بها قيمة كل صنف من الذهب الحشر وغيره بالمحك بعد الحمى)[٧٥] ولكنه لم يوضح طبيعة هذا المحك ، ولا قدم وصفاً له .

---

(٧٣) « ... ثم تعبر بالميلق ، وهو أن تحك فيه حكما محكما إلى أن يطلع لونها فيه طلوعا بينا ثم يحك أمام الذهب أسفل ذلك حكا محكما ، وكان أهل المعرفة والاختبار يعدون عند حك الامام بحجر الميلق أعدادا ، فمنهم من يعد واحدا وعشرين ، ومنهم من يعد خمسة وعشرين إن كان العصب ضعيفا ، ويعتبر فيها أن تقطع جزءا من الزمان لا عدد الحكام ... » ضوابط دار الثقة ص ١٣١ .

(٧٤) « ويلحق بالامام ميلق العيار ، وليكن حجرا مبسوطا إن أمكن متسعا شديد الكحولة ، صافيا ، وليلصق فى ودك رأس العنز على ما حكاه أهل التجربة ، فإن فيه خاصية لقبول ما يعير فيه ، ويدهن فى بعض الأوقات بدهن الجوز العفن ، وإن كانت له علاقة وغلاف من محاسنه ، وليبعد به عن المواضع الباردة ، فإن البرد مما يفسد قبوليتها لما يعير فيه ، ومتى احتيج للتنقية وجلائه مما لحق به فإن الاشكورية تزيله وان احتيج أن يعير فيه فى يوم برد فليسخن فى يدى إنسان أو تحت أبطه أو تحت ركبته » نفسه ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٧٥) المقدمة ص ١٨ .

(د) الإمـــام :

هو ذهب تحتفظ به دار السكة المرينية ، يقابله (العيار) فى دار السكة المصرية ، وهو ذو درجة من العيار ارتضاها المسئولون ، ويستعمل الإمام معايرا للذهب الوارد المراد سكه ، بطريقة المعايرة السابق إيرادها .

أما كيفية إعداد الإمام فى دار السكة المرينية فتعتمد على أخذ خمسة من أطيب النقود وأحسنها عيارا ، ذكر على بن يوسف بعض أمثلة لها ، كاليعقوبى[٧٦] والحسونى[٧٧] والحفصى[٧٨] ، والسبتى[٧٩] ، والمردنشى[٨٠] ، ويختبر حتى يتأكد المسئولون من سلامتها وبعدها عن الزيف بأنواعه ، ثم تصهر بمعرفة ناظر دار السكة ومعاينة الشاهدين ، وتصب سبيكة متوسطة ، طولها طول قبضة اليد ، ثم تطبع بطابع دار السكة ، وتحفظ فى صندوق الدار ، حتى لا تتعرض للتغير أو الغش .

---

(٧٦) هو دينار أبى يوسف يعقوب بن عبد الحق أحد سلاطين الدولة المرينية ، تولى سنة ٦٥٦ - ٦٨٥ هـ ، واشتهر نقده عامة بالجودة .

(٧٧) لم يهتد الدكتور حسين مؤنس إلى مدلول الدينار الحسونى فى تحقيقه لكتاب (الدوحة المشتبكة) وإن رجح أن يكون مأخوذا من الأسبانية Solidos Hazumies قلبت الميم فى الأسبانية نونا فى العربية ، أو أنه نسبة إلى ضاربه . ولعلى اتفق معه فى الافتراض الأخير وربما رجحت أن يكون منسوبا إلى أبى الحسن على بن أبى سعيد المرينى (٧٣١ - ٧٤٩) أو منسوبا إلى أبى عنان بن أبى الحسن (٧٤٩ - ٧٥٩) وهو الأمير الذى يبدو أن المؤلف كتب مؤلفه فى عهده . ولعل هذه النسبة : الحسونى (بدل الحسنى) كانت جارية على ألسن العامة ، يرشح ذلك أن المؤلف وصف الدينار القرطبى بالقرطوبى فلعل الحسونى بدل الحسنى تكون مثلها . والذى يزيد فى ترجيح هذا الفرض أن المؤلف ذكر الدينار اليعقوبى ثم ثني بالدينار الحسونى وطبيعى أن يبدأ بدنانير الدولة المرينية وطبيعى أن يمتدح نقد الدولة التى يتبعها ونقد أميره أو أمرائه الأقربين .

(٧٨) الدينار الحفصى نسبة عامة إلى دنانير الدولة الحفصية ، أو نسبة خاصة إلى دنانير أبى حفص عمر ، الثانى أقرب ، لمعاصرة المؤلف المرينى لهذا الخليفة سنة ٧٤٧ هـ .

(٧٩) الدينار السبتى : أى المضروب فى سبتة وبمراجعة كتالوجات النقد ، وجدت عدة عملات ضربت فى فترات مختلفة فى سبتة قبل المرابطين على يد بعض الأمراء الإقليميين ، وفى عهد المرابطين والموحدين بعده ، كما وجدت دنانير ضربت فى سبتة أيام بنى نصر الغرناطيين . والنقود الأخيرة ربما كانت هى المقصودة لتعاصر الدولتين المرينية والنصرية (بدأت الأخيرة سنة ٦٢٩ هـ) .

(٨٠) الدينار المردنشى (إن كانت القراءة مطابقة) نسبة إلى محمد بن سعد ابن مردنيش الذى خرج على المرابطين بمرسيه سنة ٥٤٢ هـ ، فهل استمر وجود عملات هذا الثائر إلى ذلك الوقت المتأخر ؟

النقود المضروبة فى كل من دار السكة المرينية ودار السكة المصريـة

أنتجت دار السكة المغربية العملات الذهبية والفضية ، وعرفت كذلك الكثير مما ضرب فى بلاد أخرى ، وقد أشار على بن يوسف بالإضافة لما ذكره من نقد ذهبى محلى ووافد ، إلى عدة أنواع من الدراهم كانت متداولة فى المغرب الأقصى ، وغيره ، وذكر منها المرابطية ، والمؤمنية (نسبة إلى عبد المؤمن بن على الموحدى) والبجائية (نسبة إلى بجاية بالمغرب الأوسط) وغيرها ، بيد أن الاختلاف فى أوزانها(٨١) أدى إلى التخاصم كما سيأتى .

وبالرجوع إلى كتالوجات النقد وبعض الدراسات الخاصة بنقد الشمال الأفريقى ، يمكن أن نلمح كثرة الموجود من عملات ذهبية فى مقابل قلة القطع الفضية ، حتى إن كتالوج لافوا خلا من النقد الفضى المرينى .

ومعظم القطع الذهبية المرينية وافية الوزن ، بل إن بعضها زاد فوصل إلى ٤,٧١ جراما بزيادة تقترب من نصف جرام على الوزن المعتاد ، وبحساب متوسط وزن الدينار المرينى من كتالوج لافوا وحده ، وجدت أن متوسط وزن عشرين دينارا وصل إلى ٤,٥٧ جراما وهى نسبة طيبة للغاية ، أما أنصاف الدنانير عنده فأربع قطع أصغرها ٢,٠٨ وأكبرهـا ٢,٣٦ ومتوسطها ٢,٢٦ من الجرامات وهى نسبة طيبة جدا .

بيد أن هناك إشارة فى الدوحة المشتبكة إلى أن نسبة الدينار المرينى إلى الدينار الشرعى أو ما أسماه على بن يوسف دينار الزكاة هى ٧ : ٦ يقول :

(٨١) اللوحة المشتبكة ص ١٤٥ ويعود المؤلف فى موضع آخر ليقرر أن (المثقال من الذهب الذى به الوزن والمعاملة فى جميع بلاد الصحراء المعروف عندهم بالقروى ، يعدل سبعة أثمان الدينار ونصف ثمن دينار من دنانيرنا) أى أن المثقال الصحراوى = ١٦/١٥ من دينارهم . فإذا كان المثقال الصحراوى هذا موافقا للمثقال الشرعى فإن الدينار المرينى يكون حينئذ مساويا لحوالى ٤,٥٣ جم قريب من المتوسط الذى وفرناه عاليه (٤,٥٧) نفسه ص ١٤٨ .

« ودينار الزكاة من دينارنا ستة أسباع » وبهذه النسبة كان المفروض أن يصل الدينار المرينى إلى ٤,٩٧ جراما .

وأما الدراهم المرينية ، فقد أورد هازرد(٨٢) عددا قليلا منها ، وقد أشار على بن يوسف إلى أن التعامل كان يتم بعدة أنواع فضية وافدة بعضها إسلامى كالقرطبية والبيجائية ، والمرابطية والهودية والمحمدية والمؤمنية ، أى دراهم أندلسية ومغربية مختلفة ، ودراهم أخرى نصرانية ذكر منها الدراهم الجنوبية التى كانت تسك فى جنوا الايطالية منذ سنة ١٢٥٢ م وهى تسمى بالأسبانية Genovim مع ملاحظة إمكان ورودها عن طريق الأندلس ، مع اللازمة الصونية الخاصة بالأسبانية(٨٣) نطق حرف V على أنها B ثم اختلط أمر هذه العملات واختلف الناس حول وزنها وكان يقع التخاصم بينهم بسببها ، فحرص خامس أمراء الدولة المرينية أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق على ضرب دراهم مرينية خاصة ، ومنع من تداول أى نقد آخر إلا أن يكون على قدر سكته وصفتها وجودتها ، فأنتج الدرهم المسمى باليعقوبى ، وهو ثلث الدرهم المحمدى الناصرى الموحدى من حيث الوزن(٨٤) .

وقد وصف على بن يوسف هذه الدراهم اليعقوبية أجمل وصف ، فقال(٨٥) : « وكانت هذه الدراهم محكمة العمل ، معتدلة الصنجة ، متقنة الخط » لكنها لم تستمر أكثر من نصف قرن على هذه الصورة (هى مدة نظارة جده على دار سكة فاس) بعدها « دخل الفساد فى أحوالها » أى أواخر العقد الأول من القرن الثامن الهجرى تقريبا (لأنه أشار قبل إلى أن يعقوب لم يضرب هذه الدراهم إلا بعد أن اشتدت واستوثقت خلافته ، وكانت إمارته سنة ٦٥٦ - ٦٨٥ هـ) .

(82) The Numismatic Mistory ... PP173 , 275 .

(٨٣) انظر : تعليق الدكتور مؤنس فى هامش رقم ١ ص ١٤٩ من كتاب اللوحة المشتبكة وترجيح الأستاذ فرنالدو دى لاخرانخا فى جامع المفردات من الكتاب نفسه ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٨٤) نفسه ص ١٤٩ .

(٨٥) نفسه ص ١٥٠ .

أما دار السكة المصرية ، فقد نشأت أيام الدولة الطولونية ، وكانت قبل ذلك فرعا من فروع دور السكة العباسية والأموية قبلها . وتابع الأخشيديون الاعتناء بها من بعد الطولونيين . ولما استولى الفاطميون على مصر ، اهتموا بدار السكة اهتماما كبيرا ، وأخرجوا نقدا للتداول وآخر يمكن أن نطلق عليه عملات تذكارية أو تشريفية .

وإذا أتينا إلى دار السكة الأيوبية ، وجدناها تنتج ، على تاريخها ، العملات التالية :

(أ) الدرهم الأسود : ذكره المقريزى ، وربما أطلق عليه هذا الاسم لغلبة نسبة النحاس فيه ، فألغاه الناصر صلاح الدين سنة ٥٨٣ هـ .

(ب) الدرهم الناصرى : استحدثه الناصر صلاح الدين فى شوال سنة ٥٨٣ هـ وجعله من فضة ونحاس بنسبة متساوية (من جزء إلى جزء) .

(ج) الدرهم الكاملى : ظل الدرهم الناصرى سائدا حتى ذى القعدة من سنة ٦٢٢ هـ ، فأبطله الملك الكامل ، وأمر بضرب دراهم جديدة ، « وجعل الدرهم الكاملى ثلاثة أثلاث : ثلثيه من فضة ، وثلثه من نحاس ، فاستمر ذلك بمصر والشام مدة ملوك بنى أيوب »[٨٦] .

هذا وقد أبقى المماليك ، فترة من الزمن ، شعار الأيوبيين ، واقتدوا بهم من عدة أمور ، من أهمهما أنهم « أقروا نقودهم على حالها » إلى أن أتى الظاهر بيبرس ، فضرب إلى جوار الدراهم الكاملية ، دراهم جديدة سميت بالظاهرية نسبة الفضة فيها أعلى قليلاً من الكاملية إذ جعل الفضة سبعة أجزاء فى مقابل ثلاثة للنحاس « فلم تزل الدراهم الظاهرية والكاملية بديار مصر والشام إلى أن فسدت سنة ٧٨١ هـ بدخول الدراهم الحموية »[٨٧] .

(٨٦) انظر المقريزى : رسالة النقود ص ٦٠ ، وربما كان سبب إبطال الكامل للدرهم الناصرى شيوع نقد فى مصر والإسكندرية سمى بالعتق ، وهو الزيوف ، فأبطلها الكامل وربما فكر فى ضرب عملة جديدة جيدة ورأى أن الأفضل لها أن يلغى ما عداها من نقد .

(٨٧) انظر فى درهم الظاهر المرجع السابق نفسه ص ٦٠ - ٦١ ويلاحظ أن الدراهم المصرية بعد هذه الفترة المشار إليها عاليه قلت جدا ، وقل ضربها إلى أن أبطلها محمود بن على استادار الظاهر برقوق ، وندرت الدراهم حتى نودى عليها عرضا من العروض حسب تعبير المقريزى .

(د) أما العملات الذهبية ، فقد أخرجت دار السكة المصرية الأيوبية العديد منها ، من الدنانير وأجزائها من أنصاف وأثلاث (وكانت دار السكة المصرية فى عهد الدولة الفاطمية قد ضربت أرباع الدنانير كذلك) .

هذا وقد أشار المقريزى إلى قلة الذهب والفضة أوائل الدولة الأيوبية فى مصر ، وبالغ فى ذلك جدا ، فى حين أن الأعداد الكبيرة الواردة فى الكتالوجات ، قد تتناقض وهذه الإشارة ، وخاصة إشارته إلى الندرة الشديدة للذهب .

ومع هذا ، فقد أشار المقريزى نفسه إلى عدة عملات أيوبية ، بعضها لم يعثر عليه مثل الدينار الذى ضرب باسم المرتضى بأمر الله ، وباسم الملك العادل نور الدين محمود ابن زنكى ، وذلك سنة ٦٥٨ هـ .

كما نقل المقريزى عن القاضى الفاضل أن الناصر صلاح الدين ضرب دنانير سنة ٥٨٣ هـ . والواقع أن هناك دنانير ضربت ابتداء من سنة ٥٧٠ هـ .

وتحوى الكتالوجات بعد ذلك دنانير أخرى لملوك الدولة الأيوبية جميعا .

أما الفلوس ، فقد أشار المقريزى إلى أنها ضربت أيام الملك الكامل ، وكان سعر صرف الدرهم الكاملى ٤٨ فلسا وزاد بعض الولاة فى وزن الفلس فصار سعر الصرف ٢٤ فى الدرهم وذلك فى النصف الثانى من القرن السابع الهجرى . ثم أشار المقريزى أيضا إلى فلوس كتبغا التى لم يقبلها الناس لخفة وزنها فنودى فى سنة ٦٩٥ هـ أن توزن بالميزان . وأشار أيضا إلى فلوس الظاهر برقوق الذى خصص دار السكة بالإسكندرية لضرب الفلوس ، بالإضافة إلى إنتاج دار السكة القاهرية منها ، مما أدى إلى زيادة الفلوس زيادة بالغة .

وفى حديث القلقشندى عن الفلوس قسمها قسمين مطبوع وغير مطبوع ، وأشار إلى فلوس ضربت فى أخر عهد الناصر حسن بن محمد بن قلاوون وسعر صرفها ٤٨ فى الدرهم فى حين كانت من قبل كل ٢٤ منها فى الدرهم بحيث يزن الفلس منها مثقال وبحيث يمثل كل فلس قيراطا من الدرهم وكانت مطبوعة بالسكة السلطانية ، وقد وصفها القلقشندى بأنها جاءت فى

نهاية الحسن . بيد أن هذه الفلوس فى نهاية أمرها اعتورها الفساد فتوقف التعامل بها عدا وتعومل بها وزنا . وأشار القلقشندى إلى ظاهرة مهمة هى قلة الفلوس النحاسية من الديار المصرية ثم نفاذها لغلو النحاس وتحول الفلوس إلى خارج القطر للاستفادة من نحاسهما .

وبالرجوع إلى الكتالوجات وجدت فلوس ترجع إلى دولة الملك الناصر حسن (تولى مرتين الأولى من ٧٤٨ – ٧٥٢ هـ ، والثانية من ٧٥٥ – ٧٦٢ هـ) وذكر لافوا قطعتين إحداهم ترجع إلى سنة ٧٦٠ والأخرى تاريخها غير واضح ، وضرب المنصور صلاح الدين محمد (٧٦٢ – ٧٦٤ هـ) فلوسا فى القاهرة توجد منها خمس قطع فى كتالوج لافوا أولاها ضربت سنة ٧٦٢ هـ وقطعة أخرى ضربت سنة ٧٦٤ والباقى تاريخه غير واضح .

وضربت الفلوس كذلك فى عهد الأشرف ناصر الدين شعبان (٧٦٤ – ٧٧٨ هـ) والمنصور علا الدنيا والدين على بن شعبان فالظاهر برقوق (٧٨٤ – ٧٩١ هـ) ثم (٧٩٢ – ٨٠١ هـ) ثم لم يظهر بعد ذلك فلوس فى كتالوج لافوا حتى نهاية المؤيد سيف الدين شيخ .

تعدد دور السكة المصرية والمرينية

سبقت الإشارة إلى أن النقد فى مصر قبل أحمد بن طولون كان نقدا أمويا أو عباسيا ، وإنْ ضرب فى دار سكة موجودة فى مصر . وكان موضع هذه الدار بالفسطاط مواجهة لأحد جوانب الجامع العتيق ، يظهر ذلك من إشارة وردت فى ترجمة الحارث بن مسكين الذى تولى قضاء مصر من سنة ٢٣٧ إلى سنة ٢٤٥ هـ إذ يورد ابن حجر فى رفع الإصر أنه عمل عدة إصلاحات فى المسجد الجامع ، « وبنى الرحبة الملاصقة لدار الضرب ، ليتسع الناس بها »(٨٨) .

هذا قبيل الدولة الطولونية ، وربما كان من مظاهر الاستقلال أن توجد دار سكة طولونية فى القطائع عاصمتهم ، لما فى ذلك أيضا من إضفاء الأهمية للعاصمة الناشئة . على أن النصوص لا تساعد فى محاولة التأكد من هذا الافتراض ، كما لا تعطى النصوص مجالا لمحاولة تلمس أين كانت دار السكة للدولة الأخشيدية بعدها . على أن احتمال استمرارها بالفسطاط فى الحالتين ما يزال واردا .

أما فى الدولة الفاطمية ، فقد كان للسكة أكثر من دار فى القاهرة ومصر والأسكندرية وقوص . وهناك إشارات متعددة فى خطط المقريزى تشير إلى مكان دار الضرب بالقاهرة(٨٩) .

(٨٨) ج ١ ص

(٨٩) يذكر المقريزى أن موضع دار الضرب الفاطمية بالقاهرة كانت موضع خزانة بجوار الإيوان الكبير من القصر فإن المأمون البطائحى بنى دارا جديدة للسكة أيام الآمر بأحكام الله . وفى نقل المقريزى عن ابن عبد الظاهر « بنيت دار الضرب فى القشاشين قبالة المارستان الذى هناك وسميت بالدار الآمرية » وهى أيضا بجوار دار الوكالة الآمرية (وموضعها الآن على يمنة السالك من رأس الخراطين إلى سوق الخيميين والجامع الأزهر) انظر : خطط المقريزى ج ٢ ص ٢٤٩ ، ٣١٥ ، ٣٢٤ على الترتيب .

وفى حين تعددت دور السكة الفاطمية ، تركزت دور السكة الأيوبية فى مصر ، وذلك فى القاهرة ، والأسكندرية وحدهما ، بيد أن هناك مجموعة من النقود الأيوبية ذكر فى موضع الضرب أنها ضربت فى مصر ولعل الأيوبيين فى بعض فتراتهم أعادوا دار السكة بالفسطاط إلى العمل مرة أخرى .

أما دار السكة المرينية فقد تعددت أيضا فهناك دار للسكة فى فاس ، بناها أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق حوالى سنة ٦٧٥ هـ ويبدو أنه خصصها لضرب الدراهم التى اشتهرت باليعقوبية . ووجدت دور أخرى للضرب فى تلمسان وسجلماسة والزامور .

ولكن الظاهر من مراجعة مجموعة النقود المرينية أن الدار الأساسية كانت بفاس ، يأتى بعدها فى الأهمية دار سجلماسة ، وأما نقد الزامور فقليل جدا وأما تلمسان فواضح أنه نقد مرحلى ضرب فى فترة السيطرة المرينية على الدولة الزيانية .

تكاليف الضرب

لم ترد إشارة واضحة عن تكاليف الضرب فى دار السكة المرينية ، فى حين أورد منصور الذهبى عرضا فى الباب الثانى من كتابه (فى معرفة نقود الذهب المختلف العيارات والشكل مبلغ نقص كل نقد منها عن العيار المصرى فى التعليق) حيث ذكر أمام كل عملة غير مصرية كاليعقوبية والمرابطية ومع السبائك أيضا أن تكلفة الضرب من أجرة الضرابين وواجب السكة أو المكوس يصل إلى ٥٪ ففى كل مائة مثقال يكون رسم واجب السكة وأجرة الضرابين خمسة مثاقيل(٩٠) .

هذا بالنسبة للذهب . أما بالنسبة للفضة فلم يرد بكتاب كشف الأسرار العلمية إشارة لذلك ، وليس هناك من دليل على أن تكاليف الضرب للمعدنين واحدة ، بل الوجه أن تكون تكاليف ضرب الفضة أقل من تكاليف ضرب الذهب ، لنفاسة المعدن الأخير ، وصعوبة تنقيته وضربه نسبيا .

وإذا رجعنا عدة سنوات ، حيث دولة المماليك وجدنا عند المقريزى(٩١) ما يساعد على معرفة تكلفة الضرب ، إذ يرد نص عند المقريزى يتضح منه أن تكلفة إنتاج ١٥٠ درهما حوالى سنة ٨١٧ هـ هى كما يلى :

١ — ثمن ١٠٠ درهم فضة خالصة = ٥ مثاقيل ذهبا .
٢ — ثمن ٥٠ درهما نحاسا
٣ — ثمن الوقود ⎫
٤ — مكس السلطان ⎬ جميعا = ١/٤ مثقال ذهب = ٦ درهم
٥ — أجرة صناع ⎭

---

(٩٠) انظر : كتاب كشف الأسرار العلمية ص ٥٨ — ٦٠ .
(٩١) انظر : إغاثة الأمة ص ٨٠ .

فإذا كان ضرب الدينار بالنسبة للفلوس النحاسية المضروبة = ٢٣ ١/٣ رطلا نحاسيا فإنه يمكن بشيء من التبسيط أن نزعم أن ثمن ٢٤ رطلا نحاسا خاما كان يساوى ديناراً وعليه يكون ثمن ٥٠ درهما نحاسا يساوى جزءا ونصفا من مائة جزء من الدينار (= ١٥/١٠٠٠) أو ١/٣ درهم (بحساب الدينار ٢٤ ، درهما حسب إشارة المقريزى) فإذا حسبنا ٢/٣ درهم للحطب وبعض المواد اللازمة أمكن القول (بالتقريب) أن مكس السلطان وأجرة الصناع عن كل مائة وخمسين درهما فى ذلك الوقت من القرن التاسع الهجرى كان ٥ دراهم فيكون حساب كل مائة درهم أكثر من ثلاثة فى المائة قليلاً .

وهى نسبة عالية إذا أخذنا فى الاعتبار أن متوسطات أجر الضرب من ١ – ١,٥ ٪ . وواضح أن هذه الزيادة منشؤها زيادة الأسعار من جهة ، وزيادة مكس السلطان من جهة أخرى وإلا فإنه وردت إشارة (بعيدة عن زمن البحث) تشير إلى أن الحجاج بن يوسف الثقفى فى الربع الأخير من القرن الأول الهجرى كان يضرب الدراهم للتجار أحيانا ، وكان يأخذ منها أجرة للصناع (كما يورد البلاذرى)(٩٢) وأنه « قدر فى كل مائة درهم درهما عن ثمن الحطب وأجر الضراب » كما يقرر المقريزى(٩٣) أى بنسبة ١٪ فقط وهى نسبة معقولة إذا نسبت بالنسبة التى استخرجناها والتى زادت على ٣٪ .

أما نص المقريزى الذى اعتمدنا عليه فى تقرير نسبة أجر ضرب الدراهم ومكوس السلطان ، فكان مورده محاولة من المقريزى المؤرخ لإيجاد حل للأزمة النقدية والمالية أوائل القرن التاسع الهجرى عن طريق إصلاح العملة باطراح الفلوس وإرجاع النظام النقدى المصرى إلى النقدين الذهبى والفضى . يقول :

« إن الفضة الخالصة التى لم تضرب ولم تغش ، سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب فى ثمن النحاس ، ومكس للسلطان وثمن حطب وأجرة صناع ونحو ذلك ، بحكم سعر هذا الوقت ، إلى ربع دينار فتصير بهذا العمل تزن مائة وخمسين درهما معاملة ، ثمنها من الذهب

(٩٢) انظر : رسالة فى النقود نشرة الكرملى ص ١٤ .
(٩٣) إغاثة الأمة ص ٥٥ .

كما مر آنفا خمسة مثاقيل وربع مثقال ، فبحكم ذلك يكون صرف كل مثقال من الذهب المختوم بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة ، والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الأحمر المضروب قطعا المسمى فلوسا ثلاثة وعشرون رطلا وثلث رطل ، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهما فلوسا وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذٍ(٩٤) .

ويشير على بن يوسف إلى فكرة لم تتم فى حسابات دار السكة المرينية قائلاً : « وكان مولانا الخليفة المجاهد المرحوم أمير المسلمين أبو الحسن (يعنى أبا الحسن على بن عثمان ٧٣٢ – ٧٤٩ هـ) كرم الله وجهه عزم على أن يعد بدار السكة بفاس ألف دينار من الذهب المطبوع وألف أوقية من الدراهم المطبوعة ، ويكون ذلك فى مَوْدِعها تحت مفاتح الناظر والشهيدين لشراء التبر والحلى والفضة على اختلاف أنواع ذلك وتخليص ما يحتاج لصرفه ، ويكون الداخل والخارج منه مضبوطاً مسطراً بأَزِمَّة شاهديها والناظر فيها ، ويدفع فايد ذلك وربحه فى آخر كل شهر وتعمل به محاسبة فى آخر العام »(٩٥) .

(٩٤) نفسه ص ٨٨ .
(٩٥) اللوحة المشتبكة ص ١٣٨ .

غش العملـة

تعرضت السكة المغربية والمصرية للغش ، شأنها شأن معظم العملات وما زال النقد عرضة للغش والتزوير منذ عرف النقد . وقد وردت إشارات تدل على وجود عملات مغشوشة فى المصادر الإسلامية منذ أوائل الدولة الإسلامية حتى قبل أن يوجد نقد إسلامى ، إذ ميز المسلمون الأوائل العملات المغشوشة على اختلاف أنواع هذا الغش ، فالبلاذرى ينقل أن عمر لما رأى الغش فى معدن العملة قال : « هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل » ولسنا هنا بصدد تحقيق مدى صحة هذا القول ، لكننا نستدل به على وجود الغش فى العملات فى هذا الزمان المبكر[٩٦] .

ومن أنواع غش العملة :

(أ) القطع : وذلك بأخذ شىء منها عن طريق بردها مثلا[٩٧] .

(ب) التفريغ : أى تفريغ بعض جسم العملة ، عن طريق صنع حفرة صغيرة فيها ، وسحب بعض أجزائها من الداخل ، ثم ملء الفراغ بمادة أخرى أقل قيمة منها (كالفضة أو النحاس بالنسبة للعملات الذهبية) ثم تسد الحفرة بعد ذلك وتموه وغنى عن التذكير أن العملات الذهبية هى المعرضة لهذا النوع من الغش لسمكها وارتفاع قيمة المأخوذ منها .

وقد ذكر الأب انستاس الكرملى أن تفريغ الدراهم والدنانير كان جاريا فى بغداد إلى ما قبل سبعة عقود من عهده أى أكثر من قرن من الآن ، فقد شاهد « بعض الصاغة اليهود يأخذون الدينار فيحفرون فيه حفرة صغيرة

(٩٦) رسالة النقود للبلاذرى ص ١٨ ، ووردت إشارات أخرى فى هذا المصدر وفى كتاب النقود للمقريزى تؤكد هذا القول .

(٩٧) ورد ذكر القطع فى معظم المصادر التى تعرضت للنقد انظر البلاذرى والمقريزى فى المصدرين السابقين ، وابن خلدون فى المقدمة .

لينزعوا منه شيئا ثم يحشون تلك الحفرة بما يملأها ويموهونه فينخدع آخذها ويظنها صحيحة وازنة فقلة »[٩٨] .

(ج) الزيوف[٩٩] : الزيوف جمع زيف وزائف ، وواضح من التعريف اللغوى أنها عملة مغشوشة ، خلطت بمادة أقل قيمة من مادتها مثل النحاس فى الدينار والدرهم ، وواضح أيضا أن نسبة الغش فيها أكثر من نسبته فى المفرغة السابق توضيحها معناها عاليه .

هذا ، ويقبل التجار التعامل بهذه الزيوف ، مما يدل على عدم فظاعة غشهما ، وإن كان بيت المال لا يقبلها لا فى صدقة ولا فى غيرها .

وقد ذكر المقريزى أن الكامل الأيوبى أواخر سنة ٦٢٢ أمر بعدم التعامل بالدراهم المصرية العتق « وهى التى تعرف فى مصر والأسكندرية بالزيوف »[١٠٠] .

(د) البهرج : مثل الزيف ، لكن الفرق أن التجار لا يقبلونه ، فربما دل ذلك على أن نسبة الغش فيه أكثر من نسبته فى الزيوف وأوضح : ويقال فى البهرج أيضا البهرجة .

(هـ) الستوق : عملة مغشوشة واضحة الغش ، ونسبة الغش فيها أعلى وأوضح من البهرج وما قبله .

وربما خص البهرج والستوق بالدراهم فقط دون الدنانير يظهر ذلك من تعريف المعاجم اللغوية ، كما يظهر من تحليل الأب الكرملى للفظ الستوق مرجعا إياه إلى أصل فارسى ذى شقين سه + تو (ثلاثة + قوى) يعنى ذا ثلاث القوى إشارة إلى وجود ثلاثة معادن فى الدرهم هى الفضة والنحاس والحديد[١٠١] .

(٩٨) النقود : ص ١٧ هامش ١٣ .

(٩٩) يقال أن أول من غش الدراهم وضربها زيوفا عبيد الله ابن زياد حين فر من البصرة سنة ٦٤ هـ (المقريزى : النقود القديمة الإسلامية ص ٥٠) .

(١٠٠) نفسه ص ٦٠ .

(١٠١) النقود : ص ١٤٧ .

هذا ما تعرضت له المصادر المشرقية عن طريق الغش فإذا عدنا إلى السكة المغربية ، وجدنا على بن يوسف ، فى الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة ، يشير إلى عدة أنواع :

(أ) الخارجى : أى الدينار أو الدرهم الذى ضرب – كما هو واضح من اللفظ – خارج دار السكة المرينية المعتمدة .

(ب) المقروض : الدينار أو الدرهم الذى برد أو كسر جزء منه ، وكان فى الأصل نقدا صحيحا إلى أن أخذ منه .

(ج) الزائف : ربما اختلف عن الخارجى فى أن الخارجى ربما كان أكثر دقة أو أقرب إلى العملة الصحيحة من حيث نسبة المعدن .

وقد جمعت هذه الأنواع الثلاثة فى نص واحد فى المصدر السابق :

« ولا يوجد الخارجى والمقروض إلا بأيديهم ، ورفع ذلك لمولانا المرحوم أبى عنان رحمه الله ، فمنع أن يجوز من الزائق والمقروض شيئا ولا من الخارجى »(١٠٢) .

وفى هذا النص إشارة إلى درجات الزيف مرتبة حسب خطورتها ، فالزائف هو أكثر هذه العملات غشا ، يأتى وراءه المقروض الذى أخذ جزء منه بالبرد أو الكسر فقلت قيمته لقلة وزنه ، وأما الخارجى ، فربما كان صحيح الوزن ، قليل العيار ، أو ربما كان وزنه أقل من صحة العيار ، وقد مرت الإشارة إلى العملات المضروبة خارج دار السكة المرينية عند الحديث عن واجبات ناظر السكة ، ومنها تنبيه الحاكم على ضرورة التفتيش على دور الصاغة حتى لا يضربوا عملات فيها ، وأن يداوم النظر فى العملات المتداولة فى السوق لكشف الخارجى منها ، مع محاولة اختيار خطوط يصعب على من فى الخارج تقليدها .

---

(١٠٢) ص ١٨٠ ، وقد أشار على بن يوسف أيضا إلى المصطلحات السابق إيرادها فى كتب المشرقيين ، من نقول نقلها منها ص ١١٠ و ص ١٨٤ مما يدل على معرفته بها ، ومما يدل على محلية مصطلحاته : الخارجى والمقروض ، والزائف .

ومن نافلة القول هنا أن نذكر أن العملات غير كاملة الاستدارة ، أو غير مستوية الوجهين ، أو غير واضحة النقش ، أو غير محررة الدائر أو الحرز ، هى كلها ليست مزيفة ، وإن وصفت بأنها عملات غير دقيقة أو عملات معيبة .

ونختتم الحديث عن طرق الغش ، بإشارة سريعة إلى آراء الفقهاء فى عقوبة من قام بإحدى عمليات الغش ، وذلك بإيجاز . لقد عاقب الحكامُ الغاشين عقوبات مختلفة أشارت إليها المصادر المتعددة ، قبل بعضها الفقهاء ، واحتجوا على المبالغة فى بعضها الآخر . وأيا ما كان الأمر فإن من آراء الفقهاء فى أمر غش العملة :

(أ) نقل الواقدى ، أن كلا من أبى حنيفة والثورى يرى فيمن نقش على خاتم الخلافة المبالغة فى الأدب والشهرة ، ولكن ليس عليه القطع .

(ب) ومالك وابن أبى ذئب وأصحابهما يكرهون قطع الدراهم إذا كانت على الوفاء ، وينهون عنه لأنه من الفساد .

(ج) ذكر لابن المسيب أن رجلا يقطع الدراهم فقال سعيد : هذا من الفساد فى الأرض .

(د) قال الثورى وأبو حنيفة عن قطع العملة ، لا بأس بقطعها إذا لم يضر ذلك بالإسلام وأهله .

(هـ) ذكر أن مروان بن الحكم أخذ رجلا يقطع الدراهم فقطع يده فبلغ ذلك زيد بن ثابت فقال لقد عاقبه .

وهكذا نرى أن معظم الآراء لا تبالغ فى العقاب وقد نقل على ابن يوسف عن ابن العربى فى كتابه أحكام القرآن نقلا مطولا ، تعرض فيه لمعظم هذه الآراء . ورأيه ، وهو القاضى فى دوجة العقوبة(١٠٣) ، مما ليس هنا موضع تفصيله ، فليرجع إلى موضعه .

---

(١٠٣) انظر : الدوحة المشتبكة ص ١٨١ – ١٨٤ .

وهكذا تجولنا بين دارى السكة المرينية والمصرية الأيوبية ، ممثلتين لدار السكة المغربية ودار السكة المصرية عامة بقرون قبل تاريخ المصادر الأساسية التى اعتمدنا عليها وقرون أخرى بعدها . معتمدين على أن الناحية الفنية فى صناعة السكة اليدوية نادرة التقدم وبطيئة فى آن معا .

وقد قارنا بين الدارين أو قل بين الأسلوبين المغربى والمصرى فى الصناعة ، وفى الإدارة ، ورأينا أن الفرق فى الأسلوبين غير بعيد ، كما يمكن أن نتخذ ناتج هذا البحث ومحصلته من الناحيتين الفنية والإدارية ممثلا لدار السكة الإسلامية عامة ودار السكة الإسلامية فى القرن من الخامس إلى الثانى عشر الهجرى خاصة ، آخذين فى الاعتبار البطء الشديد الذى يعتور التطور الفنى لصناعة النقود فى تلك الفترة .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : العربية

١ – إبراهيم العدوي (دكتور) : – الامبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية
مطبعة البيان العربى ١٩٥١ م .
– المجتمع المغربى : مقوماته الإسلامية والعربية مع مدخل عن بلاد الجزائر . القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠ .

٢ – أحمد شلبى (دكتور) : – موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية
– الجزء الأول الطبعة الخامسة
– الجزء الثانى الطبعة الثالثة
– الجزء الرابع الطبعة الرابعة .
– الجزء الخامس الطبعة الثانية
(الأجزاء جميعها طبع مكتبة النهضة المصرية)
– السياسة والاقتصاد فى التفكير الإسلامى – مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٦ م

٣ – السيد عبد العزيز سالم (دكتـــــــــــور) : المغرب الكبير – (الجزء الثانى) الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦

٤ – البــــــلاذرى : رسالة النقود (نشرها الأب الكرملى . انظر رقم ١١ من هذا الثبت) .

٥ – ابــن حجـــر : رفع الإصر عن قضاة مصر .

٦ – ابــن خلـــدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر ...
– المقدمة
– الجزء السادس
– الجزء السابع
(طبعة بولاق)

٧ – عبد الـرحمن فهمـى (دكتـــــور) : – صنج السكة فى فجر الإسلام . القاهرة ١٩٥٧

٨ – العرينى (الدكتور الباز) : مصر فى عصر الأيوبيين – القاهرة ١٩٦٠ .

٩ – على بن يوسف الحكيم : الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة – منشور فى صحيفة المعهد المصرى للـدراسات الإسلامية فى مدريد ١٩٥٨ – تحقيق الدكتور حسين مؤنس .

١٠ – القلقشنـــــدى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا – دار الكتب المصرية ١٩١٣ – ١٩١٩ م

١١ – الكـــــرملى (الأب انستـــــــاس) : النقود العربية وعلم النميات – القاهرة ١٩٣٩ (وبه كتاب البلاذرى الوارد فى رقم ١ ،

وكتاب المقريزى الذى سيرد فى رقم ١٣) .

١٢ – الكنــــــــدى : كتاب الولاة وكتاب القضاة (وبالأخص الذيل الذى ألحقه الناشر نقلا عن رفع الإصر لابن حجر ، والنجوم الزاهرة بتلخيص أخبار قضاة مصر والقاهرة لابن شاهين) .

١٣ – المقريـــــــزى : – إغاثة الأمة بكشف الغمة
– كتاب النقود القديمة الإسلامية (انظر رقم ١١ من هذا الثبت) (اختصاره : رسالة النقود)
– المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار – طبعة بولاق . (اختصاره : الخطط) .

١٤ – ابــــن مماتى : قوانين الدواوين – نشرة عزيز سوريال عطية – القاهـرة ١٩٤٣ .

١٥ – منصور بن بعرة : كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية – تحقيق الدكتور عبد الرحمن فهمى – نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٦ م .

ثانيا : دراسات أجنبية :

16 - Eherenkreutz (A.S)
- Extracts from the technical Manual on the Ayyubid Mint in Cairo .
(B.S.O.A. vol XV part 3 london 1953) .
17 - Hazard :
- The Numismatic History of late Medieval Vorth Africa
(New york 1950-1952)
18 - Miles (G.C) :
- The Rare Islamic Coins (New york) .

ثالثا : دوائر المعارف :

19 - Encyclopedia Britanica :
- Coin and coinage (part 4) .
20 - Encyclopedia of Islam :
- Derham
- Dinar
- Sikkah

رابعا : كتالوجات النقود

21 - De la Rada Y Delgado :
Catalogo de monedas Arabigas Espanolas que se conservan en el Museo Prqueologico
Nacional
Madrid 1892

22 - Lavoix , H.
Catalogue des monnaies musulmanes de la Biblioth eque Nationale
- Espagne et Afrique
- Egypte .

وانظر أيضا المرجع الثانى فى قائمة المصادر الأجنبية .

الأمويون بالأندلس من قبيل الخلافة
إلى نهاية عهد عبد الرحمن الناصر
دراسة تاريخية نمية

(موجز تاريخ الأمويين قبيل الناصر إلى خلافته)

يعتبر تاريخ المغرب والأندلس عامة سلسلة من الحوادث المتكررة ، التى تسوقها عوامل بذاتها ، إذا اختفت ازدهر الإقليم وعلا شأنه ، وإذا أطلت عوامل الشر برأسها ، ولم يتمكن الحكام من تخضيد خطرها ، انحط الإقليم إلى درك من الاضمحلال والاضطراب بعيد .

والدولة الأموية بالأندلس إحدى الدول التى يمكن أن تنطبق عليها هذه المقولة بسهولة .

فقد تمكن أمراء الدولة الأموية الأقوياء ، وعلى رأسهم عبد الرحمن بن معاوية الملقب بالداخل ، من توطيد الأمر ، فانقاد إليهم كل أبىّ ، وأطاعهم كل عصى ، وكان هذا دأبهم وقانونهم ، أو ناموسهم على حد تعبير المقرى ، فلما انخرق هذا الناموس تهتك أمرهم[1] .

واستمرت دولة بنى أمية بالأندلس بين القوة والتوسط عامة ، إلى أن أطل الربع الأخير من القرن الثالث الهجرى ، أو قبل ذلك بقليل ، حيث بدأت عوامل الضعف فى السريان ، وبدأ المجتمع يفقد تماسكه وقوته ، وأمنه ، فرخاءه .

إن إزدهار الأندلس عامة ، كان أساسه اندماج المجموعات البشرية الممثلة للمجتمع وهى كثيرة متنوعة يتمثل أهمها فى :

(أ) العرب ، وهؤلاء بدورهم ينقسمون إلى أقسام بحسب النسب ، أو بحسب سبق الدخول إلى الإقليم ، فهم قحطانيون ومضريون ، حسب التقسيم الأول ، وهم بلديون وشاميون حسب التقسيم الثانى[2] .

---

(١) انظر : نفح الطيب ج ١ ص ١٩٨ ، ١٩٩ ، (طبعة محيى الدين عبد الحميد) .

(٢) فى العرب البلديين والشاميين انظر ابن الخطيب : اللمحة البدرية ص ١٦ - ١٧ . حيث قال فى آخره : « ... فالداخلون مع موسى وطارق يسمون بالأندلس فى الرسوم والحظوظ والإقطاعات

(ب) البربر : بالفرعين الكبيرين : البتر ، والبرانس .

(ج) العجم : وهو مصطلح أطلق على أصحاب الإقليم قبل الفتح ، الذين تمسكوا بديانتهم النصرانية ، وعاشوا فى كنف الدولة الأموية[3] .

(د) المولدون : وهم أبناء لأسبان أسلموا .

(هـ) يضاف إلى ذلك الصقالبة الذين ظهروا فى فترة لاحقة وهم مماليك جلبوا إلى البلاد الإسلامية من مناطق بعينها (فيما بين القسطنطينية وبلاد البلغار) ثم صار هذا المصطلح يطلق على مجموعات عدة جلبت من مناطق غير مناطق الصقالبة ، وكان عمل هؤلاء جميعا يتركز فى الجيش ، والحراسة ، والخدمة فى القصور . قبل أن يعلو شأنهم ويتولى بعضهم أعمالا كبيرة . وقد استكثر الناصر منهم حتى وصل عددهم فى الزهراء إلى الآلاف ، وكان غرضه الأساسى من الاستكثار منهم تحسين الجيش ، وإيجاد دم جديد يدفع حركة الجهاد ، ويقوى من شأن الدولة[4] .

وهذه المجموعات من السكان إذا تمكن الأمير الأموى من لمّها والسيطرة عليها ، ازدهر المجتمع ، وإلا فالفرقة والتشاحن ، وما يستتبع ذلك من فقدان الأمن وضعف الاقتصاد .

وكان الأمراء الأمويون قبيل بداية الربع الأخير من القرن الثالث الهجرى ، قد بدأوا يفقدون السيطرة على بعض المجموعات السكانية المكونة لمجتمع دولتهم بالأندلس وبدأت العداوة تطل بين بعض هذه المجموعات ، فهؤلاء هم المولدون ، يثورون فى مواضع شتى من الإقليم ، ويناصبون العرب فى معظم الأحوال ، والبربر فى بعض الأحيان ، العداء والقتال ، وعلى رأس

بالبلديين ، والداخلون مع بلج بن بشر يسمون بالشاميين » . وكان قد دخل مع بلج عشرة آلاف فارس شامى أطلق عليهم الطالعة البلجية .

(٣) انشأ لهم الأمويون بعد فترة ، رئاسة خاصة بهم ، وقضاة منهم يفعلون فى المنازعات التى تنشأ فيما بينهم . أما المنازعات التى تكون بينهم وبين المسلمين فمردها إلى القضاء الإسلامى .

(٤) انظر : فى الصقالبة دراسة الأستاذ الدكتور أحمد مختار العبادى عن الصقالبة نشرة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية فى مدريد .

هؤلاء المولدين الثائر الذى أمض الدولة ، وأزعج ثلاثة أمراء متتالين من أمرائها : عمر بن حفصون ، وهو على حد تعبير ابن حيان[٥] : « أعلاهم ذكرا فى الباطل ، وأضخمهم بصيرة فى الخلاف ، وأشدهم سلطانا ، وأعظمهم كيدا ، وأبعدهم مدة » .

وثار أيضا من المولدين عدد آخر ، لا يقل خطر بعضهم كثيرا عن عمر ابن حفصون ، فى العداوة والإضرار بالأندلس ، مثل ابن الشالية (عبيد الله بن أمية)[٦] وابن الجليقى (عبد الرحمن بن مروان بن يونس) ويصفه ابن حيان ، بأنه « ذو الأخبار العظيمة ، والنزوات الشنيعة ، والفتكات المشهورة ..... وكانت دعوته عصبية المولدين على العرب وأخباره شنيعة كثيرة »[٧] . ومنهم يحيى بن بكر ابن زذلف ، الذى ظل يقيم « على رأيه ورأى أهل بيته فى عصبيته للمولدين والعجم وانحرافه عن العرب »[٨] ، وسعيد بن وليد ابن مستنة « صاحب عمر بن حفصون وتاليه فى التمرد واللعنة » والذى « أكثر من قتل العرب وإبادتهم »[٩] .

كانت دعوة هذا الفريق من الثوار وأشعرتهم العصبية للمولدين ضد العرب ، وهى دعوة واضحة الشعوبية ، فماذا فعل العرب ؟

لقد ثار العرب بدورهم ، مثلما ثار المولدون ، وكان شعارهم هم أيضا : معاندة المولدين ، ومن أشهر ثوار العرب فى هذه الفترة : إبراهيم بن حجاج بن عمير اللخمى الذى اتخذ لنفسه جندا ، رتبهم طبقات كفعل السلطان ... وكانت له طرز « وإن وصف بأنه لم يجاهر بالمعصية فى أكثر أوقاته ، ولا خلع فى جميع مدته »[١٠] ، فكأن هذه الأنظمة والقوات إنما لوقف

---

(٥) المقتبس ج ٣ ص ٩ .
(٦) نفسه ص ١٢ .
(٧) نفسه ص ١٥ .
(٨) نفسه ص ١٦ .
(٩) المقتبس ج ٣ ص ٢٧ .
(١٠) المقتبس ج ٣ ص ١١ ، ١٢ .

خطر المعاندين من المولدين[١١] ، ربما اضطره إليها – كما سنرى – ضعف السلطة الأموية عن حماية رعاياها من الخطر الداخلى (وغيره) ، وقريب من فعل اللخمى هذا ، ما فعله ابن عطاف العقيلى[١٢] . ومن ثوار العرب كذلك ، محمد بن عبد الرحمن ، المعروف بالشيخ الأسلمى الخزاعى[١٣] ، وسعيد بن سليمان بن جودى ، الذى تولى أمر العرب بعد مقتل ثائر آخر هو حمدون المحاربى القيسى ، فأمّر العرب سعيدا « فضبط أمرهم وحارب أعداءهم ، وجدّ فى منافرة كبيرهم عمر بن حفصون ، وتعصب للعرب قومه ، وآثرهم حتى هوت إليه أفئدتهم وقصدوه من كل كورة »[١٤] . وممن ثار من العرب كذلك ابن أضحى (محمد بن أضحى بن عبد اللطيف الهمدانى) ، وكان بينه وبين ابن حفصون صراع[١٥] .

وعلى الرغم من رفع شعار الوقوف ضد المولدين ، إلا أن هذا لم يمنع من وجود الخلافات التقليدية الداخلية بين قسمى العرب ، أساسها المنافسات المضرية القحطانية المشهورة فى أدوار التاريخ الإسلامى ، فابن أضحى مثلا كان طريد ابن جودى إذ عاداه الأخير ، فنفر ابن أضحى منه ، ولم يكن له صوت حتى مات ابن جودى ، فاستدعاه أهل بعض الحصون ليمنع عنهم ضرر المولدين[١٦] .

---

(١١) كان العرب يميلون إلى ابقاء مقاليد الحكم فى أيديهم ، ومن مظاهر تعصبهم فى ذلك ما يرويه ابن القطان عن الصميل بن حاتم أنه (خطر مرة بمؤدب يؤدب الصبيان وهو يقرأ ﴿ **وتلك الأيام نداولها بين الناس** ﴾ فقال الصميل : نداولها بين العرب ، فقال المؤدب (بين الناس) فقال الصميل : وهكذا انزلت الآية ؟ فقال له : نعم هكذا انزلت قال الصميل : والله إنى أرى أن هذا الأمر سيشركنا فيه العبيد والسفال والأراذل) . تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية ص ٦٣ .
(١٢) المقتبس ج ٣ ص ٢٩ .
(١٣) نفسه ص ٢٢ .
(١٤) النص من المقتبس ج ٣ ص ٢٩ ، وانظر أيضا ص ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٠ من الجزء الثالث نفسه .
(١٥) نفسه ص ٣١ .
(١٦) نفسه .

وعلى الرغم من أن السمة الغالبة على تلك الفترة كانت العصبية بين المولدين والعرب ، فلم يترك البربر هذه الفرصة دون انتهاز ، فثاروا بدورهم ، ومن ثوارهم زعال بن يعيش بن فرانك النفزاوى[17] ، وعمر بن مضم الهترولى[18] ، وابنا مهلب (خليل وسعيد) « ثارا ثورة نظرائهما بجهتهما أيام اضطربت الفتنة ... واظهرا مع اعتزازهما الاستمساك بالطاعة ، ونابذا عمر بن حفصون كبير المنافقين وصاحبه سعيد بن مستنة »[19] مما يجعلنا نعيد ملحوظة وردت قبل ، من أن بعض القائمين بأعمال عسكرية قاموا بها فى المقام الأول لحماية مجموعتهم ضد بطش مجموعات أخرى قبل أن يكون هذا ثورة على الأمير الحاكم نفسه .

وقد عدد المؤرخون الثوارَ على عهد الأمير عبد الله بن محمد جد الناصر وسلفه ، وقسمهم ابن حيان قسمين : الثوار الكبار ، والثوار الصغار غير ما أعرض عنهم من أوشاب فيهم واتباع لهم سلكوا نفس طريق الثورة ، ولكنهم لم يبلغوا شأو الآخرين ، فأعرض عنهم هذا المؤرخ « لقمأة أحوالهم » .

وملخص الأمر أن المجتمع ماج بالثورة ، وظهر الثورا الصغار والكبار والأوشاب والزعانف ، وانتشروا فى معظم أنحاء الأندلس وكوره[20] ، وانفك عقد المجتمع ، فالمولدون يتعصبون ضد العرب والبربر ، والعرب يردون بالتعصب ضد المولدين ، والعجم بين هؤلاء وهؤلاء ، والبربر يثورون وينتزون بالمواضع قد يقاومون المولدين أحيانا وقد يثورون ضد العرب ، مع إمكان

---

(١٧) نفسه ص ٢٢ ، ٢٣ .

(١٨) نفسه ص ٢٥ .

(١٩) نفسه ص ٣٢ .

(٢٠) يمكن استثناء الثغور المتاخمة للمناطق التى يسيطر عليها النصارى من هذا الحكم ، إذ حاول أهل هذه الثغور ، ما جهدتهم المحاولة ، الإبقاء على ثغورهم بعيدة عن الخلاف ليقوموا بأنفسهم ، دون كثير اعتماد على السلطة ، بجهاد العدو المتوثب . وقد عدّد ابن الخطيب فى أعمال الإعلام معظم المناطق الثائرة إبان عهد عبد الله بن محمد ، وهى البيرة ، رية ، اشبيلية ، قرمونة ، بطليوس ، باجة ، شذونة ، شوذر ، باغو ، جيان ، غرناطة ، شنت مريه ، شريش ، مورين ، سرقسطة (انظر ج ٢ ص ٢٧ نشرة بروفنسال) .

وجود خلافات داخل كل مجموعة من هذه المجموعات الثائرة ، أو وجود تحالف وقتى بين بعض هذه المجموعات ضد مجموعة أخرى ، مثل ميل بعض المولدين والبربر البتر إلى العرب المضرية ضد القحطانية ومن انضم إليهم من البربر البرانس[21] واختلفت درجة الانتزاء والثورة من الهدوء إلى الحدة ، فمثال الحدة ثورة ابن حفصون ورد ابن جودى على بعض فتراتها ومثال الهدوء إبراهيم بن حجاج العربى وابنا مهلب البربريان الذين تمسكوا مع الاعتزاز بطاعة الأمير الأموى كما مر : ويلاحظ أن بعض عناصر الفتنة كانت تبذل طاقتها فى إذكاء نيران التفرقة بين عناصر المجتمع ، وهذا هو ابن القوطية يشير إلى ثائر قام فى عهد الحكم ، وابنه عبد الرحمن بعده أثارَ الفتنةَ بين العرب والموالى ، وبين البربر بقسميهم : البتر والبرانس ، وبين البربر والمولدين . يقول :

« وكان قد تحرك فى أخريات أيام الأمير الحكم ، رحمه الله ، بجانب مورور ، رجل يقال له قعنب ، تنسب إليه فتنة ، فضرب بين العرب والموالى ، وبين البتر والبرانس حتى قامت فتنة ، أطفأها الله فى صدر أيام عبد الرحمن بن الحكم . وفر قعنب إلى جانب ماردة وما والاها ، فأقام فيها أيضا فتنة بين البربر وبين المولدين قتله الله فيها »[22] .

والذى يلفت النظر – رغم سوء الأحوال – محاولات الأمير عبد الله بن محمد العسكرية والسلمية لايقاف هذا النزف الخطير فى ثروات البلاد ، غير أن الخرق كان قد اتسع على الراتق فالثورة تستتبعها ثورة ، والأموال قليلة ، والدخل يتناقص لعدم وصول الخراج[23] ، وعدم توفر الأمن اللازم لوفرة الأموال ، بسبب كثرة الثوار ووجود قطاع الطرق ، والأهلون يصرخون ، والثغور تنادى ، فلا جرم أن الأمور تسير من سيىء إلى أسوأ ، وفقدت السلطة

---

(٢١) المقتبس ج ٣ ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٢٢) تاريخ افتتاح الأندلس ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٢٣) يظهر ذلك من معرض حديث ابن حيان الذى نقله عن الرازى : « وعلى ما عددناه من محاسن هذا الأمير عبد الله المنغص دنياه بتوسع فتاق الفتنة ، وتضييق نطاق الخطة ، وقصور مقدور الجباية عن عرض النفقة .... » المقتبس ج ٣ ص ٣٩ .

الأموية الهيبة التى أرساها مؤسس الدولة (الداخل) ، « فظهر عجز السلطان ، وبان وهنه ، ومقتته الرعية ، وقويت أطماع أهل الشر فى كل جهة[٢٤] ووصفت هذه الأيام بأنها أيام الهمل »[٢٥] وزاد فى خطورة الموقت تقوى العدو المتوثب على مملكة المسلمين .

إنه الظلام الدامس ، يتخبط فيه المجتمع ، وتكثر الدماء ، والانقسامات والعصبيات ، ولا تلوح فرصة واضحة للإصلاح .

ويبرز هنا سؤال ملح إزاء ما نراه من كثرة الثورات وطول مدتها ، ما السبب فى ذلك ؟

لقد تعرض ابن الخطيب فى أعمال الأعمال لهذه القضية ، وأورد رأيه فيها مبرزا معظم هذه الأسباب[٢٦] ، حيث أشار إلى ثلاث أسباب :

أولها : منعة المناطق الثائرة وحصانة معاقلها وقوة شكيمة رجالاتها[٢٧] .

---

(٢٤) يظهر ذلك من معرض حديث ابن حيان الذى نقله عن الرازى : ص ٦٩ ، ٧٠ ، وقد لجأ الأمير إلى اصطناع أولياء له من العرب التجيبين وأعطاهم مدينة قلعة أيوب بالثغر الأعلى ، وبنى لهم الحصون وتعهدهم بالصلات ليقاوموا بعض المولدين (نفسه ج ٣ ص ٢٠) كما أنه رضى بتطوع جماعة من بعض عناصر السكان لإقامة حصن وحراسة الطريق من قرطبة إلى اشبيلية ، بعد أن ضج الناس من وجود قطاع قطع من البربر يقطعونه (نفسه ج ٣ ص ٧٠) .

(٢٥) نفسه ص ٦١ .

(٢٦) يقول فى ج ٢ ص ٣٦ (نشرة بروفنسال) :

« والسبب فى كثرة الثوار بالأندلس يومئذ ثلاثة وجوه : الأول : منعة البلاد ، وحصانة المعاقل ، وبأس أهلها بمقارعتهم علو الدين ، فهم شوكة وحد ، بخلاف سواهم والثانى : علو الهمم وشموخ الأنوف ، وقلة الاحتمال لثقل الطاعة ، إذ كان من يحصل بالأندلس من العرب والبرابرة أشرافا يأنف بعضهم من الإذعان لبعض ، والثالث : الاستناد عند الضيق والاضطرار ، إلى الجبل الأشم والمعقل الأعظم من ملك النصارى ، الحريص على ضرب المسلمين بعضهم ببعض .

فكان الأمراء من بنى أمية يرون أن اللجاج فى أمورهم يؤدى إلى الأضلولة وفيها فساد الأموال ، وتعذر الجباية ، وتعريض الجيوش إلى الانتكاب ، وأولياء الدولة إلى القتل ، ولا يقوم السرور بغلبة الثائر بما يوازنه من ترجة هذه الأمور .

(٢٧) وفى المقتبس لابن حيان ج ٥ إشارات إلى قوة هؤلاء الثوار ودربتهم فهو يذكر ص ١٤٩ فى أحداث سنة ٣٧ وهو بصدد تناول ثورة المولدين « وصبر الأخابث صبرا عظيما ، وكان منهم من =

وثانيها : أنفة العرب والبربر من الوقوع تحت سلطان أيهما ، فلا تذعن طائفة لأخرى .

وثالثها : استنجاد بعض هؤلاء الثوار بالنصارى إذا ضاق بهم الأمر .

ومع براعة تحليل ابن الخطيب ، إلا أنه يمكن أن يضاف إليه بعض التوضيح والتدقيق ، وبعض أسباب أخرى ، إذ يمكن أن نزيد السبب الثانى توضيحا وتدقيقا ، فالسبب يرجع إلى العصبية ، وعدم توافق العناصر المكونة للمجتمع الأندلسى آنذاك ، وليس فقط عدم إذعان إحدى الطائفتين (العرب أو البربر) للأخرى ، فإن المجتمع وقتذاك كان يعج بعدم التوافق . فظهرت العصبية بين العرب بقسميها[٢٨] ، والبربر بفرعيهما ، والعرب والبربر ، والعرب المضرية مع البربر البتر ضد العرب القحطانية والبربر البرانس أحيانا[٢٩] وظهر الخلاف الحاد بين العرب من جهة والمولدين والعجمة من جهة أخرى[٣٠] . وقد أشار إلى هذا المؤرخ العظيم ابن حيان فى تحليله الواعى

= أعيان رجال الخبيث جعفر بن عمر وكبار قواده عصبة حشوا الحرب وذمروا الرجال فلم يقصروا فى الصاع » (وجعفر هذا الذى فى النص هو ابن عمر بن حفصون الثائر الشهير) .

(٢٨) أشار ابن حيان إلى الخلاف بين عنصرى العرب بقوله :

« وكان ابتداء فتنة أهل الجزيرة وانبعاثها بالمعصية بين اليمانية والمضرية ، فأطلق بعضهم على بعض الغارات واستحلوا الحرمات ، وتخلقوا أخلاق الجاهلية ، واتخذوا الحصون والمعاقل المنيعة ، فارتقوا إليها وأذلوا البسائط » (المقتبس ج ٣ ص ٥٢ ، ٦٤) وقد حاول بعض شعراء العرب حثهم على التوحد ، لكنها دعوة توحد تقوم على أساس عصبى ، إذ ترفع شعار العصبية ضد غيرهم من طوائف المجتمع ، قال الأسدى (ويا ليته طبق حكمته هذه على المجتمع كله) :

ما عيش عدنان دون الحى من يمن ... أو عيش ذى يمن قد خانها مضر
إن السهام إذا ما فرقت كسرت ... وإن تجمعن تبقى ليس تنكسر

(نفسه ج ٣ ص ٦٤) .

(٢٩) المقتبس ج ٣ ص ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٩ .

(٣٠) يقول ابن حيان : « واشرأبت نفوس الناس إلى فتنة وتفاقم فى هذا الوقت ما بين العرب والمولدين والعجمة ، واستعملوا العصبية ، وتميزت أحزابهم بعضهم إلى بعض بكل جهة ، فعادوا فى الجاهلية ، وتسافكوا الدماء ، ودانوا بالاستباحة وتحزبت المسالمة مع المولدين ، وتميزت إليهم نصارى الذمة ، فصاروا جميعا ألبا على العرب ... » المقتبس ج ٣ ص ٥١ .

الدقيق لأحداث أول سنى إمارة عبد الله بن محمد أعنى سنة ٢٧٥ ، وذكر تفاصيل كثيرة لذلك[٣١] .

وإلى جانب هذه الأسباب التى نقلناها عن ابن الخطيب ، أو ربما قبلها جميعا ، يأتى عنصر التقاعس ، إذ وضح جدا فى تتبع أحداث الأندلس فى النصف الأخير من القرن الثالث ، تقاعس الدولة ، وعدم أخذها مسألة الثورة مأخذ الجدية ، يضاف إلى ذلك عدم استعداد الدولة الاستعداد المطلوب للدفاع عن أراضيها الواسعة الممتدة[٣٢] ، ونحن إذا قارنا الربع الأخير من هذا القرن بما كان يدور زمن الحكم قبله (١٨٠ - ٢٠٦ هـ) رأينا أن أيام الحكم كان يرتبط أمام قصره ألف فرس مستعدة للتوجه إلى مواطن القلق ، قبل استفحال الداء وتمكن المنتزين ، فما أن يرد البريد حتى يهرع جند الحكم المستعدون لضرب المنتزين وإخماد الفتنة ، ووأد الحركة فى مهدها ، هذا مع حسن مراقبة العمالات والترصد لتلك الحركات[٣٣] .

---

(٣١) نفسه ص ٥٠ - ٥٣ .

(٣٢) وقد أشار ابن حيان إلى هذا التقاعس فيما نقله عن سكن ابن إبراهيم الكاتب ، قال : « تولى الأمير عبد الله بن محمد ، بعد أخيه المنذر بن محمد ، وقد انطبقت أرض الأندلس نفاقا ، واستعرت خلافا ، وذلك بإغفال من كان قبله لحسم من كان ينجم من قرن الخلاف ، وإضرابهم عن إطفاء جمرة ما كان يبصر من سفل النفاق ، حتى تفاقم الأمر بعد تطاوله ، وتفاوت الشىء بعد قرب تداركه .... » المقتبس ج ٣ ص ١٠٤ .

(٣٣) وإلى هذا يشير ابن الخطيب فى حديثه عن الحكم بقوله : « وكانت له ألف فرس مرتبطة بجانب القصر ، فكلما أنمى إليه البريد خبرا بأمر أو خارجى ، عاجله قبل أن يعلم فلا يشعر به إلا قد أحيط به » أعمال الأعلام ج ٢ ص ١٤ ويبدو فيما ننقله من وصية الحكم لابنه عبد الرحمن الثانى سياسة بنى أمية الأقوياء بالأندلس ، وقد أوردها صاحب الزهرات المنثورة تقديم وتحقيق الأستاذ الدكتور محمود على مكى مجلة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية فى مدريد (المجلد الحادى والعشرون ص ٦٦ - ٦٧ الزهرة الثالثة والتسعون) ولأهميتها نورد منها ما يلى :

« يا بنى طب نفسا بما يصير إليك من سلطانى ، وانبسط منه كيف شئت ، فقد مهدت لك الملك ، ووطأت لك الدنيا ، وذللت لك الأعداء وأمنت عليك الاختلاف والمنازعة ،...... ولا تدعن مجازاة المحسن بإحسانه ، ومعاقبة المسيء بإساءته ، فإنك عند التزامك لهذين ووضعك لهما مواضعهما يرغب فيك ويرهب منك ، وملاك ذلك كله أن تتقى الله ما استطعت وتعدل فى أحكامك ، وتتخير فى حكامك ، وإلى الله أكلك ، وإياه استحفظك ، فقد هان الموت علىّ إذ خلفنى مثلك » . =

ويكاد المرء يلمح سببا إضافيا هو خلاف داخلى فى الأسرة الأموية الحاكمة ، ذلك أن ابن الخطيب ينقل عن الخبر المستفيض عن الشيوخ الذين عاصروا المنذر بن محمد أنه كان على وشك القضاء على رأس الفتنة عمر بن حفصون لو أنه عاش عاما واحدا زائدا ، ولو حدث « لم يبق بين يديه منافق ، وأخباره تدل على ذلك »[٣٤] ، فإذا علمنا أنه مات فى حصار عمر بن حفصون إبان توجه أخيه عبد الله بن محمد إليه بمدد ، مسموما على ما قيل بمبضع الفاصد[٣٥] ، لمحنا خلافا داخليا وصراعا حول السلطان دون النظر إلى مصلحة الأندلس[٣٦] .

وعلى ذلك يمكن تلخيص طول مدة الثورة فى عدة أسباب أساسية هى :

(أ) منعة البلاد وتضاريسها الصعبة .

(ب) العصبية وعدم توافق مكونات المجتمع .

(ج) استعانة بعض الثوار بالنصارى المتوثبين .

(د) تقاعس الدولة عن ضرب الفتنة فى إبان نشأتها وضعف الحكام[٣٧] أو عدم استمرار حاكم قوى لمدة كافية .

= (ترجع أهمية هذه الوثيقة إلى عدم الاستدلال عليها فيما عرف من مصادر اللهم إلا إشارة الأستاذ محمد عبد الله عنان إلى وجودها فى الجزء الخاص بالحكم وولده عبد الرحمن الثانى فى مقتبس ابن حيان الذى كان معروفا وقتا ما وقام بجهد فى تحقيقه الأستاذ برونفسال ثم اختفى النص) .

(٣٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٤ .

(٣٥) انظر : نقط العروس لابن حزم

وقد اشار ابن القوطية فى تاريخ افتتاح الأندلس إلى موت المنذر مسموما عن طريق القطن المستخدم فى تجفيف دم الفصد ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣٦) ركزنا هنا على الخلاف وحده دون التوقف عندما أشار إليه ابن الخطيب من أن المنذر بن محمد كان يقضى على معظم أسباب الفتنة ، وعلى رأسها ابن حفصون ، مكتفين بما ذكرناه من تأصل الداء وتقاعس الدولة وما نقلناه فى هذا عن الثبت ابن حيان فى هامش ٣٢ من هذا البحث .

(٣٧) يقول ابن حيان : « فظهر عجز السلطان وبان وهنه ومقته الرعية » المقتبس ج ٣ ص ٦٩ ، ٧٠ .

(هـ) الخلافات الداخلية فى الأسرة الأموية .

(و) هذا بالإضافة إلى ناتج هذا كله ، أعنى الضعف الاقتصادى وقصور مقدور الجباية عن غرض النفقة على حد تعبير ابن حيان(٣٨) .

استمرت هذه الأسباب مدة ، واستعصت الحركات على العلاج ، وكان لابد من وجود حاكم قوى فتى يكفل له القدر فترة حكم طويلة ، ليبدأ بحسم وقوة ، وبدون أية تقاعسات فى حل هذه المعضلة .

وقدر الله بالأندلس فى هذه الفترة المظلمة العصيبة مثل هذا الحاكم ، إنه عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ، حفيد الأمير السابق عبد الله بن محمد ، وأكبر حسناته ، فقد هيأ الجد للحفيد تربية مثلى ، وحرص على تنشئته نشأة ثقافية وعسكرية ، إذ حفظ القرآن الكريم فى زمن مبكر (فى حدود الثامنة من عمره) وأضيف إليه بعد ذلك حديث رسول الله ﷺ ، والنحو والشعر والتاريخ وسياسة الملك ، وغيرها من علوم العصر الشائعة ، وما إن وصل سنا معقولة حتى علم الفروسية وفنون الحرب والقتال ، وزاد عبد الله على ذلك فأخذ يدرب حفيده على تولى مقاليد الأمور من بعده ، ويضعه موضعه فى بعض الاحتفالات الرسمية(٣٩) ، ويحاوره فى حل بعض المعضلات السياسية .

لقد أعد عبد الله حفيده الإعداد الطيب ليتولى حمل المسئولية الجسيمة .

ويبدو أن أجداد الناصر وأعمامه المعاصرين قد فهموا خطورة الموقف

(٣٨) نفسه ٣/ ٣٩ .

وذلك بسبب عدم سيطرة السلطة على المناطق ، وكثرة الخراب الناشىء عن الأعمال العسكرية ، وإنك واجد فى تاريخ ابن حيان عبارات كثيرة مثل : « وتمادى الهدم والقطع والإحراق والتدمير فيما حوله من القرى » و« شرعت الأيدى فى إفساد زروعه وقطع شجره ، فعم تلك القرى الإحراق » و« ومضى العسكر هنالك يحرق ويدمر ويخرب وينسف » وغيره . انظر : المقتبس ج ٣ ص ١١٢ ، ١١١ ، ١١٣ على الترتيب .

(٣٩) يقول ابن الخطيب عن موقع عبد الرحمن من جده عبد الله : « وكان يحظيه من دون بنيه ، ويومى إليه ، ويقعده فى الأعياد والمواسم مقعد نفسه ، ويأمر بالسلام عليه » أعمال الأعلام ج ٢ ص ٢٩ .

فاطرحوا الخلاف ، وعادوا إلى الحق ، بعدم تنازعهم على منصب الإمارة(٤٠) ، إذ إنهم كما يفهم من تصنيف ابن حزم فى نقط العروس(٤١) قد أجمعوا أمرهم عليه ، وارتضوه رغم صغر سنه ، وهذا أمر طيب للغاية ، يحسب لهؤلاء الأمويين فى هذا الموقف العصيب ، ولو تنازعوا أمرهم فى ذلك الزمن (نهاية القرن الثالث الهجرى) لأمكن أن يتنبأ أمرؤ بنهاية أمر الأمويين ، فالأندلس ، فى مدة قصيرة جدا ، ربما لم تتعد منتصف القرن الرابع بعده ، أعنى قبل تمام وضوح قوة المرابطين المجاهدين ، الذين انتقلوا للحفاظ على إسلام الأندلس فى نهايات العقد التاسع من القرن الخامس الهجرى .

هكذا وجد الحاكم المناسب ذو المواصفات المطلوبة ، فكيف عالج هذا الحاكم هذا الداء العضال ؟

بدأ عبد الرحمن منذ صدر ولايته فى إظهار الهمة ، والهيبة(٤٢) ، وإعداد الجند لكشف الغمة ، وكانت خطته تعتمد عامة على عدة نقاط هى :

(أ) تقوية الجيش ، وتحسين آدائه ، وتطعيمه بقوات فتية مجلوبة ليضمن ولاءها وعدم انضمامها لإحدى الجبهات المتصارعة ، والحرص على تعيين القادة الأكفاء ، وتعيين قادة تختلف عروقهم وأصولهم أحيانا عن القوات المكلفين بقيادتها .

(ب) الإسراع بإعادة الهدوء والأمن فى الداخل ، ليضمن بذلك جباية كبيرة ، يستعين ببعضها فى زيادة قوة جيشه وجهاد الأعداء المتوثبين ، وضرب الثورات المعاندة .

(ج) المسارعة فى مجابهة خطر الثائرين ، واعتمد فى هذا الأمر على خطة متدرجة من اللين إلى العنف ، ومرنة ترتد من العنف إلى اللين مرة أخرى إذا كان فى ذلك فائدة ، فنراه :

(٤٠) يشير ابن خلدون إلى هذا بقوله : « وكانت ولايته من الغريب ، لأنه كان شابا وأعمامه ، وأعمام أبيه ، حاضرون ، فتصدى إليها ، وحازها دونهم » انظر : العبر ج ٤ ص ١٣٧ .

(٤١) ص٢٥ .

(٤٢) معيدا بذلك ناموس أبائه الأوائل فى الأندلس (وكانت قواعدهم إظهار الهيبة ....) حسبما نقل المقرى فى النفح ج ١ ص ١٩٨ .

(١) يبدأ بالمناطق الثائرة القريبة ، فالبعيدة فالأبعد . ومن هنا نراه يعمد إلى نواحي قرطبة التى عاث فيها الثائرون والمفسدون ، فوطد أمرها ، وأعاد إليها أمنها ، وتوج هذا الأمر بفتوحاته فى كورتى جيان والبيرة[٤٣] . ونتج عن ذلك أن بدأت الهيبة تعود إلى مركز الإمارة فى وقت مبكر جدا من ولاية عبد الرحمن ، وتهافتت رءوس المارقين إلى قرطبة لتعلق على أبوابها ، بعد أربعين يوما فقط من ولايته[٤٤] .

(٢) حرص عبد الرحمن على عدم القتال فى الموضع الذى يمكن فيه المهادنة والسلم . وقد أفاد عبد الرحمن هذه المسألة من جده عبد الله إذ كانت سياسته تعتمد على عدم الميل إلى الحرب ما دامت هناك فرصة سلام[٤٥] ، وقد هادن عبد الرحمن ابن حفصون ، وغيره من الثائرين فى عدة مناسبات ثم إن عبد الرحمن كان يميل إلى الملاينة قبل القتال ، ففى الحملة الموجهة لأشبيلية سنة ٣٠١ هـ نصح قائدها (أحمد بن محمد بن حدير) « بملاينة القوم واستمالتهم إلى الطاعة وإجمال موعودهم عليها وتأخير حربهم .... »[٤٦] .

(٣) بعد أن يحاصر عبد الرحمن الثائرين ويظهر لهم مدى قوته ، وأنه قادر على استئصالهم وإبادتهم ، نراه يميل إلى عدم العنف ، ويكتفى باستنزال قائد الثورة من حصنه ، ويتسلمه منه ، ويأخذ الثائر وأسرته بعد ذلك إلى قرطبة لينزلهم مكرمين . والأمثلة على ذلك كثيرة ومن الجانب الآخر نرى أن هذه السياسة أثمرت فى أغلب الأحوال ، فعاش المستنزلين فى هدوء فى كنف أميرهم بقرطبة ، أو شاركوه كفاحه لإعادة المجتمع إلى الأمن والهدوء ، وفى جهاده ضد النصارى المتوثبين على الثغور[٤٧] .

---

(٤٣) انظر ابن حيان : المقتبس ج ٥ ص ٥٥ ، ٦٠ ، ٦١ .

(٤٤) نفسه ص ٥٤ .

(٤٥) وهذه سياسة حساسة ، إذ يجب أن تستعمل بحرص وفى الوقت المناسب ، وإلا فسرت بالضعف والتهافت ، وأدت إلى عكس المطلوب منها ، فتظهر الحاكم - كما ظهر الحكام قبل عبد الرحمن - ضعيفا ، وتمقته رعيته .

(٤٦) المصدر السابق ص ٧٠ .

(٤٧) انظر على سبيل المثال : المقتبس ج ٣ ص ٣١ ، ٣٢ ، وج ٥ فى أماكن متعددة متتالية =

(٤) ضرب زعامات القوى الرئيسية ، أعنى المولدين ، والعرب ، والبربر ، فقضى بذلك على النعرة المدمرة ، نعرة العصبية التى رفع شعارها قواد هذه الجماعات ، فضرب بذلك أحد أهم أسباب الضعف فى الأندلس فى القرن الثالث الهجرى . وكان فى معاملته لهذه الجماعات حاسما وعادلا ، لم يقع فيما وقع فيه جده عبد الله من خطأ الميل إلى إحدى هذه الطوائف على حساب طائفة أو طوائف أخرى[٤٨] ، والظاهر أن الأمير عبد الرحمن (أو فلنقل الخليفة عبد الرحمن الناصر) ارتأى عدم الاعتماد كثيرا على هذه القوى التقليدية ، فطعم جيشه ، كما مر ، بالصقالبة[٤٩] ، وملأ بهم قصوره فى مدينة الزهراء التي أنشأها قرب قرطبة لتكون مقر حكمه ابتداء من سنة ٣٣٦ هـ[٥٠] .

لقد نجح الناصر فى تأليف عناصر المجتمع تأليفا وصل إلى أن بعض المولدين والنصارى انضموا إلى جيش الناصر ، وربما ساعد على هذا التأليف عودة الأمن إليهم بعد القضاء على الفتن ، ومعاملة الناصر الطيبة لهم ، وكون أم الناصر من أهل البلاد الأصليين .

(٥) ضرب القوى النصرانية خارج دولة الإسلام ، فى شبه الجزيرة الإيبرية ، وقد أدى هذا إلى تخفيف الضغط على الثغور وزيادة هيبة الناصر فى الخارج ، كما رأيناها زادت فى الداخل .

= كثيرة مثل ص ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٧ ، ... وكان كرمه يصل إلى الجند ، ففى خبر فتح استجه سنة ٣٠٠ هـ عفا عن الجند ، وأوسعهم طولا وإحسانا وألحق فرسانهم وحماتهم جملة الجند بالأرزاق الواسعة والقطائع الفاضلة على أهليهم وعيالاتهم (نفسه ج ٥ ص ٥٥) .

(٤٨) فقد أبلغ عبد الله فى النكاية بالمولدين من أجل ارضاء زعيمى العرب كريب بن عثمان وعبد الله بن حجاج . انظر المقتبس ج ٣ ص ٨٧ .

(٤٩) يقدر صقالبة الزهراء بحوالى ثلاثة آلاف صقلبى .

(٥٠) لم تعمر الزهراء طويلا بعد الناصر ، وعاد خلفاؤه إلى قرطبة ، وأدت الخلافات إلى إهمالها فعفا عليها الزمن مدة ، إلى أن قيض لها الحظ أعدادا من الأثريين الأسبان يحاولون ترميمها وإظهار حسنها ابتداء من أوائل القرن العشرين . بيد أن العمل صعب للغاية . وهو أيضا بطىء ، وقد زرت هذه المدينة (أو الخرائب كما يطلق عليها أحيانا) فى أواخر الشتاء سنة ١٩٨٣ ، وتفقدتها ، وهناك قيل لى إن العمل فى الترميم متوقف منذ أكثر من سنتين .

وكان أمر النصارى فى نهايات القرن الثالث الهجرى وأوائل الرابع ، قد اشتد وقوى ، وكثرت شكاوى أهل الثغور من ضغط الممالك النصرانية (الأسبانية) عليهم وعدم التفات الأمير عبد الله إلى هذه الناحية المهمة ، وزاد الأمر خطورة قيام الفونسو ملك ليون بتعمير مدينة سمورة التى كانت خرابا ، وقد ثقل ذلك على المسلمين عامة ، وعلى أهل الثغر خاصة ، لأنها تقع على بعد يومين من مدينة ليون ، ومعنى هذا أن القاعدة وفرت يومين فى خطوط المواصلات والإمدادات باستعمالهم مدينة سمورة قاعدة انطلاق لمهاجمة المسلمين . وقد اضطر بعض أهل الثغور إلى مسالمة النصارى وملاطفتهم(٥١) .

وقد حاول عبد الرحمن ، أوائل ولايته ، تقليم أظافر النصارى فى الشمال ، لكن الضغط الاقتصادى لم يعطه الفرصة كاملة ، إذ إن هناك إشارات إلى توقف بعض الصوائف بسبب القحط ، وذلك مثل صائفة سنة ٣٠٢ هـ على الرغم من ظهور النشاط العسكرى النصرانى فى الثغر الأعلى فى السنة السابقة(٥٢) .

لكن هذا لا يعنى أن الصوائف توقفت لمدة طويلة ، فما إن بدأ أمر عبد الرحمن فى الظهور ، حتى التفت إلى هذا الجانب فأولاه حقه ، بعد أن اتصل به تطاول النصارى على أهل الثغور بسبب تراخى الصوائف ، وقد « أحفظه ذلك عزمة لمجاهدة أعداء الله فى عامه هذا ، والصمد لهم ، وأذى محميته »(٥٣) .

وقد نجح عبد الرحمن إلى حد كبير فى مهمته هذه ، وأعاد الهيبة إلى الأندلس ، فخاطبه ملوكهم بالطاعة ، ولاطفوه بالهدايا ، ورأوا من أمة الإسلام فى الأندلس ما أوقف خطرهم فترة طويلة .

وهذا ، ويشير ابن الخطيب إلى سياسة الناصر تجاه الثوار ، ملخصا :

---

(٥١) انظر فى ذلك ابن حيان : المقتبس ج ٣ ص ١٠٩ ، ١٣٤ ، وكان تعميرها فى سنة ٢٨٠ هـ .

(٥٢) انظر : المقتبس ج ٥ ص ٩٥ ، ٩٨ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٥٣) ابن حيان : المقتبس ج ٥ ص ١٤٦ .

« وكان الأمير عبد الرحمن مبرزا فى ذلك ، مع معين البخت والإقبال ، فهادن طائفة ، وارتهن أخرى ، واستنزل إلى حضرته أخرى ، وغلب بالسيف أخرى ، فاستأثر من بين قومه بالهدوء ، وخلو الجهات من الهرج »(٥٤) .

أعاد عبد الرحمن الأمن والهدوء إلى مجتمعه إذن ، وخلت الجهات من الهرج ، شهد بذلك معاصروه والمؤرخون من بعدهم(٥٥) . ويهمنا هنا الإشارة إلى وثيقة معاصرة هى خطبة القاضى منذر بن سعيد البلوطى التى ارتجلها فى احتفال الناصر بلقاء سفراء القسطنطينية القادمين بالتحف والألطاف إلى حضرته سنة ٣٣٨ هـ ، إذ عدد القاضى منجزات الناصر وركز على أن خلافة الناصر لمت الشعث ، وآمنت السرب ورفعت القوة ، وكانت الدماء قبله مسفوكة فحصنها ، والسبل مخوفة فأمنها ، والأموال منتهبة فأحرزها وحصنها ، مع تعميره لخراب البلاد وتقويته للثغور ، وقضائه على الفتن بعد انطلاقها من عقالها .

تمكن الناصر من إحكام قبضته على الأندلس إذن ، وقضى على الخطر النصرانى فى الشمال ، وأعاد الأمن والهدوء إلى الإقليم ، ونجح فى تأليف المولدين والنصارى المقيمين بدار الإسلام إلى حد كبير ، حتى إن بعضهم انضم إلى جيش الناصر فى مجابهة الأخطار الخارجية .

فى هذا الجو الطيب ، طور الناصر شكل دولته السياسى من إمارة إلى خلافة ، عندما تلقب أواخر سنة ٣١٦ هـ بلقب خليفة(٥٦) ، ونمى اقتصاد دولته ، حتى قيل إن جباية الأندلس لعهده وصلت عشرين ضعف جباية عبد

---

(٥٤) أعمال الأعلام ج ٢ ص

(٥٥) نفسه وابن خلدون : العبر ج ٤ ص ١٣٧ ونفح الطيب ج ١ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ (وفى المصدر الأخير خطبة القاضى منذر) .

(٥٦) يرجع سبب تلقب عبد الرحمن بلقب الخلافة ، بعد أن ظل أسلافه يحملون لقب أمير مدة تقرب من القرنين ، إلى القوة التى وصلت إليها الأندلس فى عهده ، والضعف الذى أصاب لقب الخلافة فى المشرق عندما تعرض الخلفاء العباسيون لسيطرة الأتراك ، إلى جانب أن الفاطميين فى المغرب فتحوا باب التعدد فى الخلافة ، وقد أضاف الناصر نفسه سببا آخر لتلقبه بالخلافة فى السجل الذى أعلنه عندما قرر أن هذا استرداد للقب الخلافة الذى سلب منهم من قبل .

الرحمن الداخل ، على الرغم من إلغاء الناصر لعدد كبير من الضرائب كانت ترهق الأهلين . وبفضل هذا الدخل الضخم تمكنت الدولة من الإنفاق على مشروعاتها المختلفة ، فأنشأت نظاما جيدا للرى ، وحفرت الآبار ، وبنت الجسور والقناطر ، فازدهرت الزراعة ، وكثرت القرى ، حتى لقد بلغت القرى الواقعة على نهر الوادى الكبير ١٢٠٠ قرية تجود فيها الزراعة ، وتزرع ثلاث دورات زراعية فى العام ، وظهر أثر الأمن الداخلى على التجارة الداخلية والخارجية معا ، فكثرت التجارات وتبودلت الحاصلات مع بعض بلدان أوربا .

ويتفرع من اهتمام الدولة بالاقتصاد ، اهتمامها بالعملة ونقائها وها هوذا ابن عذارى يصف أول عملة خلافية ناصرية بأنها كانت فى غاية النقاء والجودة ، إذ نقل فى أخبار سنة ٣١٦ هـ انشاء الناصر لدار السكة فى قرطبة ، وتوليته عليها أحمد بن موسى بن حدير ، حيث « أقام الضرب فيها ن خالص الذهب والفضة ، وصحح فى ذلك أحمد بن موسى وتحفظ ، وكانت مثاقيله ودراهمه عيارا محضا »[٥٧] .

وسنخصص الجزء الثانى من هذا المقال للحديث عن نقود الناصر متناولين عدة نقاط هى :

(أ) اختفاء الدينار من العقد الثانى أو الثالث من القرن الثانى الهجرى إلى سنة ٣١٦ هـ .

(ب) اضطراب توالى الدراهم ، وخاصة فى الثلث الأخير من القرن الثالث الهجرى .

(ج) حديث عن النقود فى عهد الناصر ، يشمل عودة التسلسل التاريخى إلى مجموعة النقود الأندلسية ، وظهور العملات الذهبية .

(د) دور السك فى عهده ، والقائمون عليها ، ونقش عملاته وأوزانها .

(هـ) وصف لعينة ممثلة من نقود الناصر .

---

(٥٧) البيان : ج ٢ ص ٢١١ .

(النقود الأموية قبل الناصر)

ونأتى الآن إلى النقطة الأولى ، أعنى عدم وجود الذهب وعدم انتظام ضرب الدراهم قبل سنة ٣١٦ هـ أو الحديث عن نقد الأمويين عامة قبل تلقب الناصر بالخلافة أواخر السنة المشار إليها آنفا .

أهم ما يلفت النظر فى نقد هذه الفترة هو اختفاء العملات الذهبية من الدنانير وأنصافها وأثلاثها ، من أول الدولة الأموية بالأندلس (بل قبلها بعدة عقود) وعدم وجود دراهم (فى مجموعات المتاحف والمجموعات الخاصة) تغطى بانتظام المدة من الربع الأخير للقرن الثالث الهجرى إلى أوائل خلافة الناصر[٥٨] .

نأتى الآن إلى محاولة تفسير غياب العملات الذهبية هذه الفترة الطويلة . وهى مسألة شاقة للغاية ، ولا يخرج الأمر عن فرض عدة افتراضات :

فهل كان الأندلس فى هذا الوقت يتعامل بقاعدة نقدية واحدة هى القاعدة الفضية ؟

أم هل كان الأندلس يتعامل بالذهب والفضة معا . ولكنه كان يعتمد على نقد ذهبى من مصدر خارجى ، يأتيه من بلدان إسلامية كالمغرب ، أو نصرانية كالقسطنطينية مثلا ؟

إن هذا الفرض الثانى لا يبتعد عن الحقيقة كثيرا ، وخاصة إذا قرنا هذا الأمر بحقيقة أخرى هى أن مصر المملوكية فى بعض فتراتها كانت تتعامل بنقد

---

(٥٨) أما دراهم الداخل ، فهشام الرضى ، فالحكم الربضى ، فعبد الرحمن الثانى ، أى من سنة ١٣٨ – ٢٣٨ هـ ، فهى مغطاة جميعا إلا سنوات قلائل جدا تعد على أصابع اليد الواحدة أما دراهم محمد ابن عبد الرحمن (٢٣٨ – ٢٧٣) ، فتكاد تكون تامة إلا ثلاث السنوات الأخيرة من عهده ، وتعتبر مجموعة المنذر ٢٧٣ – ٢٧٥ وعبد الله بن محمد ٢٧٥ – ٣٠٠ هـ أفقر مجموعتين فى نقود الأمويين ، إذ لا يوجد من نقد عبد الله الفضى سوى درهمين اثنين أولهما سك سنة ٢٧٥ ، ويوجد فى مجموعة مدريد ، والثانى سك سنة ٢٨٥ ويوجد فى مجموعة باريس .

ذهبي خارجي ، تركي وبندق مع التعامل أحيانا بدراهم حموية شامية كما أشار القلقشندى[٥٩] ، كما أن دولة أخرى كالدولة المرينية ، ظلت تتعامل بدراهم غير مرينية مدة من الزمن حتى ضرب الدرهم اليعقوبى[٦٠] . ويقف مع هذا الفرض ما يرويه صاحب الزهرات المنثورة من اعتماد الأندلس على النقد المشرق (كما سنفصله بعد قليل) .

وربما أكد هذا الفرض أن الفترة المشار إليها كانت الأندلس فى معظمها لها استقلال عن السلطة المركزية الأموية فى دمشق فالسلطة العباسية بعدها ، إلى أن تمكن الأمويون من إقامة دولتهم الثانية فى الأندلس . وأن شكل الحكم فى هذه الفترة كان الإمارة ، وأن هذه الإمارة فى بعض أوقاتها كانت مرتبطة ببعض صلة شكلية بالسلطة المركزية فى المشرق ، حتى بعد أيام دولة عبد الرحمن الداخل ... فربما أدى هذا إلى عدم ضرب الذهب الذى كان أحد علامات سلطة الخلافة عامة ، وقد عاد هذا الضرب إلى الأندلس ، عندما أعلن الناصر تلقبه بلقب الخلافة .

هذا التفسير يمكن أن يبدو مقبولا جدا إبان الحكم الأموى بالمشرق إذ كانت الدولة الأموية تميل إلى سياسة تركيز ضرب الذهب فى مناطق بعينها . ويمكن أن يكون مقبولا أوائل الدولة الأموية الثانية بالأندلس ، حيث فترة الانتقال وحيث الحرص على عدم معاداة سلطة العباسيين ما وسعت الحيلة لاتقاء ضرباتهم التى حاولتها فعلا تلك السلطة .

لكن هذا التفسير من جانب آخر يكون صعبا بعض الشيء ، إذا حاولنا تطبيقه على فترة ثبات الدولة الأموية أيام عبد الرحمن الثانى مثلا ، فلماذا لم يضرب نقداً ذهبيا والدويلات الصغيرة بجواره كالأدارسة والأغالبة ، تضرب عملات الذهب (صاحب الزهرات المنثورة ، مع هذا ، يشير إلى ضربه الذهب ، والأدلة النقدية لا تقف مع هذا الرأى) .

---

(٥٩) صبح الأعشى : ج ٣ ص ٤٤١ .

(٦٠) الدوحة المشتبكة ص ١١١ .

هل يمكن إضافة افتراض آخر فى هذا الصدد ، بأن عملات ذهبية غير جيدة ضربت فى هذه الفترة ، وتعرضت أيام الناصر إلى الجمع والصهر والتشكيل ليثبت عليها الألقاب الخلافية[٦١] ؟

أما عدم ظهور الدراهم بانتظام خلال الثلث الأخير من القرن الرابع الهجرى ، وسنوات إمارة الناصر فى القرن الرابع الهجرى (أى من سنة ٢٧٣ إلى سنة ٣١٦ هـ على وجه التحديد) ، فإننا نسوق بعض الملاحظات قبل تبرير هذه الظاهرة .

(أ) كثرة الثوار والمنتزين خلال عهدى المنذر بن محمد ، وعبد الله بن محمد ، وأوائل عهد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله (عبد الرحمن الثالث) وانتشار هؤلاء الثوار فى معظم كور الأندلس ، وعدم إحكام قبضة عبد الله بن محمد على مناطق كثيرة حتى القريبة من عاصمته قرطبة ، (كما رأينا فى القسم التاريخى) .

(ب) ملحوظة نقدية نسوقها ، تتمثل فى عدم انتظام شكل العملة فى الربع الأخير من القرن الثالث الهجرى ، ويرجع هذا الضعف الفنى إلى عمال دار الضرب . على أنه يوجد استثناء لهذا الحكم ، أعنى ما يظهر من براعة فى ضرب قطعة وحيدة ضمتها مجموعة عبد الله بن محمد الموجودة فى مدريد ، ويعود تاريخ ضربها إلى أول سنى حكم عبد الله بن محمد أعنى سنة ٢٧٥ هـ[٦٢] .

(ج) إذا دققنا فى إشارة ابن عذارى من أن الناصر أقام دار السكة (داخل) قرطبة سنة ٣١٦ هـ[٦٣] ، فقد يعنى هذا أن داخل قرطبة ، أو فلنقل

---

(٦١) تعرض Miles لهذه القضية ببعض التفصيل فى كتابه The Coinage of the Umayyads of Spain الجزء الأول ص ٨٨ وما بعدها ، وقد تعرضت لآرائه بالمناقشة فى موضع آخر فى دراستى عن النقود الإسلامية الأولى فى المشرق والمغرب (تحت الطبع) ..

(٦٢) أظهر هذا الفلس براعة فنية فى التصميم وفى الضرب ، إذ حمل الوجه الثانى لهذا الفلس مربعا بداخله شكل نجمى ثمانى الأضلاع . (انظر القطعة فى كتالوج دى لاراد وزميله وأن تراجع هذا التقديم الفنى فيما بعد ذلك فى فلوس رجع بعضها إلى سنة ٢٨٢ هـ .

(٦٣) انظر ابن عذارى : البيان المغرب ج ٢ ص ٢١١

مدينة قرطبة ، لم تكن تحوى دارا للضرب ، ويمكن أن نفترض تأسيسا على ذلك أن دار الضرب كانت فى إحدى نواحى قرطبة (حيث يكثر معدن الفضة فى عدة كور بالقرب منها)(٦٤) ، أو كانت فى مدينة أخرى كبيرة عرفت سك النقود من قبل ، مثل مدينة أشبيلية ، التى سكت النقود أوائل الفتح الإسلامى للأندلس ، مع تذكر أن أشبيلية فى هذا الوقت لم تكن تظهر الطاعة لقرطبة ، أو كانت تقع تحت يد الثائرين المنتزين عن السلطة الأموية .

(د) ملحوظة أخيرة ، ومهمة جدا ، تلك التى نقلها ابن حيان عن الرازى ، وأثبتها فى السفر الخامس من المقتبس ، الذى تناول فيه عهد الناصر من بدايته ، أعنى إشارته فى معرض حديثه عن إنشاء عبد الرحمن الناصر لدار السكة فى قرطبة سنة ٣١٦ هـ أنه « كان لضرب للنقد معطلا قبله بدهر »(٦٥) .

من خلال هذه الملحوظات الأربعة ، يمكن تصور سبب عدم انتظام الضرب للفضة خلال المدة من ٢٧٣ - ٣١٦ هـ ، وهو يكمن فى المقام الأول فى التدهور السياسى القائم إبان أوائل هذه الفترة ، ويمكن أن نفترض - كما افترض ميلز من قبل(٦٦) ، أن قرطبة لم تكن موضع دار السك فى هذه الفترة ، وأن نقترح معه مدينة أشبيلية ، أو نضيف مدينة سرقسطة ، وكلتاهما عانت من الاضطرابات خلال هذه الفترة وتنقلتا بين الطاعة والعصيان ، ويوجد فيهما معا أو بالقرب منهما معدن الفضة والمعادن الأخرى اللازمة لسك العملات الفضية من زئبق ونحاس وغيرهما .

---

(٦٤) انظر المقرى : نفح الطيب ج ١ ص ١٤٣ ، ٢٠٠ .

(٦٥) ابن حيان : المقتبس ج ٥ ص ٢٤٣ .

(٦٦) انظر كتابه عن (نقود الأمويين بالأندلس) ، وقد ساق افتراضه فى صورة السؤال التالى :
« هل عندنا من الأدلة ما قد يمدنا بمقولة تفترض أن قرطبة فى ذلك الوقت السابق لانشاء عبد الرحمن الثالث دارا للسك بها ، لم تكن مقر دار السك الرئيسية ، وأن الكم الأساسى (للدراهم) كان يتدفق من مدينة أخرى مثل اشبيلية التى كانت خلال بعض الفترة المشار إليها فى قبضة أحد الثوار » The Coinage of the Umayyads of Spain P . 40)

وإلى جانب هذا يمكن تصور أن النقد كان يضرب حينا ويتوقف حينا آخر ، وهذا فى الوقت نفسه تفسير للعبارة التى نقلها ابن حيان ، التى أشارت إلى أن الضرب كان قد توقف قبل الناصر دهرا ، فهو إذن توقف غير مستمر ، أو ضرب غير مستمر ، يؤيد ذلك وجود عملات فضية ضربت سنة ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ تحويها بعض المتاحف والمجموعات الشخصية .

ولعله يجدر أن نشير إلى أن العملات المضروبة قبل هذه التواريخ يمكن أن تكون هى المتداولة ، أو أن العملات النحاسية (الفلوس) كانت هى العملة السائدة فى ذلك الوقت ، مع نظام التبادل السلعى (المقايضة) .

ولعل من البعيد ، ما اقترحه الدكتور ميلز ، معتمدا على عدم استواء النقد السابق له ، وعدم احتوائه على ألقاب الخلافة ، والذى يشير إلى إمكان أن يكون الناصر قد صهر عملات هذه الفترة المشارة إليها . ذلك أن هذا الاقتراح ، وإن كان يتفق مع الملحوظة (ب) التى سقناها على رأس هذا الحديث ، إلا أنه يقف ضد ما نقلناه عن ابن حيان ، عن توقف الضرب قبل خلافة الناصر دهرا .

ونختم هذه النقطة بنقل زهرة من كتاب الزهرات المنثورة ، فى نكت الأخبار المأثورة ، لابن سماك العاملى(٦٧) ، وهى الزهرة الخامسة والثمانون ، التى تتعرض لسكة أهل الأندلس بقولها :

« كان أهل الأندلس منذ فتحها العرب إلى مدة الخليفة(٦٨) عبد الرحمن ابن الحكم دون سكة ، إنما كانوا يتعاملون بما يجلب إليهم من دراهم أهل المشرق ودنانيرهم ، فكان المال قليلا لديهم ، عديما عندهم ، ومعولهم على أثمان غلة أرضهم من القمح والشعير والكتان والزيت والحرير وسائر الحبوب ، إلى

---

(٦٧) نشرة الأستاذ الدكتور محمود على مكى فى مجلة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية فى مدريد المجلدين العشرين والحادى والعشرين . والزهرة الخامسة والثمانون هذه منشورة فى المجلد الحادى والعشرين ص ٥٩ - ٦٠ .

(٦٨) هكذا وصف الخبر عبد الرحمن بن الحكم بالخليفة ، وربما جرى به القلم إلى وصف الأمراء الأمويين بالأندلس بأوصاف عبد الرحمن الناصر ومن جاء بعده من الخلفاء .

غلات معادنها وما أشبهها من فوائدها ، يحمله أهل العدوة عنهم فى البحر أيام المصيف فيأخذون به من عينهم ما يتجاوزنه فى متاجرهم وبيوعاتهم ، أقاموا على ذلك مدة من مائة سنة وخمس وعشرين سنة ، إلى أن سبق هذا الخليفة عبد الرحمن إلى ضرب الدنانير والدراهم ، فاتخذت بقرطبة السكة ، وقام ضربها منقوشة باسمه ، مقررة على عياره ، إلا أنها لم تكثر فى مدته ، ولا غلبت على دراهم أهل العدوة . وكان المشير عليه باتخاذ السكة ، والمثير لذكرها ، والهادى إلى منفعتها : حارث بن أبى الشبل » .

فى هذا الخبر الغريب ، أكثر من نقطة مهمة :

(أ) لم يكن لأهل الأندلس – كما يقول الخبر – سكة خاصة بهم مدة ١٢٥ سنة من فتح هذا الإقليم .

(ب) كان تعامل أهل الأندلس – حسب هذا الخبر – خلال المدة المشار إليها ، يعتمد على النقد المشرق (سواء فى إقليم المغرب أو غيره مما يلى الأندلس شرقا) ثمنا لمتاجرهم .

(ج) كان النقد السائل قليلا للغاية .

(د) أول من ضرب اسكة ، وسبق إليها ، حسب هذا الخبر ، هو عبد الرحمن بن عبد الحكم ، الذى ضرب الدنانير والدراهم .

(هـ) كان النقد المغربى أقوى من النقد الأندلسى .

وهذا الخبر ، على الرغم من عدم موافقته فى كثر من جوانبه للأدلة النمية ، إلا أنه يمكن الإفادة كثيرا منه ، فى الارتكان إلى قلة النقد الأندلسى ، وإلى رواج النقد المغربى فى الأندلس أحيانا ، وإلى قوة النقد المغربى عامة قبل الناصر .

والثابت بمقارنة المصادر ومراجعة قطع النقود المتبقية :

(أ) أن عبد الرحمن الثانى أحدث السكة بقرطبة (ولكن ليس معنى هذا أنه أحدث السكة بالأندلس كلها ، فربما كانت تضرب خارج سور قرطبة) .

(ب) أن عبد الرحمن ضرب الدراهم وجدها .

(ج) أن إشارة صاحب الزهرات المنثورة إلى أن عبد الرحمن الثانى ضرب الذهب ، لا يقف إلى جوارها دليل من وثيقة نمية ، أو مصدر تاريخى آخر ، فالكل يجمع على أن المضروب الدراهم فقط ، لكن إذا اعتمدنا نص الزهرات المنثورة فقط ، أمكننا أن نجد مندوحة للراوى ، فهو يشير إلى أن هذه العملات لم تكثر .

وعن عبد الرحمن الثانى يقول ابن عذارى :

« وهو أول من جرى على سنن الخلفاء فى الزينة ، والشكل ، وترتيب الخدمة ، وكسا الخلافة أبهة الجلالة ، فشيد القصور ، وجلب إليها المياه ، وبنى الرصيف ، وعمل عليه السقائف ، وبنى المساجد والجوامع بالأندلس ، وعمل السقاية على الرصف ، وأحدث الطرز ، واستنبط عملها ، واتخذ السكة بقرطبة ، وفخم ملكه »(٦٩) .

---

(٦٩) ابن عذارى : البيان المغرب ج ٢ ص ١٣٦

نقـود الناصـر

يمكن تقسيم عهد الناصر ، من حيث النقود ، كما هو أيضا من حيث السياسة ، إلى فترتين : فترة الإمارة من سنة ٣٠٠ ﻫ إلى أواخر سنة ٣١٦ ﻫ ، وفترة الخلافة من أواخر سنة ٣١٦ ﻫ إلى سنة ٣٥٠ ﻫ .

وفيما يلى عرض عام لنقود الناصر خلال هاتين الفترتين ، يليه وصف لأهم قطع نقدية باقية من عهد الناصر .

أولا : العرض العام :

فأما من حيث العرض العام فيتضمن أنواع النقود وتواريخ الضرب وأماكنه :

(أ) ففى فترة الإمارة (٣٠٠ – ٣١٦ ﻫ) حوت مجموعة نقود عبد الرحمن الثالث الباقية فلسين ، أولهما ضرب سنة ٣٠٦ ﻫ ، والآخر غير واضح سنة ضربه ، وإن كان من المرجح أن تاريخه مقارب ، لتشابه النقش واسم الضارب فى كليهما .

(ب) وفترة الخلافة (٣١٦ – ٣٥٠ ﻫ) ضمت مجموعتها دراهم وأثلاث دنانير ، ودنانير كاملة .

فأما الدراهم فقد غطت معظم سنى هذه الفترة ، فيما عدا سنوات أربع هى ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ﻫ .

وأما الأثلاث ، فما ظهر من تاريخ ضربها يمثل سنوات ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ﻫ ، ويوجد ثلثان آخران يرجعان إلى المدة من ٣٢٣ – ٣٢٩ ﻫ .

والدنانير ، ثلاثة فقط تمثل سنتين هما ٣٣١ ، ٣٣٥ ﻫ .

وعلى هذا تكون فترة الخلافة قد غطيت بنقد فضى (دراهم) أو نقد ذهبى (أثلاث أو دنانير) فيما عدا سنى ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٧ ﻫ ، لأن سنة

٣٢٥ التى لم تمثل بدراهم ، مثلها ثلث دينار كما تقدم فى الأثلاث ، وربما كانت سنة ٣٢٧ ﻫ مغطاة بأحد الثلثين اللذين رأينا أنهما مضروبان فى المدة من سنة ٣٢٣ – ٣٢٩ ﻫ .

أما مكانا الضرب الواضحان فى النقش ، فهما الأندلس (أو سكة الأندلس) ثم مدينة الزهراء .

ثانيا : تفصيل لأهم القطع النقدية :

وأما تفصيل أهم قطع نقدية فى عهد الناصر ، ففيما يلى بيان ذلك :

(أ) **فى فترة الإمارة** : فلس واحد أورده دى لارادا وزميله تحت رقم ١٥٣ ، واضح أنه ضرب سنة ٣٠٦ ﻫ إذ يظهر عليه :

(... الفلس بالأندلس سنة ست وثلاث ....)

وهو ما تبقى من النقش الكامل التالى :

(ضرب هذا) الفلس بالأندلس سنة ست وثلاثة (مية)

ويوجد فلس آخر ورد فى نفس الكتالوج تحت رقم ١٥٢ ليس به تاريخ سك ، وإن كان يحمل بقية النقش واسم الضارب نفسه (ابن بهلول) مما يمكن معه إدراجه فى ذات الفترة ، أعنى فترة الإمارة .

وأما دراهم فترة الإمارة فلم يظهر حتى الآن ما يمثلها .

(ب) **فترة الخلافة** :

١ – الفلوس : لا يوجد ما يمثلها .

٢ – الدراهم : توجد كمية ضخمة ، بدأ أولها مع أول سنى خلافة الناصر أعنى سنة ٣١٦ ﻫ . وفى هذه السنة كان عبد الرحمن أولها أمير وآخرها خليفة ، والدرهم الممثل لسنة ٣١٦ ﻫ يعود إلى فترة الخلافة لاحتوائه لقب أمير المؤمنين .

وهناك درهم فى مجموعة مدريد يحمل رقم ١٥٤ (دى لارادا) وفى مجموعة باريس ، يحمل رقم ١٨٨ (لافوا) وهذان الدرهمان يحملان نقشين

مختلفين ، وألقاب عبد الرحمن فيهما مختلفة ، وإن جمعا معا لقب (أمير المؤمنين) .

فأما نقش مجموعة مدريد(٧٠) :

الوجه :

لا إله إلا الله
وحده لا شريك له
لأمير المؤمنين عبد الرحمن

الدائر :

بسم الله ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة سبت عشرة وثلث مائة

الظهر :

الله أحد الله
الصمد لم يلد و
لم يولد ولم يكن
له كفوا أحد

وأما نقش مجموعة باريس(٧١) :

الوجه :

الامام الناصر
لدين الله عبد الرحمن
أمير المؤمنين

الدائر :

بسم الله ضرب بسكة الأندلس سنة
ست عشرة وثلث (ماية)

---

(٧٠) انظر كتالوج دى لارادا وزميله : ص ٢٨ .
(٧١) انظر : كتالوج لافوا ص ٤٥ .

الظهر :

لا إله إلا الله
وحده لا شريك له
محمد رسول الله

الدائر :

أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله ولو كره المشركون

هذا وقد مثلت هذه الدراهم معظم سنوات حكم الخليفة الناصر ، إلا قليلا منها لم توجد فى أى من المجموعتين الأساسيتين المعتمد عليهما فى هذا البحث (مجموعة مدريد ، ومجموعة باريس) وهى سنوات ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ . وبقية السنوات من ٣١٦ — ٣٥٠ تعاونت المجموعتان فى تمثيلها ، وقدمت مجموعة دى لارادا عملات تمثل ٢٧ سنة منها ، ومجموعة لافوا عملات تمثل ٢٣ سنة منها ، اشتركت المجموعتان فى بعضها ، وانفردت كل مجموعة بعدد من السنوات لم يظهر فى المجموعة الأخرى .

وغطت مجموعة مدريد كل السنوات التى ضربت فيها العملات الفضية فى الزهراء من سنة ٣٣٦ — ٣٥٠ ، فى حين سقط من مجموعة باريس عملة سنة واحدة فقط هى ٣٣٨ هـ .

والملاحظ فى المجموعة الفضية المتبقية من عملات الناصر أنها عملات غنية ، من حيث تمثيلها لمعظم سنى حكم الناصر ، ومن حيث عدد القطع المتشابهة الممثلة لسنة واحدة كذلك .

٣ – الذهب :

كمية قليلة من الذهب هى التى نجت من مجموعة الناصر ، وقاومت عوامل الضياع ، أو النهب ، أو الصهر . وقد وجد منها عدة أثلاث ، وعدة دنانير .

فأما الأثلاث : فقد حوى كتالوجا دى لارادا وزميله ، ولافوا ، أحد عشر ثلثا ، منها أربع قطع متشابهة ، لم يتضح فيها أية اشارات خاصة بمكان الضرب (فى دى لارادا) واثنتان (فى لافوا) اختفى التاريخ من إحداهما كاملا ، وبقى القرن وحده فى القطعة الأخرى (... وثلثماية) وضاربهما واحد اسمه (سعيد) ، وأحد نقشيهما يحمل لقب (أمير المؤمنين عبد الرحمن) والآخر يحمل لقب (الأمير عبد الرحمن) وباقى نقشهما فيما عدا هذا واحد .

واسم سعيد هذا لا نجده إلا فى العملات المسكوكة سنة ٣٢٣ ه ، وما بعدها إلى سنة ٣٢٩ ه ، ولا نراه قبل ذلك ولا بعد ذلك إلى آخر مدة الناصر . فيمكن إذن إرجاع هذين الثلثين إلى المدة من ٣٢٣ ه إلى ٣٢٩ ه ، فهما من عملات فترة الخلافة بغض النظر عن عدم وجود لقب أمير المؤمنين ، الذى كثيرا ما يترك عن غفلة حينا ، أو عن عمد حينا ، لسبب أو لآخر ، مثل ضيق قطر الثلث وصغر مساحته عن ذكر النقش ، (وربما وجدنا مثالاً لذلك مشابها من نقود الحفصيين فى المغرب الأدنى ، وذلك فى نقد للخليفة أبى حفص عمر ، فى قطعة من فئة ثلث الدينار أيضا ، حيث لم تتسع المساحة لذكر لقبه الخلافى) .

ومجموعة مدريد تمثل (فيما عدا القطع غير الواضحة) أربع سنوات هى : ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ه .

وأوزانها : ٠,٩٧ ، ١,٤٠ ، ١,٠٣ (بالجرام) .

فى حين حوت مجموعة باريس ثلاث قطع واضح تاريخ الضرب فى إحداها ، والأخريان لا يظهر فيهما تاريخ الضرب ، وارجعناهما – كما مضى – إلى ما بين ٣٢٣ – ٣٢٩ ه .

وهى : ٣٢٤ ، ٣٢٣ وما بعدها إلى ٣٢٩ ، أيضا ٣٢٣ وما بعدها وأوزانها ١,٠٢ ، ١,٠٣ ، ١,٢٠ بالجرام .

ويلاحظ أن سنة ٣٢٤ حظت بثلثين ، واحد فى كل من المجموعتين وقد وضح لافوا فى كتالوجه نقش ثلث باريس بالكامل ، فى حين أجمل دى لارادا وصف ثلث مدريد . وفيما يلى وصف الثلث الموجود فى مجموعة باريس كما وصفه لافوا[٧٢] :

دائرة الوجه الأول :

بسم الله ضرب هذا الدينر سنة أربع وعشرين وثلثماية

دائرة الوجه الثانى :

أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره..........[٧٣]

وداخل الوجه الأول :

محمد رسول الله
أمير المؤمنين
عبد الرحمن .

وداخل الوجه الثانى :

لا إله إلا الله وحده
لا شريك له

---

(٧٢) القطعة رقم ١٨٥ ص ٤٣ .

(٧٣) بقية النقش لم يظهر ، وواضح أنه : (على الدين كله ولو كره المشركون) .

سعيد

ويلاحظ أن الوزنين متقاربان ، فوزن ثلث باريس ١,٠٢ جم ووزن ثلث مدريد جرام واحد .

وأما الدنانير : فما تحويه المجموعتان معا أقل بكثير من الأثلاث ، إذ بلغت ثلاثة فقط ، قدمت مجموعة مدريد دينارين ، والثالث قدمته مجموعة باريس وهذه الدنانير الثلاثة تمثل سنتين من سنى خلافة الناصر ، هما سنة ٣٣١ هـ ، ٣٣٥ هـ .

فأما سنة ٣٣١ هـ ، فقد مثلها دينار باريس ، ودينار من دينارى مدريد . وهما مع ذلك غير متشابهين تمام التشابه . فعلى الرغم من أنهما يرجعان إلى سنة واحدة ، وأن ضاربهما واحد (واسمه قاسم) إلا أن مكان الضرب ذكر فى دينار مدريد ولم يذكر فى دينار باريس ، وإليك التفصيل :

دائرة الوجه :

باريس :

بسم الله ضرب هذا الدينر سنة احدى وثلثين وثلثماية

مدريد :

بسم الله ضرب هذا الدينر بالأندلس سنة احدى وثلثين وثلث ماية .

وفيما عدا هذا يتطابق الديناران من حيث النقش كالتالى :

داخل الوجه :

الامام الناصر

لدين الله عبد الرحمن

أمير المؤمنين

وداخل الظهر :

لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

قاسم

ودائرة الظهر :

محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .

ويزن دينار مدريد ٣,٤١ ، فى حين يمثل دينار باريس الوزن الأقرب للشرعى حيث يزن أربعة جرامات .

والدينار الثانى فى مجموعة مدريد والذى يمثل سنة ٣٣٥ هـ ، مثل سابقه ، إلا أن اسم الضارب فيه (عبد الله) ووزنه ٣,٩٨ جرام .

وأهم ما يلفت النظر فى مجموعة النقود الباقية من عهد عبد الرحمن الناصر :

(أ) الفقر الشديد فى نقد فترة الإمارة ، ولعل ذلك امتداد لفقر مجموعة سلفيه جديه عبد الله بن محمد ، والمنذر بن محمد قبله ، أو لعل هذه الفترة قابلة لتطبيق اقتراح الدكتور ميلز من إمكان صهر عبد الرحمن الثالث لنقده المضروب (فى خارج قرطبة) لإعادة سكه نقدا يظهر عليه النقش الخلافى . وربما يقف مع هذا الافتراض وجود نقد ضرب سنة ٣١٦ هـ مكتوب عليه (سكة الأندلس) وليس (الأندلس) . فلعل الأولى – كما سيأتى – ضربت خارج قرطبة ، ثم صار النقش الثانى علما على ما ضرب فى دار السكة الموجودة (داخل) قرطبة ابتداء من أواخر سنة ٣١٦ هـ .

(ب) قلة الموجود من العملات الذهبية ، وعلى الأخص الدنانير ، كما رأينا ، فما تبرير هذه الظاهرة ؟

لقد نص المؤرخون على أن الناصر (الخليفة) ضرب الذهب والفضة منذ سنة ٣١٦ هـ ، كما أشار ابن عذارى ، وابن حيان ناقلا عن الرازى ، فما تبرير قلة الباقى منها إلى الآن ؟ هل ضاعت دنانير الناصر ؟ هذا احتمال ضعيف ، وخاصة أنه يوجد ذهب سك فى (الأندلس) فى حين لا يوجد

ذهب سك فى (الزهراء) التى بدأت متأخرة واستمر الضرب فيها حتى منتصف القرن الرابع الهجرى .

هل يمكن افتراض أن ضرب الذهب فى هذه الفترة كان ما يزال فى حدود ضيقة ، وأن فترة انعدام الذهب لم تنته فجأة ، وإنما بدأ الناصر فى ضرب الذهب – وخاصة الدنانير – بالتدريج ، وأنه – ربما – اعتمد على أجزاء الدينار مثل الأثلاث ؟

إن هذا الاحتمال الثانى يقويه – إلى حد ما – إشارة بعض المؤرخين إلى تكلفة بناء مدينة الزهراء ، وأنها تكلفت كذا مد (من الدراهم القاسمية) ، ثم إلى إشارة ابن حيان عند الحديث عن أول عهد الحكم من أن رجلا قد أعطى (ألف دينار دراهم) فهل يعنى هذا أن العملة الأساسية حتى فترة من النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى لم تزل الدراهم ، وأن ذكر الدنانير كان يطلق أحيانا من قبيل تمثيل الناحية الحسابية فقط(٧٤) .

والملحوظ فى نقود الحكم بعد فترة من حكمه وخلفائه من بعده إلى أواخر عهد الدولة الأموية بالأندلس كثرة النقد الذهبى ، وانتظامه دون خروم تذكر عبر السنين المتبقية لحكم الأمويين بالأندلس . ومن المحتمل هنا أن تعود إلى احتمال تعرض نقد الناصر للصهر على يد خلفائه من بعده ، وأن حظ نقود الناصر لم تكن بأفضل من حظ قاعدته وعاصمته ، مدينة الزهراء ، التى سرعان ما عفى عنها الزمن ، أو تعمُّد الإهمال ، فصارت بعد زمن قليل أثرا بعد عين .

---

(٧٤) أورد ابن حيان فى معرض حديثه عن أسعار القمح سنة ٣٠٣ هـ أن قفيز القمح بكيل سوق قرطبة بلغ (ثلاثة دنانير درهم دخل أربعين) وأنه بلغ فى الثغر الأعلى بعد أن اشتد القحط إلى (اثنتى عشرة دينار درهم فضة) (المقتبس ج ٥ ص ١٢٤) ويمكن تفسير هذه المصطلحات فى ضوء أن الدراهم كانت هى العملة الأساسية .

دور الضرب فى عهد الناصر

بملاحظة عملات الناصر فى فترة الخلافة (٣١٦ – ٣٥٠ هـ) ، يمكن رصد ثلاث عبارات للضرب هى :

١ – ضرب بالأندلس :

ظهرت فى معظم النقد المضروب قبل ٣٣٧ هـ .

٢ – ضرب بسكة الأندلس :

ظهرت فى درهم ضرب سنة ٣١٦ هـ .

٣ – ضرب بمدينة الزهراء :

ظهرت فى درهم ضرب سنة ٣٣٦ هـ ، وتوالى ظهورها بعد ذلك من ٣٣٧ إلى آخر عهد الناصر .

فما مدلول كل من عبارات الضرب السابقة ؟

أولا : الأندلس :

هى العبارة المستعملة فى نقد الأمويين بالأندلس إلى فترة من عهد الناصر ، ثم حل محلها مدينة الزهراء (لكن عاد هذا الاسم إلى النقد مرة أخرى فى عهد هشام المؤيد بالله سنة ٣٧٩ هـ .

واسم الأندلس من الأسماء العامة التى أطلقت على الإقليم كله ، (وأطلقت فيما بعد على المنطقة الجنوبية من شبه الجزيرة الأيبرية) . ففى أى بلاد الإقليم كانت السكة ؟ وهل كانت هناك دار واحدة للسكة أو تعددت فى أكثر من موضع فى الإقليم ؟

الإجابة على هذا التساؤل ينطوى على صعوبة كبيرة ، ذلك أنه من غير المعقول أن توجد دار واحدة للسك للإقليم كله على اتساعه . صحيح أن هذا مقبول أوائل زمن الفتح ، لكنه يصبح على النقيض إذا حاولنا تطبيقه على فترة

متأخرة فى القرنين التاليين للفتح الإسلامى ، لاتساع الأرجاء ، وتشعب المصالح وكثرتها .

ولكن من جانب آخر ، هل يمكن أن يتخذ أمويو الأندلس سياسة مركزية فى النقد ، بحيث يقصرون الضرب على منطقة بعينها مثلما حدث فى عهد هشام بن عبد الملك فى المشرق ، لما قصر ضرب الدراهم فى واسط (أو فى عدد قليل من دور الضرب إلى جوار دار الضرب بواسط حسب الاختلاف فى التأويل والرأى) .

ربما كان من المنطقى أن يوجد إلى جانب الدار الرئيسية للسك عدد آخر – قليل أو كثير – ينتشر فى أجزاء من شبه الجزيرة لتغطيتها بما تحتاجه من نقد ، يسند هذا القول ، ما توصل إليه متخصصون أسبان فى النقد الإسلامى ، حيث عكفوا على دراسة مئات القطع النقدية التى ترجع إلى سنة واحدة ، وقد قرر أحدهم ، أنه لاحظ فى دراهم ضربت سنة ٣٧٩ هـ ٧٣ مثالا مختلفا كما لحظ فى دراهم ضربت فى السنة التالية ٦٩ مثالا(٧٥) .

وفى بحثنا عن المدينة التى ضرب بها نقد الناصر ، وظهرت فى النقش بالاسم العام (الأندلس) نورد عدة نصوص اثنين منهما لابن عذارى والثالث لابن حيان .

– يذكر ابن عذارى عن عبد الرحمن الأوسط (٢٠٦ – ٢٣٨ هـ) أنه « اتخذ السكة بقرطبة »(٧٦) .

– كما يذكر عن الناصر أنه أمر سنة ٣١٦هـ « بإقامة دار السكة داخل مدينة قرطبة »(٧٧) .

وقبل أن نعرض للنص الثالث ، فإن ظاهر النصين السابقين يعنى أن قرطبة قبل سنة ٢٢٩ هـ ، لفترة قصيرة أو طويلة ، لم يكن بها دار للسكة ،

75 Codera : Tesoro de monedas Arabes descubierto en la Provincia de Cuenca P . 437 .
(وهى دراسة عن كنز النقود المكتشف فى محافظة قونقة بأسبانيا) .

(٧٦) البيان المغرب ج ٢ ص ٩٣ .

(٧٧) نفسه ص ٢١١ .

وأنها بعد فترة من هذا التاريخ ، لعلها نهاية عهد محمد بن عبد الرحمن (٢٣٨ – ٢٧٣ هـ)(٧٨) وإلى سنة ٣١٦ (نيف وأربعون عاما) لم توجد دار للضرب فى قرطبة . فإذا صح ذلك ، فهل كانت فى موضع آخر ، أم أن الضرب كان قد توقف خلال هذه الفترة الطويلة نسبيا . إن هذا يقودنا إلى النص الثالث بالغ الأهمية .

(و) نقل ابن حيان عن أحمد بن محمد الرازى فى سرده لأحداث سنة ٣١٦ هـ : « فيها اتخذ الناصر لدين الله دار السكة لعياره ، **وقد كان الضرب للنقد معطلا قبله بدهر** ، فعظمت به منفعة الناس ، واكتملت خصال دولته »(٧٩) .

ويلحظ فى هذا النص وسم عبد الرحمن بن محمد بالناصر لدين الله وهو اللقب الذى لم يتخذه قبل إعلان الخلافة نهاية سنة ٣١٦ هـ ، ثم الأهم من ذلك ، تلك الإشارة النادرة إلى أن الضرب كان معطلا قبل سنة ٣١٦ هـ بدهر .

إن هذا يؤكد الاقتراح الآخر من أن النقد كان قد توقف ضربه بقرطبة خلال الفترة المشار إليها سابقا .

لكن لماذا توقف الضرب فى هذه الفترة فى قرطبة ؟ ولهذه المدة الطويلة ؟ وكيف كان يتعامل الأهلون إبانها ؟

إن توقف ضرب النقود بقرطبة أمر يبدو أننا سنضطر إلى قبوله ، مواجهين بقلة النقد الموجود بالمتاحف الراجع لهذه الفترة(٨٠) ، وإلى عدم تمثيله لكل السنوات الأربع والأربعين ؛ مع الارتكان فى ذات الوقت إلى نص الرازى الذى نقله لنا ابن حيان فى المقتبس .

(٧٨) ارتكنا فى هذا الغرض إلى كثرة النقد فى هذه الفترة ، وإلى تتابع الضرب عبر السنين دون توقف تقريبا .

(٧٩) المقتبس : ج ٥ ص ٢٤٣ .

(٨٠) كل النقود الموجودة فى مجموعة مدريد مثلا ، الخاصة بالسنوات من ٢٧٣ إلى ٣١٦ هـ ، هى خمس قطع ، عبارة عن درهم واحد من عهد المنذر بن محمد ، ودرهم آخر من عهد عبد الله بن محمد ، وثلاثة فلوس من عهد عبد الله بن محمد ، وفلسان من عهد الأمير عبد الرحمن الثالث .

ومن جانب آخر ، هل يعنى توقف الضرب بقرطبة ، انعدام الضرب بسائر جهات الأندلس ؟ إن هذا ليبدو مستحيلا للوهلة الأولى . وربما – ولا نملك هنا إلا الظن – وجد بعض الضرب القليل فى مدن أخرى مثل أشبيلية وسرقسطة[81] حيث يكثر معدن الفضة وهى مدن كانت أحيانا بعيدة عن سلطة الأمويين الفعلية ، وخاصة أشبيلية ، فى هذه الفترة .

نأتى الآن لمحاولة تفسير توقف الضرب بقرطبة . إن هذه المحاولة لابد أن تعتمد على الأوضاع السياسية ، التى مرت بها الأندلس ، إبان عهد عبد الله بن محمد ، إذ رأينا – فى القسم التاريخى – أن هذا العهد شهد تقلصا فى نفوذ الدولة فقد انحسر هذا النفوذ إلى أجزاء محدودة من الأندلس ، وتمادى الثوار فى غيهم وقل اهتمامهم بالدولة الأموية ، واقتربت أعمال الثورة والشغب وقطع الطريق إلى قريب من مدينة قرطبة ذاتها ، وعرفت المناطق القريبة من العاصمة خيل الثائر عمر بن حفصون مرات عديدة ، فإذا علمنا أن معدن الفضة يوجد فى جهات قرطبة وليس بها ذاتها ، أمكن أن نتصور قلة الوارد منه إلى العاصمة ، أو عدم انتظام وروده خلال هذه الفترة ، أو معظمها على الأقل ، كما أمكن معرفة السبب فى ضرب الأمير عبد الرحمن الثالث النحاس أول عهده .

إذن فقد عاد الضرب إلى قرطبة سنة ٣١٦ هـ بعد فترة توقف كامل ، أو شبه كامل أخذا بالحيطة ، فى فترة زادت على أربعة عقود وشملت عهد ثلاثة أمراء ، أواخر عهد المنذر ، وعهد عبد الله ، وأوائل عهد عبد الرحمن الثالث (الذى سيلقب فيما بعد بالناصر) .

ثانيا : سكة الأندلس :

وإلى جانب الأندلس ، نجد العبارة الثانية سكة الأندلس ، وقد وجدت هاتان العبارتان فى عملتين ضربتا فى سنة واحدة هى سنة ٣١٦ هـ .

---

(٨١) اقترح كوديرا مكانين للضرب غير قرطبة ، وذلك بعد دراسته لنقود اكتشفت فى الحمراء يرجع تاريخها إلى ١٥٣ ، ٢٦٢ هـ هذان الموضعان هما اشبيلية وسرقسطة .

أولاهما توجد فى مجموعة مدريد ووصفها ذى لارادا فى كتالوجه تحت رقم ١٤٥ وعبارة الضرب فيها : (ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة ست عشرة وثلث مية) .

وثانيهما توجد فى مجموعة باريس ووصفها لافوا فى كتالوجه تحت رقم ١٨٨ وعبارة الضرب فيها : (بسم الله ضرب بسكة الأندلس سنة ست عشرة وثلثماية) .

وإذا تأملنا طريقة كتابة القرن فيهما وجدنا المضروب (بالأندلس) ينفصل رقم ثلاث عن المائة في حين يتصل الرقمان فى العملة المضروبة (بسكة الأندلس) ، هذه الملحوظة ربما رجحت أن يكون الدرهم المضروب بسكة الأندلس سابقا على الدرهم المضروب بالأندلس لأن عملات الناصر بعد ذلك ينفصل فيه الرقم عن لفظ المائة كتابة .

وإذا صحت هذه الملحوظة ، فإنه يمكن الحكم بأن عبارة سكة الأندلس قد تعنى أنها ضربت فى غير قرطبة ، وبالتالى تعنى أن المقصود بالأندلس إنما هى عاصمة الإمارة قبل ، أو الخلافة بعد ، وأن الدرهم المضروب بسكة الأندلس ضرب أواخر فترة الإمارة فى غير قرطبة ، ولما أعلنت الخلافة وبدأت دار السكة داخل قرطبة فى العمل ، عادت إلى الدراهم عبارة ضرب بالأندلس .

ثالثا : مدينة الزهراء :

هى العبارة الثالثة المنقوشة على نقد الخليفة الناصر لتدل على موضع الضرب . وقد بدأ السك فيها سنة ٣٣٦ هـ يشير إلى هذا نقد موجود فى كتالوج ذى لارادا وزميله رقم ١٧٩ (ص ٣٦) وثيقة مؤيدة لنقل ابن عذارى من أن الناصر نقل السكة من مدينة قرطبة إلى الزهراء[82] ، وقد

---

(٨٢) استمر ضرب النقد بالزهراء فترة قصيرة جدا بعد الناصر ، إلى أوائل عهد المستنصر بالله (٣٥٠ – ٣٦٦) وفى هذا العهد وجد فى مجموعة باريس درهم سك سنة ٣٦٥ أواخر عهد الحكم مذكور فيه أنه ضرب بالأندلس سنة خمس وستين وثلثماية . وكان القائم بالضرب عامر وهو الحاجب المنصور عامر المشهور ثم ظهر اسم الزهراء ولمرات أخيرة بعد ذلك على دينار مسكوك سنة ٣٨١ ، ودرهم مسكوك سنة ٣٨٨ وعدة قطع نقدية أخرى من الدنانير والدراهم (معظمها دراهم) وكلها فى =

استمر الضرب بها إلى آخر سنى الناصر سنة ٣٥٠ هـ (ومدة بعدها) .

نقش عملات الناصر :

لم يتعد النقش على عملات الناصر نموذجا بعينه إلا نادرا ، فبالإضافة إلى ألقاب الناصر واسمه ، ومكان الضرب وتاريخه ، فى معظم العملات ، نجد أن دائر العملات إذا حوى نقشا فإنه يحوى النقش التالى :

(محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) .

وقد يحوى الوجه المذكور فيه اسم الخليفة ولقبه داخل العملة Field لا فى دائرها العبارة التالية :

محمد

رسول الله

هكذا فى سطرين متتالين يأتى بعدهما سطران آخران يحويان اللقب الخلافى والاسم . هكذا :

أمير المؤمنين

عبد الرحمن(٨٣)

أو يأتى هذا فى ثلاثة أسطر كالنموذج التالى :

الإمام الناصر

لدين الله

أمير المؤمنين(٨٤)

المتحف البريطانى ، وكانت سنة ٣٧٩ هى التى شهدت تحولا شبه تام إلى (الأندلس) وربما وجدت دار الزهراء تعمل فترة إلى جانب دار السكة الرئيسية ثم توقفت تماما .

(٨٣) يظهر هذا النقش فى العملات الأولى فى عهد الخلافة ، وكذلك فى الأثلاث الذهبية (وهى متأخرة نسبيا) ، ويبدو أن هذا النمط كان نمطا أوليا قبل أن يستقر الرأى على النمط الثانى هذا فى الدراهم ، أما فى الأثلاث ، فلعل هذا النمط تم اختياره لصغر حجم عباراته ، مما يتفق مع صغر مساحة أوجه العملة فى ثلث الدينار .

(٨٤) هذا هو النمط النهائى الذى نراه على معظم عملات الناصر نقش هكذا فى ثلاثة أسطر فهو الإمام ، الناصر لدين الله ، عبد الرحمن ، أمير المؤمنين .

« وفيها أمر الناصر بإقامة دار السكة داخل مدينة قرطبة لضرب الدنانير والدراهم ، وولى الخطة أحمد بن موسى بن حدير ، يوم الثلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من شهر رمضان ، وأقام الضرب فيها من هذا التاريخ من خالص الذهب والفضة ، وصحح فى ذلك أحمد بن موسى وتحفظ ، وكانت مثاقيله ودراهمه عيارا محضا » . ويلاحظ أن اسم الضارب ورد عند ابن عذارى مختصرا فى حين أورده ابن حيان كاملا .

لكن اسم أحمد هذا ، على الرغم من توفر الأدلة النصية لم يظهر على النقد الأول للخليفة الناصر ، بل لم يرد أى اسم على هذا النقد ، وربما كانت دار السكة عملا مضموما إلى أعمال هذا الوزير فأناب عنه نائبا ، فلم يظهر اسم أيهما على النقد .

يحيى : ظهر اسمه على عملة واحدة فى مجموعة مدريد ، دون مجموعة باريس ، ناقصة النقش(٨٧) ، أرجعها دى لارادا إلى سنة ٣٢٠ هـ . وهو على صواب فى هذا الاقتراح ، كما سنرى . وأما يحيى فهو ابن يونس القبرى ، نقل ابن حيان عن أحمد بن محمد الرازى أنه تولى دار السكة سنة عشرين وثلثمائة(٨٨) هذا وقد تولى يحيى للناصر عدة أعمال غير دار السكة بعد عزله عنها فى السنة التالية ٣٢١ هـ ، فقد تولى قبل دار السكة عمل المدينة سنة ٣١٩ هـ(٨٩) وتولى السوق سنة ٣٢٢ هـ ، وعزل عنه فى العام التالى(٩٠) .

محمد : ورد اسمه فى درهم ضرب سنة ٣٢١ هـ ، فى كل من مجموعة مدريد ومجموعة باريس(٩١) ، وهو محمد بن فطيس وقد أشار ابن حيان فى

---

(٨٧) نقشها كالتالى : (... الله ... شرين وثلث ...) ولعلها (بسم الله ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة عشرين وثلثماية) . انظر كتالوج دى لارادا القطعة رقم ١٥٧ .

(٨٨) المقتبس ج ٥ ص ٢٤٣ ، ٣٣٠ .

(٨٩) المقتبس ج ٥ ص ٣٤٥ .

(٩٠) انظر توليه فى المقتبس ج ٥ ص ٣٥٥ ، وإن ورد اسمه على أنه يحيى بن إدريس ، وإلى عزله يرجع إلى نفسه ص ٣٦٧ .

(٩١) القطعة رقم ١٥٨ من كتالوج دى لارادا ، والقطعتان ١٩٠ ، ١٩١ من كتالوج باريس .

حوادث سنة ٣٢١ هـ أنه تولى دار سكة الناصر ، كما أشار فى أحداث سنة ٣٢٢ هـ إلى عزله عنها(٩٢) .

وعلى الرغم من دقة اخبار ابن حيان ونقوله ، إلا أن هناك دليلا نميا ورد فيه اسم ضارب آخر غير محمد فى درهم ضرب سنة ٣٢١ هـ أيضا(٩٣) مع وجود هذا الاسم المخالف فى عملات ظهرت سنة ٣٢٢ ، ٣٢٣ هـ ، هذا كله إلى جانب درهم ضرب سنة ٣٢٢ هـ ، مذكور فيه اسم محمد أيضا(٩٤) .

إن عزل محمد بن فطيس تم سنة ٣٢٢ هـ ، فما معنى اختفاء اسمه عن درهم ضرب سنة ٣٢١ هـ ؟ لعل ذلك راجع إلى خطأ فى النقش ، إذ ليس متوفرا من النصوص ما يشير إلى توقف ضرب محمد بن فطيس للدراهم فى سنة ٣٢١ هـ . أو ربما كانت هذه القطعة معاداً ضربها لتغيير التاريخ دون غيره .

سعيد : ورد اسمه على عملات ضربت من سنة ٣٢٣ - ٣٢٩ هـ ، وهو سعيد بن جساس ، تولى سكة الناصر فى المحرم سنة ٣٢٢ هـ ، واستمر فى عمله إلى سنة ٣٢٧ ، حيث عين بدله أخوه عبد الله بن جساس . وبمراجعة أحداث سنة ٣٢٧ هـ هذه ، وردت إشارة إلى أنه عزل أيضا عن السوق . ويبدو أن الناصر شك فى أمره دون دليل فعينه على السوق معزولا عن السكة ، وولى أخاه عبد الله موضعه فى دار السكة ، ثم عزل سعيدا عن الوظيفة الجديدة أعنى وظيفة السوق فى العام نفسه(٩٥) .

لكن اسم سعيد يعود إلى النقد مرة أخرى سنة ٣٢٨ هـ(٩٦) فما معنى هذا ؟

إن الدليل النمى ، يقف معه الدليل النصى كذلك ، إذ أشار ابن حيان إلى إعادة سعيد إلى دار السكة ، وأغلب الظن أنه أعيد فى السنة التى عزل فيها

---

(٩٢) انظر : السفر الخامس من المقتبس ص ٢٤٣ ، ٣٣٠ ، ٣٥٤ على الترتيب .

(٩٣) القطعة رقم ١٥٩ فى كتالوج دى لارادا .

(٩٤) نفسه القطعة ١٦٤ .

(٩٥) انظر ابن حيان : المقتبس ج ٥ ص ٢٤٣ ، ٤٤٨ .

(٩٦) انظر كتالوج لافوا : القطع ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ المثلة لسنتى ٣٢٨ ، ٣٢٩هـ .

أى أن سنة ٣٢٧ هـ ، شهدت لسعيد عزلين وتعيينين فهو قد عزل عن السكة ، وعين على السوق ، ثم عزل عن السوق ليعين مرة أخرى على السكة . كما يبدو أن مدة عزله عن السكة كانت قصيرة جدا ، لأن نقدا لم يصلنا باسم أخيه عبد الله ، مما يدل على قلة القطع التى ضربها إن كان قد ضرب قطعا بالفعل .

ويبدو أن غضبة أصابت سعيدا من قبل الوشاة ، عوقب بسببها بعزله عن دار السكة ، لكنه عاد فاكتسب رضا الخليفة فيما يبدو ، بدليل عدم الاكتفاء بإعادته ، بل تعيينه فى منصب وزير إلى جانب قيامه بالسكة ، وذلك سنة ٣٢٩ هـ .

غير أن الأيام لم تصفُ كثيرا لسعيد ، إذ عاد الناصر فصب عليه جام غضبه سنة ٣٣٠ هـ ، فقد « عزله عن خطتى الوزارة والسكة معا ، وسخط عليه ، وحبسه مهانا » وذلك بسبب تأكده من فساد النقد الذى ضربه سعيد ، إذ إنه « استغشه ، وامتحن عياره ، فكشف غشه » .

وإزاء هذا الغش الفنى والإدارى رأى الناصر عدم الاقتصار على معاقبة سعيد ، فقام بعملية تطهير للإدارة ، تأثر بها عدد آخر من الوزراء والمعاونين ، مثل ذى الوزارتين أحمد بن عبد الملك بن شهيد ، عزله الناصر عن جميع وظائفه ومنها الإشراف العام على الدولة ، وذلك بسبب تقصيره فى المراقبة ، وحدا هذا بالناصر إلى أن يعين ولده وولى عهده : الحكم للإشراف العام على الدولة ، وعلى الأخص أمر الجباية ، ودار الضرب .

ولما كانت أمور السياسة متقلبة ، وأحداثها صعبة التفسير ، فى بعض الأحيان ، فقد عاد الناصر فرضى عن سعيد وقلده الوزارة سنة ٣٣٢ هـ(٩٧) .

قاسم : ظهر هذا الاسم على نقد ضرب من سنة ٣٣٠ إلى سنة ٣٣٢ هـ . فمن هو ؟ يذكر ابن حيان نقلا عن الرازى أنه قاسم بن خالد ،

---

(٩٧) انظر : المقتبس ج ٥ ص ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٨٦ . ويلاحظ أن ميلز فى اعتماده على عريب وابن عذارى لم يعرف سعيدا هذا ، واقترح متشككا أن يكون سعيد بن سعيد ابن حدير صاحب الشرطة الوسطى ، لكن ابن حيان ذكر اسمه والحوادث التى أحاطت به كما رأينا .

ووصفه بأنه « صاحب العيار الجيد المضروب به المثل إلى اليوم » فمن جودة عياره نسبت إليه دراهمه ، فقيل (دراهم قاسمية) مثلها فى ذلك مثل الدراهم الخالدية والهبيرية واليوسفية لأمويى المشرق من قبل . لكن مدة هذا المشرف العظيم لم تمتد إذ عدا عليه عبيده فى ذى القعدة من سنة ٣٣٢ هـ فقتلوه[٩٨] .

محمد : يظهر هذا الاسم فى نقد ضرب سنة ٣٣٣ هـ ، وجزء من سنة ٣٣٤ هـ . هذا ما تثبته الوثائق الثمية ، فماذا تقول النقول التاريخية ؟ إن ابن حيان ، وهو ينقل عن الرازى ، يشير إلى أن المتولى بعد مقتل قاسم بن خالد هو ابن عمه عبد الرحمن بن يحيى الاصم ، ثم محمد بن أحمد بن حدير . ولعل ولاية عبد الرحمن بن يحيى الأصم هذا كانت قصيرة للغاية غطت أواخر سنة ٣٣٢ هـ عقيب مقتل قاسم ، وجزءا من أول سنة ٣٣٣ هـ ، حيث عُين محمد ، فكان نقده قليلا لم يسمح الزمن بالابقاء على بعضه .

فيكون محمد هنا ، هو محمد بن أحمد بن حدير ، وأظنه ابن احمد بن محمد بن موسى بن حدير الذى تولى أول إشراف على دار سكة الناصر الخلافية ، وسيعود اسم محمد هذا للظهور مرة أخرى سنة ٣٣٦ هـ إلى سنة ٣٤٦ هـ وهى معظم سنى سكة الزهراء من أولها إلى ما يقرب من نهايتها بأربع سنوات[٩٩] .

هشام : ظهر اسمه على نقد ضرب فى جزء من سنة ٣٣٤ هـ وسنة ٣٣٥ هـ فتكون السنة الأولى قد شهدت ضاربين اثنين هما محمد بن أحمد بن حدير السابق ، وهشاماً هذا[١٠٠] .

---

(٩٨) المقتبس : ج ٥ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ . وهو بالتأكيد غير الذى اقترحه ميلز (فى كتابه المشار إليه ص ٧٥ - ٧٦) إذ تصور أنه قاسم بن محمد بن طملس ، الذى وزر للناصر وأرسل فى مهمة خاصة إلى إفريقية سنة ٣٣٣ هـ ، أو قاسم ابن وليد الكلبى صاحب الشرطة . وليس الأمر كذلك كما رأينا .

(٩٩) انظر : القطعة رقم ١٧٩ فى كتالوج دى لارادا ، وابن حيان المقتبس ج ٥ ص ٢٤٤ .

(١٠٠) انظر : فى عملة سنة ٣٣٤ هـ كتالوج دى لارادا القطعة رقم ١٧٤ ص ٣٤ .

وقد صمتت المصادر التاريخية عن هشام هذا ، فلم تشر إلى توليه دار السكة ، ولم ترد معلومات محددة يمكن بها أن نجزم بصاحب هذا الاسم ، فتعددت الآراء ، من ثم ، لتحديد صاحب هذا الاسم .

فأما كوديرا وزميله[١٠١] ، فقد اقترحا نظريا ، أن يكون هشام هذا ابنا ثانيا للناصر غير ابنه هشام الذى توفى طفلا سنة ٣٠٣ (والتى كانت ترد إليه المكاتبات من أبيه إبان غزواته سنة ٣٠١ هـ) . ولسنا فى حاجة للرد المسهب على هذا الاقتراح الغريب ، لكن يمكن التوجيه إلى أن اسم هشام لم يرد ضمن أبناء الناصر فى سنة ٣٢٥ هـ ، وأنه لم يرد ضمن الأبناء الذين خصصت لهم قصور بعينها يسكنون فيها[١٠٢] .

وتحيز ميلز[١٠٣] فى معرفة صاحب هذا الاسم ، وألمع الماعة سريعة إلى أنه ربما كان أحد القائمين على نقد عبد الله بن محمد (جد الناصر) ، ورغم تحرجه الواضح من هذا الاقتراح إلا أننا نرد بعدم إمكان قبوله ، ولو نظريا ، لأن الفرق بين المشرف على نقد عبد الله بن محمد وهشام هذا يزيد على نصف القرن من الزمان .

هذا ، وقد أورد ابن حيان[١٠٤] فى عرضه أحداث سنة ٣٢٥ هـ أسماء بعد رجالات الدولة منهم رجل قرشى صلب اسمه هشام بن أحمد بن هشام لعله يكونه .

وهناك اقتراح آخر ، أن يكون هشام هذا هو هشام بن جهور ، أحد بنى جهور الذين أحسنوا الخدمة فى الدولة الأموية ، وعرف عنه توليه أعمالا للناصر ، بدأت سنة ٣٢٨ ، إن لم يكن قبلها ، إذ تولى شنت بريه ، ومدينة طليطلة ، وقلعة رباح .

---

(101) Codera Y Zaidin : Titulos Y . Nombres Propios en las Monedas Arabigo-Españoles . Madrid 1878 p . 85 .

(١٠٢) انظر : المقتبس ج ٥ ص ١٤ - ٢٠ ، ٢٠ ، ٤٠٨ .

(103) Ibid PP . 82- 83 .

(١٠٤) المقتبس : ج ٥ ص ٤٦٢ ، ٤٧٢ .

أو ربما كان هشام هذا ، هو هشام بن محمد بن أفلح ، وأبوه كان من الذين خدموا الدولة الأموية ، وتشير المصادر إلى أن أولاد محمد بن أفلح قد تقلدوا عدة وظائف على عهد الحكم بن الناصر مكافأة منه لهم على خدمة أبيهم للدولة . وقد تولى هشام للحكم خطة العرض ، بالإضافة إلى أن صير هشاما مخلفا لعمه زياد على المدينة والزهراء[105] .

أو قد يكون هشام بن محمد بن عثمان الذى تولى عدة وظائف مهمة فى عهد الحكم منها وظيفة الشرطة العليا ، والقيادة العسكرية لعدة صوائف[106] .

عبد الله : ظهر اسمه على نقد ضرب فى جزء من سنة ٣٣٥ هـ (الجزء الثانى ، لأن الجزء الأول شغله هشام السابق) واستمر إلى سنة ٣٣٦ ، إلى جزء منها **حيث عاد اسم محمد إلى الظهور كما سبق أن أشرنا** فى قطعة سكت بالزهراء (رقم ١٧٩ كتالوج دى لارادا) ، وهذا يعنى أن عبد الله كان آخر مشرف على دار السكة الناصرية الخلافية التى داخل مدينة قرطبة .

وعبد الله هذا ، هو عبد الله بن محمد الخروبى ، وكان ابن حيان قد أورده نقلا عن الرازى ، لكنه سبقه بمحمد بن أحمد بن خدير ، فى حين أن هذا الأخير يأتى بعد عبد الله فى الوثائق النمية وليس قبله[107] .

أحمد : بدأ اسمه يظهر على السكة المضروبة فى مدينة الزهراء من سنة ٣٤٦ هـ (القطعة رقم ١٩١ كتالوج دى لارادا) ، ويمتد إلى آخر سكة الناصر فى الزهراء ، ليحل محله شخص آخر فى الإشراف على دار سكة مدينة الزهراء على أيام الحكم بن الناصر (اسمه يحيى) وذلك سنة ٣٥٠ هـ .

---

(١٠٥) المقتبس طبعة الحجى ص ٢١٠ .

(١٠٦) نفسه ص ٢١ ، ٤٦ ، ٧٨ ، ٩٢ ، ١٥٣ .

(١٠٧) المقتبس ج ٥ ص ٢٤٤ .

وتحديد شخص أحمد هذا ، يكتنفه بعض المصاعب ، فهل هو أحمد بن محمد بن موسى بن حدير ، متولى دار السكة الخلافية الأولى للناصر سنة ٣١٦ هـ ، والمتولى أيضا لمنصب الوزارة ؟ لعل فى هذا بعض الصعوبة ، لأننا لو افترضنا أن الناصر وزره فى حدود سن الأربعين ، تزيد أو تنقص قليلا ، فإن معنى هذا أنه تولى آخر سكة للناصر وسنه فى حدود الثمانين . فإذا علمنا أن هذا الاسم عاد إلى الظهور مرة أخرى سنة ٣٦٠ هـ زمن الحكم ليتولى السكة[108] ، زاد شكنا فى أن يكون هو ذلك الرجل الأول ، لأن معنى هذا أنه تولى هذه الوظيفة فى حدود التسعين أو أكثر . ثم إن ابن حيان يورد أن أحمد بن محمد بن موسى بن جدير توفى سنة ٣٢٧ هـ[109] .

والذى يغلب على الظن أن يكون أحمد هو ابن لأحمد بن محمد بن موسى ابن حدير ، يختصره المؤرخون إلى أحمد بن حدير أو إلى أحمد بن محمد بن حدير ، كما سبق أن رأينا اختصار ابن عذارى لاسم أحمد الذى تولى أول دار سكة للخليفة الناصر سنة ٣١٦ هـ .

وإذا عدنا إلى نقل ابن حيان وجدناه يخالف الوثيقة النمية ، فهو ينص على أن متولي دار السكة بالزهراء هو عبد الرحمن ابن يحيى الأصم[110] ، وهو ابن عم قاسم بن خالد السابق ذكره . ويبدو أن خلطا قد حدث ، ذلك أن عبد الرحمن هذا لا يظهر اسمه إلا في نقود الحكم بن الناصر بعد سنة ٣٥١ هـ ، إلى سنة ٣٥٦ هـ ، ولا وجود لاسم عبد الرحمن على نقد للناصر . فهل كان الناصر عينه آخريات عهده ، ولم يظهر نقد باسمه إلا فى عهد الحكم المستنصر بالله الذى ثبته فى وظيفته ؟

---

(١٠٨) المقتبس ، طبعة الحجى ص ٧٢ .

(١٠٩) المقتبس ج ٥ ص ٤٤٨ .

(١١٠) المقتبس ، ج ٥ ص ٢٤٤ .

أوزان الدراهم

قدم ميلز فى دراسته احصاء عن أوزان نقد الأمويين بالأندلس(١١١) نتقله هنا بعد مراجعته على كتالوجه الذى جعله ذيلا لدراسته ، ومقارنته أيضا بكتالوج لافوا (لم يذكر دى لارادا وزميله أوزان الفضة واكتفيا بوزن الذهب وحده) ، وفيما يلى هذا الاحصاء :

اسم الحاكم (أمير – خليفة)	متوسط وزن الدرهم فى عهده بالجرامات
عبد الرحمن الداخل	٢,٦٠
هشام الأول	٢,٢٧
الحكم الأول	٢,٥٩
عبد الرحمن الثانى	٢,٣٤
محمد الأول	٢,٥١
المنذر	—
عبد الله	٢,١٤
عبد الرحمن الناصر	٢,٨٢
الحكم الثانى	٢,٧٧
هشام الثانى ومن بعده	٣,١١

ولكن الملاحظ على طريقة ميلز فى أخذ المتوسط أنه يعمد إلى أكبر وزن لعملة ما ويضيف إليه أصغر وزن لذات العملة ، ويأخذ من هذين الرقمين فقط المتوسط . ولكنى أميل إلى اطراح أكبر رقم وأصغره من الحساب ، ثم نلجأ إلى أخذ المتوسط الحسابى ، ولعل فى هذا دلالة أكبر وإذا أخذنا نقود الزهراء مثلا فسنجدها (بعد اطراح أكبر وزن وأصغره وأخذ

(١١١) Ibid PP . 90- 91 .

المتوسط الحسابى من بقية الأوزان) أكبر من ٢,٩ جرام ، وقد أعطى النقد السابق لسكة الزهراء نفس القيمة تقريبا . ويلاحظ أن وزن درهم عبد الرحمن الناصر بهذه الصورة قد اقترب من الدرهم الشرعى بدرجة كبيرة جدا ، بحيث يمكن أن يعتبر من وجهة النظر العملية ممثلاً للدرهم الشرعى .

لكن الملاحظ اختلاف الوزن فى الدرهم على عهد الناصر ، اختلافا بينا ، حتى فى العملات التى ضربت فى سنة واحدة ، ففى سنة ٣٢١ هـ يوجد ثلاثة دراهم أوزانها حسب ورودها فى كتالوج لافوا تحت أرقام ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ هى : ٢,٤٨ ، ٢,٥٥ ، ٢,٢٨ وسنة ٣٢٨ تحمل مثالا أكثر حدة فالقطعتان ١٩٤ ، ١٩٥ من نفس الكتالوج تزنان على الترتيب ٣,٩٥ – ٢,٧٥ (جرام) . وفى سنة ٣٣٦ هـ توجد أربعة دراهم ضربت بالأندلس (قبل انتقال السكة إلى الزهراء (أرقامها فى نفس الكتالوج من ٢٠٨ – ٢١١) وأوزانها : ٣,٠٥ – ٢,٩٠ – ٣,٤٠ – ٣,٣٥ .

وربما لا تمثل هذه الظاهرة مشكلة فى التعامل ، فالجميع يتعاملون عدا بهذا الدراهم ، وربما يرجع النقص فى بعض الأوزان إلى نسبة فاقد سببه تآكل العملة بالتداول الكثير ، أو يرجع إلى وجود كسر أو قطع فيها .

أما الذهب ، فهناك تظهر المشكلة ، ذلك أن تفاوتا فى الوزن فى الدينار سوف يقابل بلون من الرفض من المتعاملين ، مما قد يؤدى فى بعض الأحيان إلى التعامل بالوزن لا بالعد .

والذى يهمنا من هذا أن نقد الناصر ، مع تفاوت أوزانه ، كان يتسم بلون من ألوان الثبات فى المتوسط الحسابى بمقارنة نقده قبل الزهراء وإبانها ، وأن نقده زاد وزنه بوضوح عن وزن سابقه عبد الله بن محمد .

خاتمــة

لقد أعاد عبد الرحمن الناصر الأمن والاستقرار إلى المجتمع الأندلسى وقوى العملة الأندلسية من حيث إعطاؤها وجاهة اكتسبتها من وزنها ونقائها وتمثيلها لفئتى العملة الذهب والفضة ، ومن وجود قوة سياسية وعسكرية وتجارية واضحة .

وهكذا رأينا أن هناك ارتباطا بين الأمور النمية والأمور السياسية قبل الخلافة الأموية بالأندلس وامتدادا إلى نهاية فترة الدراسة ، فقد ارتبكت عملية سك النقود عندما ارتبك المجتمع الأندلسى سياسيا ، وقلّ المال السائل وضعفت قيمة العملة إزاء عملات المغرب ، فلما قيض للأندلس الحاكم القوى عادت عملية سك النقود ، وبدأت العجلة فى استعادة مكانتها نقاء ووزنا تدريجيا إلى أن وصلت إلى المكانة المرجوة منها .

ثبت المصادر والمراجع

أولا : العربية

١ – الدكتور أحمد شلبى : موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية ج ٤

٢ – أحمد مختار العبادى : الصقالبة فى أسبانيا – من منشورات المعهد المصرى للدراسات الإسلامية بمدريد (١٩٥٣)

٣ – ابن حزم : نقط العروس – تحقيق الدكتور شوقى ضيف ونشر فى مجلة كلية الآداب سنة ١٩٥١

٤ – ابن حيان :
- السفر الثالث طبعة باريس ١٩٣٧ م
- الجزء الذى حققه الدكتور عبد الرحمن الحجى
- السفر الخامس تحقيق شالميتا وآخرين مدريد ١٩٨٠

٥ – ابن الخطيب : أعمال الأعلام (طبعة بروفنسال) ليدن ١٩٤٣

٦ – ابن خلدون : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر
- المقدمة
- الجزء الرابع
- الجزء السادس

٧ – ابن سماك العاملى : الزهرات المنثورة فى نكت الأخبار المأثورة . تحقيق الدكتور محمود على مكى – نشر فى صحيفة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية فى مدريد ، المجلد

العشرين والحادى والعشرين

٨ – الدكتور السيد عبد العزيز سالم : تاريخ المغرب الكبير – الجزء الثانى القاهرة ١٩٦٦ م .

٩ – ابن عذارى : البيان المغرب ج ٢ طبعة ليدن

١٠ – على بن يوسف : الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة – تحقيق الدكتور حسين مؤنس ومنشور بصحيفة المعهد المصرى للدراسات الإسلامية فى مدريد ١٩٥٨

١١ – القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا – دار الكتب المصرية ١٩١٣ – ١٩١٩ م

١٢ – ابن القوطية : تاريخ افتتاح الأندلس – نشرة دى جاينجوس

ثانيا : المراجع الأجنبية

1 - Codera :

Tesoro de monedas arabes descubierto en la provencia de Cuenca .

2 - Codera Y Zaidin :

Titulos Y nombres Propios en las monedas arabigo-espanoles . Madrid 1878 .

3 - Miles :

The Coinage of the umayyads of Spain . (New York 1957) .

4 - De la Rada Y Delgado :

Catalogo de monedas Arabigas-Espanolas que Se Conservan en el museo arqueologico Nacional Madrid 1892 .

5 - Lavoix

دنانير عربية

من ضرب الصليبيين

دنانير عربية من ضرب الصليبيين(*)

جذبت ظاهرة العملات الذهبية التى ضربها الصليبيون مقلدين بها الدنانير العربية ، أنظار عدة أجيال من دارسى النقود ، وتوجد عدة أبحاث تحوى مناقشات لطيفة تدور حول الخلفية التاريخية لظهور وتداول هذه العملات التى يطلق عليها Sarracenti ، كما تحوى أوصافاً سطحية لقطع متبقية تضمها عدة مجموعات نقدية(١) .

وعلى الرغم من أن مؤلفى هذه الإسهامات نجحوا فى توثيق الأدلة النصية والأدلة النمية ، إلا أنهم أغفلوا ، شأن الاتجاه التقليدى ، أسئلة تاريخية أساسية معينة ، حول طبيعة العملة الذهبية الصليبية وتصادمية دورانها فى الموقف النقدى المالى فى منطقة البحر المتوسط إبان العصور الوسطى .

ومع هذا ، فقد ظهرت فى وقت قريب دراستان عالجتا العملة موضوع الدراسة (العملة الصليبية) بصورة تختلف عن منهج دارسى النقد التقليديين . وفى إحدى هاتين الدراستين المعنونة ب Monnaies à legendes arabes de l'Orient Latin افترض بول بالوج Paul Balog وجاك يفون(٢) Jacques Yvon التفسيرات التالية لقاعدة العملات الذهبية فى النظام النقدى للصليبيين . (بجانب عملة محلية ضربتها كل الإمارات أو الاقطاعات فإنه توجد عملة ذات قيمة ، وعالمية ، يمكنها الدوران والتبادل بمستوى ممتاز فى ذلك الجزء من البحر المتوسط الشرق)(٣) .

(*) قرىء هذا البحث فى المؤتمر الدولى السادس والعشرين للمستشرقين بنيودلهى ، الهند ، يناير ١٩٦٤ .

(١) فيما يخص التفاصيل البليوجرافية لهذه الأبحاث انظر :

Paul Balog et Jacques Yvon :« Monnaies à legendes arabes de l'orient Latin » Revue Namismatique , 6e Serie 1 , 1958 , P . 133 , n .1 .

(2) Ibid , P . 133 - 168 .

(3) Ibid , P . 138 .

والبحث الآخر ، المعنون ب Back to gold 1252 والذى أعده(٤) Robert S . Lopes يعتبر أن النقد الذهبى للصليبيين الصورة المبتسرة السابقة المشابهة للعملات الذهبية الجنوية(٥) .

وفى بحثى هذا أود أن أواصل تقديم دليل إضافى حول النقد الذهبى للصليبيين . وفى اعتقادى أن تقديم تفسيرات دقيقة لهذه الأدلة ستسمح للمرء أن يقدم (يوضح) لهذه العملة وظيفة تاريخية أكثر دلالة من كل ما سبق اقتراحه .

وقبل إظهار هذا الدليل الجديد ، أود أن أقدم خلفية لمناقشتى ، عن طريق تقرير حقائق معينة راسخة ، حول النموذج المالى الذى جابهه الصليبيون إبان إقامتهم لنظامهم فى الشرق الأدنى .

وكبداية ، يجب أن يتذكر المرء أن القادة المسيحيين المسئولين عن التنظيم الإدارى والمالى للممالك الفرنجية فى الشرق الأدنى انشأوا ، من خلال أقطارهم فى أوربا الغربية ، النظام النقدى الذى اعتمد لعدة قرون (هناك) على قاعدة الفضة .

ومن ناحية أخرى ، فإنه من الجلى أن الصليبيين اضطروا ، إبان إنشائهم لنظامهم فى سوريا (الشام) إلى ترتيب مفاهيمهم المالية ، وإلى التعامل مع الظروف الموجودة فى هذا الجزء من حوض البحر المتوسط .

وحسب مناقشة Carlo M . Cipo lla فإنه منذ نهاية القرن السابع من التقويم المسيحى سيطرت على منطقة البحر المتوسط عملتان قونيان تمتعتا

---

(4) Economic History Review , 9.,ii , 1957 , p . 219-240 .

(5) Ibid ., P .228 ; Cl . Cahen in his « Notes sur l'Histoire des Croisades et de l'Orient Latin . III. Orient Latin et Commerce du Levant » , Bulletin de la Faculté des Lettres de Strasbourg , 29e année , 8 , 1951 , P . 337 , Conceded that the gold coinage of the Crusaders should be regarded « Comme quelque chose de plus important qu'une curiosité locale , explicable par des besoins locaux » .

بوجاهة وتسلط عالمى ، هما : الدينار الإسلامى والنوميسما البيزنطية[٦] .

إن النجاح العالمى « لدولارات العصور الوسطى »[٧] هذه إنما اكتسبته من قيمتها القياسية العالية ، وثباتها الذاتى ، ومن الأنظمة الاقتصادية القوية ، والنشاط الانتاجى ، والحيوية التجارية للبيزنطيين والمجتمعات الإسلامية[٨] .

وعلى الرغم من عدم استمرار فعالية معظم العوامل التى أسهمت أصلاً فى نجاح اعملة الذهبية البيزنطية والعملة الذهبية الإسلامية فى أواخر القرن الحادى عشر الميلادى ، إلا أن النموذج المالى أيام غزو الصليبيين بقى كما هو ، إذ استمر النظام النقدى لأوربا الغربية معتمداً على الفضة فى حين ارتكز نظام الشرق ، فى حوض البحر المتوسط ، على الذهب .

وبالتالى ، فإذا كان على الصليبيون أن يتواءموا مع النظام المالى المنتشر فى المنطقة الواقعة تحت سلطانهم ، فإنه يتعين عليهم أن يتخذوا قراراً لصالح إنتاج عملة ذهبية فى نظامهم المالى .

وعلى الرغم من أن الفضة والنحاس كانت تضرب محلياً فى الإمارات الفرنجية ، وفى وحدات اقطاعية إقليمية أخرى ، إلا أن العملة الذهبية كان عليها أن تحوز منزلة المداومة العالمية الرسمية تامة النمو . خادمة الصليبيين فى معاملاتهم المالية ، الداخلية والخارجية[٩] .

ومع هذا ، كيف يحوز الصليبيون العملة الذهبية هذه ؟

كان من الممكن أن يعتمد الصليبيون على سريان العملات البيزنطية والإسلامية لكن هذا الحل يؤدى إلى عدد من القصور ، فعلى سبيل المثال ،

---

(6) Cf . Carlo M . Cipolla , Money , Prices , and Civilization in the Mediterranean World . Fifth to Seventeenth Century , 19561, P . 20 .

(7) Cf . Ibid ., P . 22; also , R.S. Lopez , « The Dollar of the Middle Ages », Journal of Economic History , 11 , 1951 , P . 209-234 .

(8) Cf . C .M . Cipolla . op . Cit ., P .24 .

(9) Cf . above , P . 168 and n. i.

سيكون طلب هذه العملة الذهبية فى المملكة الفرنجية معتمداً على إمدادات النقود من دور ضرب أجنبية .

أكثر من ذلك ، فإن لعدم مباشرة ضرب العملات الذهبية فى دور خاصة بالسلطات الملكية فى القدس ، فإنها سوف تحرم نفسها من دخل يتحصل لها من عمليات السك هذه[١٠] .

ويوجد حل آخر ، هو أن تنتج العملات الذهبية فى دور السكة الملكية ، للمملكة الفرنجية . لكن هذا البديل لا يخلو من عدة مشاكل أيضاً ، ذلك أن السلطات الفرنجية لم يكن لديها خبرات سك خاصة بها يستفاد بها فى إنتاج عملات ذهبية يمكن أن تتميز بأنها من انتاجها . إن هذه السلطات حتى لو كانت قامتا بمبادرة لإنتاج نمط جديد من العملة ، فإنها لن تستطيع بسهولة أن تتوقع أن ترى عملتها مقبولة فى أسواق البحر المتوسط أمام العملات الذهبية التقليدية للبيزنطيين أو للمسلمين .

إن المؤسسات الاقتصادية والسياسية للمملكة الفرنجية كانت بالتأكيد غير مستقرة بدرجة تسمح لها بإضفاء وجاهة كافية وإمداداً ، للقيام بهذه المجازفة المالية .

وأمام هذه الظروف ، إذا كان على العملة الذهبية للصليبيين أن تخدم الغرض الاقتصادى منها فإنها ستضاهى العملة الذهبية التقليدية الذائعة فى البحر المتوسط ، أو بالأحرى النوميسما و(أو) الدينار . وبكلمات أخرى : لم يكن للصليبيين حل ممكن آخر إلا أن يقلدوا العملة الذهبية المحلية .

ومع هذا ، فأى الأنماط الذهبية فى الشرق الأدنى يقلدها الصليبيون ؟

وعلى الرغم من أن المرء الآن يمكنه أن يصنف العملات الذهبية فى العصور الوسطى فى قسمين أساسين هما : السوليدى البيزنطى ، والدنانير الإسلامية ، إلا أن أسواق البحر المتوسط عاينت فى القرن الحادى عشر

---

(10) Cf . Ph . Grierson , « Mint output in the tenth century », Economic History Review , 9 , iii , 1957 , P . 464 .

الميلادى دوران عدة نماذج من العملات الذهبية البيزنطية والإسلامية ، أما بالنسبة للعملات البيزنطية فيمكن للمرء أن يشير إلى نمطين أساسيين هما : النوميسماتا العادية والتترتيرا خفيفة الوزن Tetartera[١١] وبعيداً عن التاريخ المبكر فإن الانتاج الإسلامى من السكة كان يمثل تعضياً لنماذج معينة من الدنانير[١٢] وهكذا وجد فى القرن الحادى عشر الميلادى فروق مميزة بين الدنانير العباسية والدنانير الفاطمية[١٣] ، والأكثر من ذلك فإن القسيم الأول (يعنى العباسى) كان يتكون من أنماط مختلفة من الدنانير ضربتها أسر حاكمة مختلفة ، أو أنظمة سياسية للخلافة الشرقية مثل السامانيين ، والغزنويين ، والبويهيين ، والسلاجقة ، أما بالنسبة للدنانير الفاطمية ، فإنه يوجد منها المضروبة فى دور السكة المصرية والمضروبة فى سوريا (الشام) .

فأى هذه الأنماط ، كان على الصليبيين أن يقلدوا ؟

وإذا قرر أمرؤ أن الصليبيين كانوا يصدرون عن قرار احصائى فإنه يدخل ضمن المعقول أنهم حتى يحققوا غرضهم فإن عليهم أن ينجزوا نمطاً من العملة الذهبية يعتبر من حيث السريان أفضل عملة فى المنطقة .

أما العملة الذهبية البيزنطية المعيارية فكانت غير مؤهلة وتعانى فى هذه الفترة من انخفاض خطير ، ذلك أن مواصفاتها الذاتية المتعاظمة الفساد يمكن أن تلحظ من دليل صنفه فيليب جيرسون Grierson حيث طبق منهج الفحص بالكثافة لانوعية[١٤] لتحليل العملة الذهبية البيزنطية . فمن بين ست وعشرين

(11) Cf. idem, « Nomisma, tetarteron et dinar : un plaidoyer pour Nicephore Phocas », Revue de la Numismatique Belge, 100, 1954, P. 75-84.

(12) Cf. A.S. Ehrenkreutz, « Studies in the Monetary History of the Near East in the Middle Ages », (Hereafter, « Studies ... ») Journal of Economic and Social History of the Orient, 2, ii, 1959, P. 129-131.

(13) Cf. idem, « Studies in the Monetary History of the Near East in the Middle Ages : II. The Standard of Fineness of Western and Eastern and Dinârs before the Crusades », (Hereafter, « Studies ... II »), JESHO, 6, iii, 1963, P. 264.

(14) Cf. Ph. Grierson, « The Debasement of the Bezant in the Eleventh Century », Byzantinische Zeitschrift, 47, 1954, P. 379-394 ; also, idem, « Notes on the Fineness of the Byzantine Solidus », Byzantinische Zeitschrift, 54, 1961, P. 91-97.

نوميسماتا اختبرها جيرسون ضربت بين ١٠٢٥ م (افتتاح عهد قسطنطين الثامن) وسنة ١٠٨١ م آخر عهد منقفور الثالث ، وجدت قطعتان اثنتان فقط كانت درجة نقائها أفضل من ٩٥٪ وثمانى قطع تقع بين ٩١ و٩٥٪ ، ومجموعة أخرى تتكون من ثمانى نوميسماتا تقع فى القسم من ٨٦ – ٩٠٪ ، أما ثمانى القطع الباقية فإنها تمثل مستوى من النقاء أقل من ٨٤٪ .

وأما بالنسبة للتترتيرا ، فقد فحص جيرسون ستاً وعشرين قطعة يرجع تاريخها إلى الفترة السابقة ، أربع منها تقع فى القسيم ٩١ – ٩٥٪ من حيث النقاء ، وقطعة واحدة تمثل مستوى ٨٦٪ ، وأربع قطع ترتبط بالقسم من ٧١ إلى ٧٥٪ وقطعة واحدة بالقسم من ٦٦ إلى ٧٠٪ ، وقطعة من ٦١ إلى ٦٥٪ ، وثلاث قطع للقسم من ٥٥ إلى ٦٠٪ وأخيراً إحدى عشر قطعة تظهر مستوى من النقاء أقل من ٥٠٪[١٥] . ويجب على المرء كذلك أن يركز على حقيقة أن عشر النوميسماتا التى تمثل مستوى من النقاء أقل من ٩٠٪ إنما ضربت قبل سنة ١٠٥٦ ، إن هذا الانحدار الخطير ، ذلك الذى بدأ خلال عهد ميخائيل الرابع (١٠٣٤ – ١٠٤١ م) إنما كان أكبر مميز للعملة البيزنطية على عهد الغزو الصليبى .

ويمكن أن يلحظ تطور سلبى مشابه فى الدنانير التى ضربت فى القرن الحادى عشر الميلادى بواسطة دور سكة الخلافة العباسية . وكان الوزن القياسى الموحد للعملات قد اختفى من أواخر القرن العاشر الميلادى[١٦] ، والأخطر من ذلك كان نقاء هذه العملات قد تراجع . إن هذا صحيح خاصة بالنسبة للدنانير التى ضربت فى عهد سيطرة البويهيين (٩٤٦ – ١٠٥٥ م) .

وقد انتهى فحص أحد عشر ديناراً بويهياً بواسطة الكثافة النوعية إلى أن أربعاً فقط منها ضربت فى الفترة الأولى من عهدهم مثلت مستوى من النقاء ٩٠٪ أو أكثر .

(15) In evaluating the data produced by Grierson I relied on the conversion tables of Earle R. Caley, « Estimation of Composition of Ancient Metal Objects. Utility of Specific Gravity Measurements », Analytical Chemistry, 24, iv, 1952, P. 678.

(16) Cf. A.S. Ehrenkreutz, « Studied .... », JESHO, 2, ii, 1959, P. 147.

جدول رقم (١)

توزيع القطع الذهبية البيزنطية

المؤرخة من ١٠٢٥ - ١٠٨١ م طبقاً لمستوى نقائها

النسبة المئوية لمستوى النقاء

نمط العملة	تحت ٥٠	٥٧	٥٨	٥٩	٦١	٦٦	٧٢	٧٣	٧٧	٨١	٨٢	٨٣	٨٦	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٨
نوميسما	–	–	–	–	–	–	١	٢	١	٢	١	١	٤	٤	١	١	٢	٢	٢	١	١
تترتيرا	١١	١	١	١	١	١	٢	٢	–	–	–	–	١	–	–	١	٣	١	–	–	–
المجموع	١١	١	١	١	١	١	٣	٤	١	٢	١	١	٥	٤	١	٢	٥	٣	٢	١	١

جدول ٢

الدنانير البويهية

اسم الحاكم	دار السكة	النسبة المئوية للنقاء	التاريخ الهجرى
ركن الدولة	المحمدية	٩٧	٣٤١
ركن الدولة	سواه	٩٤	٣٤٦
معز الدولة	مدينة السلام	٩٠	٣٤٩
ركن الدولة	مدينة السلام	٨٩	٣٥٦
عضد الدولة	مدينة السلام	٩٥	٣٦٦
بهاء الدولة	سوق الأهواز		٣٩٧
		أقل من ٥٠	(٣٩٩)
بهاء الدولة	سوق الأهواز	أقل من ٥٠	٣٩٧
بهاء الدولة	سوق الأهواز	أقل من ٥٠	٣٩٧
بهاء الدولة	سوق الأهواز	أقل من ٥٠	٣٩٨
سلطان الدولة	مدينة السلام	٦٢	٤٠٩

إن الدنانير البويهية المضروبة خلال القرن الحادى عشر الميلادى تتميز بمواصفات معدنية فقيرة للغاية[١٧] وهى حقيقة تؤكدها المصادر النصية[١٨] .

(17) Cf. idem, « Studies ... II », JESHO, 6, iii, 1963, P. 256.

(18) Cf. A. Grohmann, Einführung und Chrestomathie Zur arabischen Papyruskunde, Praha, 1954, P. 193; also, G.C. Miles The Numismatic History of Rayy, (Numismatic Studies, No. 2), New York, 1938, P. 176-177.

وهبوط مستوى النقاء ، تميز الدنانير التى ضربتها دور الضرب السامانية (٨٩٢ - ١٠٠٤ م) والغزنوية (٩٦٢ - ١١٨٦ م) مع استثناء تلك الدنانير التى ضربت فى دور ضرب نيسابور[١٩] .

ويوضح جدول ٣ مواصفات الدنانير السامانية والغزنوية (باطراح الدنانير المضروبة فى نيسابور)[٢٠] إن تحسناً معيناً فى مواصفات الدنانير العباسية واكب تأسيس العهد السلجوقى فى منتصف القرن الحادى عشر الميلادى . ومع هذا ، فإن ثمانى وأربعين قطعة ، كانت لى فرصة فحصها ، أتت من دور ضرب مختلفة للخلافة العباسية ، مثلت اطراداً ومستوى طيباً للنقاء ، باستثناء أربعة الدنانير التى تقل فى النقاء عن نسبة ٩٠٪ .

جدول رقم (٣)

توزيع الدنانير العباسية طبقاً لمستوى نقائها

النسبة المئوية لمستوى النقاء

الأسرة الحاكمة	أقل من ٥٠	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
السامانيون	٤	—	—	—	١	٢	٢	٢	١	٢	—	—
الفرنويون	٨	—	٢	٢	٤	٨	٣	٦	١	—	١	—
السلاجقة	٤	١	٢	٤	٣	٥	٩	٨	٧	٥	—	—

وعلى الرغم من تحسن العملات هذا ، إلا أنه يبدو غير متوقع الحدوث أن الدنانير العباسية ذات الصيت الذى قوضه الهبوط السابق للسلاجقة يمكنها أن تنافس العملات الذهبية المضروبة فى دور الضرب المصرية والسورية

(19) Cf . A.S. Ehrenkreutz , art . cit ., P . 253-255 .

(20) Tables II-VI are based on coin data listed by A.S. Ehrenkreutz in the following journals : BSOAS , 16 , iii , 1954 , P . 507 ; JAOS , 76 , iii , 1956 , P . 183-184 ; JESHO , 6 , iii , 1963 , P . 266f. Five additionally examined dinàrs of Al-Amir (cf. Table VI) are listed in the appendix to the present article .

(الشامية) التابعة لمنشئات العهد الفاطمى فى النصف الثانى من القرن العاشر الميلادى[٢١] .

إن الدنانير الفاطمية المضروبة فى مصر وسوريا السابقة للغزو الصليبى كانت تتميز ، ليس فقط بالمستوى الوزنى الدقيق[٢٢] ، ولكن بالمواصفات الذاتية الممتازة أيضاً .

وهكذا ، من بين ١٤٢ قطعة فاطمية ضربت فى مصر قبل آخر القرن الحادى عشر ، تم فحصها ، أظهرت ١٢١ قطعة (أو ٨٥,٢٪) نسبة من النقاء بلغ ٩٨٪ وأعلى . وأظهرت الدنانير السورية نسبة مماثلة من درجة النقاء ، إبان الفترة ذاتها ، فمن بين ثلاث وأربعين قطعة ، وقعت خمس وثلاثون قطعة (أو ٨١,٣٪) داخل المستوى ٩٦ - ٩٨٪ .

جدول رقم (٤)

توزيع الدنانير المصرية والسورية المضروبة بين ٩٦٩ - ١٠٩٤ م

طبقا لمستوى نقائها

خط الدينار	أقل من ٩٠	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
الدنانير المصرية	٣	—	—	—	—	—	١	٦	١١	٥٣	٥٢	—
الدنانير الشامية	—	١	—	—	—	٣	٤	٧	٨	١٥	٥	—

وللحصول على تلخيص طيب للفروق الذاتية بين العملات الذهبية البيزنطية ، والعباسية ، والفاطمية ، أُعِدّ جدول خاص يوضح توزيع القطع المعتبرة فى النقاش السابق ، طبقاً لمستوى نقائها (انظر الجدول ٥ عاليه) .

وفى ضوء الدليل السابق ، فإنه يصبح واضحاً ، أن الصليبيين إذا اعتمدوا فى قرارهم على تطور الانماط النقدية المختلفة للعملات الذهبية المتداولة

(21) Cf . A.S. Ehrenkreutz , « Studies ...II », P . 258f .

(22) Cf . idem , « The Crisis of Dinàr in the Egypt of Saladin », JAOS , 76 , iii , 1956 , P . 178 .

جدول رقم (٥)

مقارنة بين المواصفات المعدنية للعملة البيزنطية والإسلامية

نمط العملة	إجمالى عدد القطع	النسبة المئوية للقطع مع النسبة المئوية لدرجة النقاء											
		أقل من ٩٠	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
البيزنطية													
النوميسما	٢٦	٤٦,١	١٥,٣	٣,٨	٣,٨	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٣,٨	–	٥,٨	–	–
التترتيرا	٢٦	٨٠,٧	–	–	٣,٨	١١,٥	٣,٨	–	–	–	–	–	–
الإسلامية													
الدينار العباسى	١٠٨	٢١,٢	١,٨	٣,٧	٥,٥	٨,٥	١٤,٨	١٢,٦	١٤,٨	٩,٢	٦,٤	٠,٩	–
الدنانير الفاطمية													
المصرية	١٤٢	٢,١	–	–	–	–	–	٠,٧	٤,٢	٧,٧	٣٧,٣	٣٦,٦	١١,٤
الشامية	٤٣	–	٢,٣	–	–	–	٦,٩	٩,٣	١٦,٢	–	–	–	–

فى الشرق الأدنى (الشرق الأوسط) فإن اختيارهم يجب أن يقع على « الدنانير الفاطمية » .

إن قلة الأدلة لا تسمح لنا لنقرر ما إذا كان تقليد الصليبيين للدنانير الفاطمية سياسة مالية للصليبيين أم نتيجة لقرارات محلية أو مفاجئة ، كما أنه ليس فى الإمكان الاعتماد على المادة التاريخية المكنة لتقرير المسألة نفسها . إن كل ما يمكن أخذه من الدليل النصى أن الصليبيين ضربوا عملات ذهبية تقليداً للدنانير الفاطمية وهى حقيقة يؤيدها تماماً الدليل النمى[٢٣] .

وقد مثل انتاج نظام إقطاعى أوربى غربى لعملة ذهبية فى نظامه المالى إنما يتضمن تطوراً جديداً فى التاريخ المالى فى العصور الوسطى . وفى تفسير هذه الظاهرة ، ينبغى على المرء أن يحرص على عدم إغفال حقيقة مغزاها التاريخى .

ويبرز سؤال أساسى هو : إلى أى مدى مثل ضرب الصليبيين لعملات ذهبية ، تغيراً فى التاريخ المالى فى العصور الوسطى ؟ مع ملاحظة أن الدنانير الإسلامية سبق أن قلدها حكام مسيحيون فى مناسبات مبكرة[٢٤] .

وقد حصل الصليبيون الوافدون الجدد ، عدة عادات أخرى اجتماعية واقتصادية فى المجتمع المحلى فى الشرق الأدنى (الأوسط) وهكذا فإن ضرب الصليبيين للدنانير يمكن أن يلحظ على أنه استمرار لممارسات أسلافهم السياسيين فى الشام .

وبعيداً عن النواحى الدبلوماسية ، ومسائل التعدين[٢٥] ، فإن الموقف المالى النقدى لن يتغير طالما قلد الصليبيون الدنانير الفاطمية تماماً[٢٦] .

(23) Cf . above , P . 167 and n .1 .

(24) Cf . P . Balog and J . Yvon , art ., P . 137 , n .2 .

(25) Cf . A.S. Ehrenkreutz , « Contributions to the Knowledge of the Fiscal Administration of Egypt in the Middle Ages », (Hereafter , « Contributions ... »), BSOAS , 16 , iii , 1954 , P . 509 , 513 .

(26) For the best discussion of the accomplishments of the Crusaders in this respect , see P . Balog and J . Yvon , art . cit .

إن هوية الدينار الفاطمى الأصلى والصورة الصليبية لأمر ذو أهمية كبرى ، ولك أن تطابقهما أو على الأقل تشابههما لأمر بالغ الدقة . إن انحداراً نسبياً أو نقصاً فى المظهر الخارجى ، لن يمنع الدينار الفرنجى من التداول خاصة بين الصليبيين أو حلفائهم التجار الإيطاليين ، ومن جانب آخر فإن أى مفارقة بين العملات الفاطمية العادية وتقليداتها الفرنجية سيكون لها نتائج اقتصادية مهمة .

وللحصول على معلومات حول العلاقة بين الدنانير الفاطمية والفرنجية من حيث المواصفات الذاتية النسبية ، قمت بفحص الكثافة النوعية لقطع نقدية سليمة ، وعن تقليد الصليبيين للعملة الفاطمية استعملوا ، أساسا ، دنانير المستنصر (١٠٣٦ - ١٠٩٤ م) والآمر (١)١١ - ١١٣٠ م) كنماذج لهم .

وكانت لعملات المستنصر شعبية واسعة فى مصر وسوريا إذ استمر انتاجها حوالى ستين عاماً ، وبدأت دنانير الآمر فى التداول تقريباً عقب انتشار الصليبيين فى سوريا . ولهذا السبب قررت أن أفحص نقاء معدن دنانير هذين الخليفتين الفاطميين ، وأن أقارنهما بالمواصفات الذاتية للدنانير الفرنجية .

وقد أثمر بحثى عن نتائج موضحة ، والمرء يستطيع من الجدول رقم ٦ أن يرى أن الدنانير المستنصرية لها مواصفات ذاتية ممتازة ، فثلاث قطع فقط من بين ١٠٥ قطعة (أو ٢,٨٪) هى التى تقل عن ٩٠٪ ومن ناحية أخرى ، فإن ثلاثاً وتسعين قطعة (أو ٨٨,٥٪) تظهر مستوى من النقاء ٩٦٪ أو أعلى ، ويمكن للمرء بفحص دنانير الآمر أن يستشف انخفاضاً فى مستواها الذاتى ، وهكذا ، فخمس عشرة قطعة من أربع وتسعين (أو ١٥,٩٪) أقل من ٩٠٪ ، وثنتان وعشرون (أو ٢٣,٤٪) أقل من ٩٦٪ .

ومع هذا ، فالمرء محكوم بحقيقة أن ثنتين وسبعين قطعة أو (٧٦,٥٪) تقع خلال القسم الممتاز ٩٦٪ وما فوقه . ومن الطريف أيضاً أن نلحظ أن الدينار الأقل من ٩٠٪ من حيث مستوى النقاء كان مضروباً بعد سنة ١١٢٤ م[٢٧] .

---

(27) Cf. below, P. 179.

جدول رقم (٦)

توزيع الدنانير الفاطمية طبقا لمستوى نقائها

اسم الحاكم وأصل العملة	أقل من ٩٠	أقل من ٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
		النسبة المئوية لمستوى النقاء										
المستنصر												
الدينار المصرى	٣	—	—	—	—	—	—	٤	١٠	٣٣	١٩	٣
الدينار الشامى	—	١	—	—	—	٣	٥	٧	٨	٨	١	—
الآمر												
الدينار المصرى	١٥	١	٢	—	١	٣	—	٨	٣	١٠	٨	٤٠
الدينار الشامى	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	١	—

جدول رقم (٧)

توزيع الدنانير التى ضربها الصليبيون طبقا لمستوى نقائها

النسبة المئوية لمستوى النقاء

أقل من ٦٠	٦٠-٦٤	٦٥-٦٩	٧٠-٧٤	٧١-٧٩	٨٠-٨٤	٨٥-٨٩	٩١
٦	٤	٧	١	١٨	١٦	١	١

جدول رقم (٨)

مقارنة الكم المعدنى للدنانير الأصلية والمقلدة

فى نسبة مئوية لعملات مختبرة تقع بين النسب المئوية لأقسام النقاء التالية

دنانير	العدد الكلى	أقل من ٦٠	٦٠ — ٦٤	٦٥ — ٦٩	٧٠ — ٧٤	٧٥ — ٧٩	٨٠ — ٨٤	٨٥ — ٨٩
الفاطميين	١٩٩	١	—	—	—	٢,٥	٤	١,٥
الصليبين	٥٥	١٠,٩	٧,٢	١٢,٧	١,٨	٣٢,٧	٢٩	١,٨

دنانير	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
الفاطميين	١	١	—	,٥	٣	٢,٥	٩,٥	١١	٢٦,١	١٤,٥	٢١,٦
الصليبين	—	١,٨	—	—	—	—	—	—	—	١,٨	—

وعلى الرغم من عرضية انخفاض الدنانير المصرية ، فإن مستوى العملة الذهبية الفاطمية كان متفوقاً بالنسبة لدينار الصليبين .

ويوضح الجدول رقم ٧ تماماً المواصفات الذاتية متناهية الفقر للدينار الصليبى المقلد للعملات الفاطمية[٢٨] إن قطعتين من خمس وخمسين قطعة (أو ٣,٦٪) ذات مستوى من النقاء أفضل من ٩٠٪ وثمانى عشرة (أو ٣٢,٧٪) لا تصل إلى ٧٥٪ نقاءً . ويوضح الجدول الثامن التناقض الحاد فى المواصفات الذاتية بين الدنانير الفاطمية والفرنجية .

وفى ضوء هذا الدليل ، فإن ضرب الصليبيين الدينار « العربى » يحمل معانى ذات أثر . إنها تظهر أن الصليبين على الرغم من تقليدهم الدنانير الفاطمية فى سماتها الخارجية ، إلا أنهم لا يمكنهم مجاراة مواصفاتها الذاتية .

---

(28) For references to examined specimens , see Appendix .

أما ما إذا كان فقر مستوى العملات الذهبية التى ضربها الصليبيون يعزى إلى جهلهم التقنى أو إلى سياسة مالية تخريبية ، فإن النتائج تبقى كما هى ، إذ اخترقت أسواق البحر المتوسط دنانير فاطمية مزورة ذات مواصفات ذاتية رخيصة ، مما أدى ترتيباً على ذلك إلى ضياع الصيت العالمى لتداول العملة الذهبية الفاطمية .

إن الخسارة غير المتجنبة للثقة فى سلامة الدنانير المصرية سببت انعطافاً واسعاً تجاه كنز الذهب ، ولما أحست السلطات الفاطمية بهذا الموقف المنذر ، قررت اتخاذ مقاييس للحفاظ على مواصفات العملة الذهبية المصرية . وقد تركزت دراسات خاصة سنة ١١٢٠ م حول مشاكل إنتاج السكة ، وانتجت هذه البحوث تحديداً لمستوى الذهب إلى درجة لا يمكن التفوق عليها[٢٩] . وتقرر فى سنة ١١٢٢ إنشاء عدة دور للضرب فى القاهرة ، وبدأت دار للضرب فى العمل فى قوص[٣٠] وقد انشئت هذه الدور الجديدة بلا شك لتعويض خسارة دور الضرب الشامية التى آلت أهم دورها وهى دار الضرب فى صور إلى الصليبيين سنة ١١٢٤ م ومن المقبول أن يكون المسئولون عن دور الضرب المصرية نجحوا فى تأمين المستوى العالمى لدنانيرهم ، ذلك كما ذكرنا من قبل ، فإن فحص الدنانير الفاطمية المضروبة بعد سنة ١١٢٤ لم يظهر أية قطع منخفضة[٣١] بيد أن هذه المقاييس العالية لا يمكنها أن تلغى عمل قانون جريشام Gresham Law وأكثر من هذا ، كان الخلفاء الفاطميون حينذاك على درجة من الضعف السياسى والاقتصادى يمنعهم من المظاهرة الكافية لدينارهم الذى اهتزت وجاهته بتداول العملات الصليبية ، ويمكن

---

(٢٩) ابن بعرة : كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية : مخطوط ، دار الكتب المصرية الورقة ٢ وجه انظر : A.S. Ehrienkreutz , « The Standard of Fineness of Gold Coins Circulating in Egypt at the Time of the Crusades , (Hereafter , « The Standard of Fineness ... »), JAOS, 74, iii, 1954, P . 164 .

(30) Cf. A.S. Ehrenkreutz, « Contributions ... », BSOAS, 16, iii, 1954, P. 508 .

(31) Cf . above, P . 177 .

اعتبار إغلاق دور الضرب بقوص(٣٢) بعد فترة قصيرة مؤشراً لهبوط فى تداول العملات الذهبية(٣٣) .

وفى إبان نهوض الأيوبيين فى مصر كانت القلة فى العملات الذهبية حادة ، بحيث يمكن تكرار ما قاله المقريزى من أن مجرد ذكر لفظ الدينار كأنك تذكر أمام زوج غيور اسم زوجته ، فى حين أن حصول المرء على دينار فى يده يشبه عبور المرء من خلال أبواب النعيم(٣٤) .

ولم يكن لتغيير نظام الحكم فى مصر نتائج عملية تفيد منزلة الدينار المسلم ، إذ كان مصير « دولار العصور الوسطى المسلم » قد انتهى قبل تقويض الدولة الفاطمية .

لقد كان الأيوبيون ناجحون سياسياً وعسكرياً فى تعاملهم مع الصليبيين غير أنهم لم يتمكنوا من إنقاذ السمعة العالمية للعملة الذهبية المصرية لقد كان للدنانير الأيوبية قيمة ذاتية عالية بالنسبة لعهدها ، غير أنها لم يكن لها أية فرصة لمواجهة منزلة دنانير أسلافهم الفاطميين(٣٥) .

وهكذا اتضح أن الدنانير العربية التى ضربها الصليبيون كانت أداة مهمة فى التعجيل بتعجيل مؤثر فى التاريخ المالى النقدى فى العصور الوسطى الذى كان شاهداً لعدة قرون على سيطرة العملات الذهبية البيزنطية والإسلامية .

وفى حين بدأ انحلال الأول قبل الصليبيين ، كان انهيار الدينار الإسلامى معزواً إلى النشاط التخريبى لعمليات الضرب التى قام بها الصليبيون .

---

(32) Cf . A.S. Ehrenkreutz, art . et loc . cit .

(33) Cf . Cl . Cahen , art . cit., P . 332 .

(34) Cf . Kitāb al-Sulūk li-Ma'rifat Duwal al-Mulūk , Cairo , 1936 , I, i, P . 46 .

(٣٥) لم يكن للدنانير الأيوبية مستوى وزنى ثابت وكان قد قاسى من هبوط خطير خلال حكم صلاح الدين (١٠٧٤ – ١٠٩٣ م) انظر : Ayyūbid dinārs had no fixed standard of weight . They suffered from a serious « The Crisis of Dinār in the Egypt of Saladin », JAOS, 76 , iii, 1956, P . 178-184 .

وبذبول دولات العصور الوسطى الأولى نشأ طلب على عملة ذهبية فتية قوية ، لخدمة احتياجات الأسواق العالمية ، إذ مهد الصليبيون الطريق أمام عملة جديدة هى عملة الجمهورية التجارية الإيطالية لتنشىء دولارات أواخر العصور الوسطى وليفتتح عهد جديد فى التاريخ المالى النقدى العالمى .

فهـرس الجداول

فهرس الكتاب

دنانير عربية
من ضرب الصليبيين

مطبعة المدينة ١١ شارع أحمد العسقلانى نهاية الكوبرى العلوى - دار السلام - القاهرة

ALMADINA PRESS 11 Ahmed Alaskalani St. Daressalam - Cairo